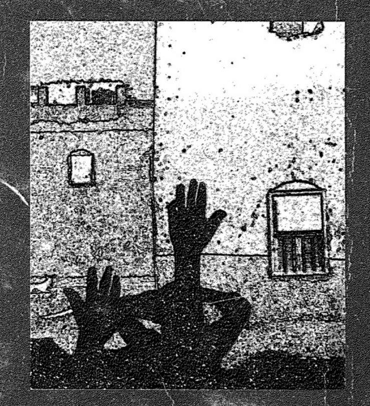
المجتمع المدني

في العالم العربي

دراسة للجمعيات الأهلية العربية



د. أماني قنديل

CIVICUS

منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن

المجتمع المدنى فى العالم العربى
دراسة للجمعيات الأهلية العربية

المجتمع المدني في العالم العربي
تأليف: **د. أماني قنديل**

الناشر:
CIVICUS
منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن
919 18th Street N.W.
Suite 300
Washington, D.C. 20006
U.S.A

إنجاز الكتاب:
دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت، مصر الجديدة، القاهرة

الطباعة:
انترناشيونال برس، القاهرة

تصميم الغلاف وإخراج الكتاب:
محيي الدين اللباد

رقم الإيداع في دار الكتب القومية بالقاهرة
٩٤/١٠٠٧٠
الترقيم الدولي للكتاب
ISBN ٩٧٧ - ٢٣٩ - ٠٧٢ - ٨

المجتمع المدني في العالم العربي

دراسة للجمعيات الأهلية العربية

د. أماني قنديل

CIVICUS
منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن

شكر واجب

يتقدم الباحث بجزيل شكره إلى كل من أسهم فى إعداد مادة هذا التقرير، ويخص بالشكر كل من:

أ.د. **اميمة الدهان** تقرير قطرى عن أوضاع الجمعيات بالأردن

أ.د. **رؤوفة حسين** تقرير قطرى عن أوضاع الجمعيات باليمن

د. **سارة بن نفيس** تقرير قطرى عن أوضاع الجمعيات بتونس

أ. **وفاء البابا** تقرير قطرى عن أوضاع الجمعيات بلبنان

كما يتقدم الباحث بشكره وتقديره إلى قيادات العمل الأهلي العربي في كل من مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب ، والذين أجروا مقابلات شخصية مع الباحث وسهلوا له مهمة الزيارات الميدانية إلي بعض الجمعيات الأهلية.

تقديم

من يقلب صفحات تاريخ الوطن العربى يجد أن رحلة العطاء الإنسانى من خلال مشاركة المواطنين فى التنظيمات والجمعيات والمؤسسات الأهلية قد انطلقت منذ مئات السنين . كانت لهذه الرحلة محطات متميزة تشهد عليها إنجازات فى مجالات لا عد ولا حصر لها، توثقها لنا - بكل وضوح - الدكتورة أمانى قنديل فى هذا العمل القيم، إذ يرسم لنا الخريطة الواضحة والمتكاملة للعطاء الأهلى فى معظم الدول العربية من زواياه المتعددة : التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولقد ظل هذا العطاء، وهذه المبادرات والإنجازات، غير مرئية، ليس فقط خارج الوطن العربى ولكن بداخله أيضاً، وهنا تبرز أهمية مبادرة منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن (CIVICUS) بأن يكون نشاطها الأول، بعد أن تم تأسيسها فى برشلونة عام ١٩٩٣، متمثلاً فى تنفيذ سلسلة من البحوث والدراسات فى ست مناطق من العالم، هدف هذه البحوث الكشف عما هو مخزون من معارف ومعلومات، فى حقل التنظيمات الأهلية التطوعية، والتى مهما تعددت مسمياتها، فهى ظاهرة كونية إنسانية ممتدة التأثير فى كل منطقة من مناطق العالم، يرتكز العطاء فيها على قيم مشتركة بين الديانات والثقافات والحضارات، ظاهرة لا تقيدها حدود الشمال أو الجنوب، أو تميز بينها معالم التقدم أو التخلف، أو مستويات الغنى أو الفقر .

لذا نأمل أن يكون هذا البحث باكورة جهد علمى وعملى وتنسيقى

وتدريبى مستقبلى متواصل، تسعى هذه المنظمة العالمية الجديدة لأن تسانده وتدعمه بالتعاون مع الهيئات والمنظمات والمؤسسات العاملة فى كل إقليم من أقاليم العالم المختلفة، مسترشدة بهدفٍ سامٍ واحد واضح ونبيل، إنه هدف تعزيز مشاركة المواطن فى اتخاذ القرار وفى تحقيق الديموقراطية، وفى تأصيل قيم جمالية وروحية وإنسانية، تكاد أن تندثر .. قيم بدونها ستواجه البشرية جمعاء كوارث أخطر من تلك التى نتابعها يومياً عبر أجهزة الإعلام العالمية.

إن مؤسسات المجتمع المدنى هى وحدها الكفيلة والقادرة على زرع بذور الفكر الجديد وعلى تقديم البدائل الممكنة للخروج من مآزق التخلف المتعددة، وعلى تأصيل البعد الإنسانى، وذلك من خلال احترام الثقافات والديانات وتراث الشعوب وتقاليدها، ومن خلال الحد من هيمنة القوى على الضعيف، والغنى على الفقير، والرجل على المرأة، والكبير على الصغير، والحاكم على المحكوم.

وكما امتدت عبر العصور عقول وأيادى المواطنين العرب، نساء ورجال، لتبنى الجسور، ولتفتح المدارس والمستشفيات، ولتحمى كرامة الفقراء ضد الجهل والمرض والجوع، ولتواجه الاستعمار، وتغنى الفكر الإنسانى بالثقافة والعلوم والمعرفة، ستواصل هذه العقول والأيادى عطاء الإنسان العربى لتمحى التشوهات التى طغت على هذه المنطقة المؤثرة من العالم، لكى تظل كما كانت منطقة مصدرة لقيم حضارية متجذرة فيها بقدم تاريخ البشرية.

د. فريدة العلاقى
رئيس مشارك لمنظمة CIVICUS
وعضو مجلس الأمناء

مقدمة

الإطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى

تكتسب هذه الدراسة، عن حالة القطاع الأهلى فى المنطقة العربية ، أهمية خاصة ، باعتبارها العمل الأول الذى يسعى لتحليل وتفهم طبيعه هذا القطاع وملامحه ، من منظور شامل . وقد يكون ذلك أيضا مصدرا للصعوبات التى واجهت عملية اعداد هذا العمل. فالأدبيات المتوافرة حول الموضوع محدودة ، ويهتم أغلبها بأقطار معينة . أما التقارير والبيانات التى تصدر عن الجهات الرسمية ، فهى تختلف فى مدى حداثتها وشمولها ، وأحيانا فى المفاهيم التى تستند عليها . وفى مواجهة ذلك اعتمدت الدراسة على كل ما هو متوافر من أدبيات وتقارير وبيانات وإحصاءات ، واستكملت الفجوات الأساسية من خلال زيارات ميدانية لبعض الأقطار العربية ، ومقابلات شخصية مع رموز هذا القطاع وقياداته .

إن القطاع الثالث ، الذى يعرف فى الأقطار العربية باسم «القطاع الأهلى»* ، يتسم بثراء خبراته وتنوع صياغاته التنظيمية ، ومن ثم كان من الضرورى أن يوفق الباحث بين ماهو عام ومشترك بين الأقطار العربية ، وماهو خاص ومميز من خبرة بعض الأقطار . نحن فى مواجهة خبرة متراكمة وغنية لإثنين وعشرين قطرا عربيا ، وبالتالى كان من المهم -ونحن

* تشير كلمة " الأهلى" التى تصف القطاع الثالث فى الأقطار العربية الى معان هامة فى اللغة العربية ، من أهمها الارتباط بالقاعدة العريضة من السكان ، وتعبيرها عن مبادرات صادرة عن الأهالى أو المجتمع ، وليس الدولة .

نرسم صورة حية لهذا القطاع – الإشارة إلى نماذج من هذه الخبرات المتنوعة ، وأن نتجول سريعا بين هذه الأقطار ، وهى عملية شاقة مثلت تحديا أمام الباحث .

من المهم أيضا فى هذا التقديم للتقرير ، أن نتناول أهمية القطاع الأهلى فى الأقطار العربية ، من منظور علاقته بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تشهدها المنطقة العربية فى الفترة الحالية . فمنذ بداية السبعينيات تقريبا اتجهت منظمات هذا القطاع نحو النمو و تعدد الأنماط والأشكال التنظيمية . وعلى الرغم من أن خبرات بعض الأقطار العربية فى هذا المجال تعود إلى القرن التاسع عشر ، الا أن «صحوة» هذا القطاع قد ظهرت ملامحها بأشكال مختلفة خلال العقدين الماضيين ، وبدأت فى التبلور مرة أخرى فى اللحظة الحالية .

لم تقتصر التغيرات التى يشهدها " القطاع الأهلى على نمو حجم منظماته ، وتنوع أنماطها، بل امتدت الى المفاهيم والفلسفة التى تحدد توجهاته وتؤثر عليها . فبعد أن كان مفهوم " الخيرية " والرعاية الاجتماعية يمثلان المنطلقات الأساسية لهذا القطاع ، طرحت التنمية والمشاركة الشعبية كاقترابات حاسمة ، من شأنها تعظيم دور القطاع الأهلى . وبعد أن كان الاهتمام بمشكلات هذا القطاع وفاعليته ، يقتصر على دائرة محدودة من النخبة ، اتسعت هذه الدائرة لتشمل فئات عديدة ومتنوعة من الرأى العام ، ومن صانعى السياسات .

إن هذه التغيرات التى يشهدها القطاع الأهلى فى الأقطار العربية ، هى فى جانب كبير منها انعكاس لتغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية وأحيانا سياسية (توجه بعض هذه الاقطار التعددية السياسية) . ولا يمكن إغفال أن التغير الذى لحق بهذا القطاع ، هو فى جزء منه امتداد لاتجاهات عالمية أبرزت تصاعد وزن القطاع الثالث فى كافة دول العالم ، كما ابرزت دور المنظمات غير الحكومية الدولية فى تعاملها مع مشكلات السكان والبيئة، والفئات المحرومة أو المهمشة ، وقضايا حقوق الإنسان ، وغير ذلك .

ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أسهمت فى تغيير مكانة القطاع الأهلى فى الأقطار العربية ؟

تتمثل أهم تلك العوامل فى مجموعتين أولاهما تتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية التى اتبعتها أغلب الدول العربية فى السنوات

الاخيرة وثانيتهما تتعلق بتغيرات الهيكل السكانى والمطالب والاحتياجات التى ترتبط بهذه التغيرات .

فمن ناحية اتبعت غالبية الحكومات العربية سياسات مالية ونقدية تهدف إلى مواجهة التضخم وعجز الميزانيات . وفى إطار هذه السياسات اتجه الانفاق الحكومى على الخدمات العامة – الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية – نحو التناقص النسبى* . وقد أدى ذلك إلى بروز أهمية القطاع الثالث فى تغطية جانب من مطالب السكان وإشباعها ، وهو دور طبيعى ومكمل لأداء الدولة من جانب ، والقطاع الخاص من جانب آخر . ولاشك أن سياسات الدولة قد شجعــت منظمات القطاع الثالث على سد الفجوة أو الثغرات فى السياسات العامة Public Policies ، خاصة فى قطاعات الصحة والتعليم والفئات الخاصة . ومن ناحية أخرى فإن اتجاه بعض الأقطار العربية – مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر – نحو اتخاذ خطوات التحول إلى القطاع الخاص Privatization ، قد أثرت بالإيجاب على مناخ عمل القطاع الخاص بشقيه : الهادف للربح For Profit وغير الهادف للربح Non Profit . ومن المعروف أن هذه السياسات تؤدى الى تهميش بعض الفئات فى المجتمع ، وترتبط – فى سنواتها الأولى – بتصاعد مشكلة البطالة وارتفاع الأسعار والفقر ... وبالتالى تزامن مع هذه السياسة الاقتصادية دور أكبر لمنظمات القطاع الأهلى ، ومجالات جديدة لنشاطها (خاصة فى مواجهة البطالة ، وعملية التدريب التحويلى ، والفقر) .

وفى مقابل هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية – التى كانت محصلتها تراجع دور الحكومات العربية فى الانفاق على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية اتجه عدد سكان الدول العربية نحو التزايد (٢٢١ مليون نسمة عام ١٩٩٠) ، ووصل معدل نمو السكان فى عقد الثمانينات إلى١ر٢ ٪ ، وهو من أعلى المعدلات فى العالم . ويعنى ذلك احتياجات ومطالب سكانية جديدة ، قد تعجز بعض الحكومات عن إشباعها ، خاصة إذا كانت هذه الاحتياجات والمطالب مرتبطة " بمجتمعات شابة " ، تصل فيها نسبة السكان أقل من ١٥ سنة إلى حوالى ٤٠ ٪ من إجمالى عدد السكان . وسوف يفسر لنا

---

* انخفضت نسبة الانفاق الصحى الى الانفاق العام فى بعض الأقطار العربية ، خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢ ١٩٩ ، منها مصر (من ٦ر٣ ٪ إلى ٣ ٪) والأردن (من ١ر٣ ٪ إلى ٢ر٢ ٪) والصومال)٦ر١ إلى ١ ٪) ، والامارات العربية المتحدة (١ر٥ ٪ إلى ٦ر٤ ٪) .

ذلك – فيما بعد – اتجاهات القطاع الأهلى نحو الاهتمام بالطفولة وقضايا المسنين على وجه العموم ، كما سيفسر اهتمام بعض الأقطار العربية بسياسات تنظيم الأسرة ، وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع ... وغير ذلك .

وأخيرا قد يكون من المهم – فى إطار هذا التقديم – الإشارة إلى أن بعض الأقطار العربية التى شهدت ظروفا استثنائية بسبب الحروب أو الكوارث البيئية والطبيعية (لبنان ، وفلسطين ، والسودان)، برز فيها دور مهم لمنظمات القطاع الأهلى لتلبية احتياجات السكان . كما استجابت – بمرونة عالية للمشكلات والمتغيرات التى لحقت بالمجتمع ، وهو ما يدفعنا لأن نعطى هذه النماذج بعض الأهمية فى متن هذه الدراسة.

الإطار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمنطقة العربية

قبل أن ننتقل الى مناقشة حالة القطاع الأهلى فى المنطقة العربية والذى يضم عددا كبيرا ومتنوعا من الجمعيات الأهلية ، من المهم أن نتعرض فى هذه المقدمة للإطار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للأقطار العربية . إذ أن هناك اختلافات فيما بينها فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وفى طبيعة النظم السياسية وتوجهاتها . وهذه الاختلافات تنعكس بلا شك على أدوار الجمعيات الأهلية فى المنطقة ، وعلى أنماطها ، وأولويات القضايا التى تتصدى لها ، وذلك على النحو الذى سنتبينه من التقرير . وفيما يلى نتعرض بإيجاز إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمثل الإطار العام للظاهرة محل البحث: (١)

أولا: خصائص السكان

يتكون العالم العربى من ٢٢ دولة ، بلغ عدد سكانه عام١٩٩٠ ، ٢٢١ مليون نسمة ، ارتفع عام ١٩٩١ إلى ٢٢٩ مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المنطقة العربية إلى ٢٩٩ مليونا عام ٢٠٠٠ ، بمعدل نمو متوسطه ٣٪ سنويا . ويعتبر هذا المعدل مرتفعا بالمقارنة مع متوسط معدل النمو الطبيعى فى العالم ، الذى يبلغ ٧ر١ ٪. ويقدر معدل المواليد بنحو ٤٠ فى الألف ، مع توقع ارتفاعه ليصل إلى نحو ٤٤ فى الألف . وقد سجل

معدل الوفيات انخفاضا ملحوظا فى جميع الأقطار العربية ، وبلغ المعدل الإجمالى للوفيات فى أغلبية الأقطار العربية ١٠ فى الالف .

وهناك تباين بين الأقطار العربية فى حجم السكان ، فالبعض منها لايزيد عدد سكانه على نصف مليون نسمة (مثل قطر والبحرين وجيبوتى) بينما يصل عدد سكان مصر إلى ٥٦ مليون نسمة تقريبا ، وتتوزع باقى الأقطار العربية مابين هذا الحد الأدنى والحد الأقصى . وفى الوقت نفسه فإن معدلات النمو السكانى تختلف من دولة إلى أخرى ، ومن منطقة إلى أخرى ، فهى مرتفعة على وجه العموم فى منطقة الخليج العربى بإعتبارها منطقة جذب للعمالة المهاجرة(العربية والاسيوية خاصة) ، كما أنها لاتنتهج سياسة سكانية معينة لتخفيض معدل المواليد بها ، بل أن بعضها يشجع على زيادة النسل . وفى أقطار عربية أخرى ، اتجه معدل النمو السكانى نحو التزايد الملحوظ فارتفع إلى أكثر من ٣٪ مثل الأردن وسوريا وفلسطين واليمن والصومال وجيبوتى . وهناك أقطار أخرى يقل معدل النمو السكانى فيها عن ٣٪ مثل مصر وتونس، وتتبع سياسات سكانية قوية لتخفيض معدل النمو .

اذن هناك اختلافات بين الأقطار العربية فى عدد السكان ومعدل النمو السكانى ، وفى الوقت نفسه اختلافات فيما بينها فى النظر إلى الزيادة السكانية كمشكلة رئيسية تواجهها . وبالتالى فإن المتغير المهم فى البعد السكانى هو خصائص السكان من جهة وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى (انظر الجداول فى الملحق الاحصائى رقم١) .

١ - التعليم

يقدر عدد الملتحقين بالتعليم الحكومى فى الوطن العربى خلال العام الدراسى ١٩٨٩/١٩٨٨ بمختلف مستوياته ، بحوالى ٤٤ مليون طالب أى ما يعادل ٢٢٪ من إجمالى السكان . ويستأثر التعليم الابتدائى بحوالى٦٤٪ من المجموع فى حين يمثل التعليم المتوسط ١٩٪ والتعليم الثانوى والفنى ١٣٪ ، والتعليم العالى ٤٪ من إجمالى عدد الطلاب .وعلى الرغم أنه يمكن القول إجمالا أن التعليم فى المنطقة العربية قد حقق تقدما كميا ملحوظا فى العقدين الماضيين ، ولعب دورا مهما فى عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى ، إلا أن هناك تباينا كبيرا بين الأقطار العربية . من بين المؤشرات التى يمكن أن

توضح ذلك : نسبة المسجلين في المرحلة الابتدائية ، والتي تصل الى ١٠٠ ٪ من إجمالى المؤهلين للإلتحاق بالتعليم الابتدائى فى الاردن والبحرين وتونس وسوريا وقطر والكويت وليبيا . بينما تنخفض بشكل حاد فى الصومال (٢١ ٪) وجيبوتى(٣٢ ٪) وموريتانيا (٣٧ ٪) وفى السودان (٥٠ ٪) وفى اليمن تصل إلى٦٦ ٪ كذلك فإن التباين بين الأقطار العربية يمتد ليشمل نسبة الإناث فى مختلف مستويات التعليم . ففى حين ترتفع النسبة فى مصر وأقطار الخليج العربى فإنها تنخفض لتبلغ٣٢ ٪ فى اليمن، ٣٥ ٪ فى الصومال،٣٩ ٪ فى جيبوتى،٤٠ ٪ فى السودان . ورغم الاهتمام المتزايد بالتعليم ، والذى تعكسه نسب الانفاق الحكومى على قطاع التعليم فى الأقطار العربية ، فإن مشكلة الأمية ما تزال إحدى المشاكل التى تواجه المنطقة العربية.

٢ - العمالة وتوزيعها على قطاعات الاقتصاد القومى

يقدر حجم القوة العاملة العربية عام ١٩٩١ بحوالى ٦٧ مليون نسمة بزيادة قدرها ١٦ مليونا عما كانت عليه عام ١٩٨٥ . ويتوقع أن يصل هذا العدد عام ٢٠٠٠ ، إلى حوالى ٨٧ مليون نسمة بمعدل زيادة٣ ٪ فى المتوسط سنويا ، بسبب ارتفاع معدل النمو السكانى ، وزيادة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى، وارتفاع نسبة التسرب فى مراحل التعليم المتوسط والثانوى . وتغلب العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة على قوة العمل العربية ، ويرتبط ذلك الى حد كبير بتزايد خريجى الجامعات الذين لايحصلون على مواقع عمل مناسبة فيكونون عرضة للبطالة أو ينخرطون فى أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم . وقد أدت أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ، وكذلك السياسات المتشددة للهجرة فى الدول الاوروبية إلى عودة أعداد كبيرة من العمالة العربية المغتربة الى بلادهم، التى لم تتمكن فرص العمل من استيعابهم ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها .

ويستقطب قطاع الصناعة نسبة منخفضة من قوة العمل ، وتختلف الأقطار العربية فيما بينها فى هذا الصدد . ففى تونس تبلغ نسبة العاملين فى الصناعة حوالى١٨ ٪، وفى سوريا ومصر١٥ ٪، بينما تنخفض إلى ٧ ٪ فى الامارات ، ٥ ٪ فى البحرين واليمن ، ٣٠ ٪ فى موريتانيا . وترتفع نسبة

العاملين فى قطاع الزراعة باعتباره القطاع الغالب فى الاقتصاد العربى ، مع تباين ملحوظ بين الدول العربية . ففى حين تبلغ نسبة العمالة الزراعية فى الصومال والسودان ٦٥ ٪ وفى اليمن ٦١ ٪ وموريتانيا٥٠ ٪ وفى مصر٣٣ ٪ ، فإن هذه النسبة لا تكاد تصل الى٥ ٪ فى أقطار الخليج العربى ، باستثناء السعودية .

٣ – نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى

يعبر هذا المؤشر عن المستوى الاجتماعى والاقتصادى للنساء اللاتى يشكلن نصف المجتمع ، وعلى وجه العموم ، فهناك انخفاض شديد فى هذه النسبة ، وإن اختلفت بين الأقطار العربية . فهى تبلغ ٥ر٥ ٪ فى المتوسط فى الكويت والإمارات وليبيا والسعودية وقطر وعمان عام ١٩٩٠ . لكن ترتفع نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى فى مصر(٨ر٢٧ ٪) ، وتونس (٩ر٢٠ ٪) ، وتنخفض كثيرا فى اليمن (٧٪ من إجمالى القوى العاملة) ، والسودان وموريتانيا (١٤ ٪) . الا أنه يلاحظ أن هناك بعض القصور فى الإحصاءات الخاصة بنسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى ، لأن بعض الأقطار العربية هى دول زراعية ، ومن ثم فهى لا تعتبر أن مشاركة المرأة لأفراد أسرتها فى الحقل نشاطا اقتصاديا ، وبالتالى يرجع جانب من قصور الاحصاءات إلى اختلاف التعاريف المستخدمة للنشاط الاقتصادى ، وخاصة بالنسبة لعمالة الإناث (راجع جدول ٢ فى الملحق الإحصائى) .

٤ – الصحة والغذاء

حدث تقدم ملموس فى مستوى الخدمات الصحية فى المنطقة العربية منذ النصف الثانى من الثمانينيات على وجه الخصوص ، إذ بلغ متوسط السكان لكل طبيب عام ١٩٩٠ حوالى ٣٧٢٠ نسمة ، كما بلغ متوسط السكان لكل ممرضة فى نفس العام حوالى ٩٦٠ نسمة ، ومتوسط السكان لكل سرير ٥٢٦ . الا أن هناك اختلافات بين الأقطار العربية فى نسبة السكان الذين تتوافر لديهم الخدمات الصحية ، فالنسبة تصل الى ١٠٠ ٪ فى البحرين والكويت وليبيا ، وتزيد على٩٥ ٪ فى السعودية ومصر والأردن ولبنان وعمان ، بينما تصل الى أدنى مستوى لها فى موريتانيا (٣٠ ٪) ، وفى جيبوتى٣٧ ٪ .

ووفقا لبيانات ١٩٩٠ فإن نسبة السكان الذين لاتشملهم الرعاية الصحية فى الوطن العربى ككل تبلغ٢٤ ٪.

٥ - التنمية البشرية

إذا نظرنا إلى الأوضاع الاجتماعية فى الدول العربية اذا ما قيست بالمستويات العالمية - من منظور الترتيب الدولى للتنمية البشرية - نجد أن دولتين عربيتين فقط هما اللتان حققتا تنمية بشرية عالية وهما الكويت وقطر . بينما تصنف معظم الدول العربية ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة ، وهى : البحرين ، والإمارات ، والسعودية ، وسوريا ، وليبيا ، وعمان ، والعراق ، والأردن ، وتونس ، ولبنان ، والجزائر . وأخيرا توجد خمسة أقطار عربية مصنفة ضمن التنمية البشرية المنخفضة ، وهى : المغرب ، مصر ، اليمن ، السودان ، الصومال .

ومن المعروف أنه من أهم مؤشرات التنمية البشرية العمر المتوقع عند الولادة ، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة ، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية ، ونسبة المقيدين فى المدارس الابتدائية والثانوية . (انظر الجدول رقم ٣ فى الملحق الاحصائى) .

٦ - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى

من المعروف أن الناتج القومى لا يعبر عن مستوى المعيشة السائد للمواطنين بل يجب الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ، بإعتباره مؤشرا دقيقا لدراسة المستوى الاقتصادى ومقدار التغير الذى يحدث فيه عبر الزمن . وهناك تفاوت كبير فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى بين أقطار المنطقة . فهو يصل إلى أعلاه فى المجموعة المنتجة للبترول بصفة عامة (الكويت ، ليبيا ، البحرين ، قطر ، السعودية ، الامارات، عمان) . يليه أقطار المجموعة الثانية وهى دول شبه بترولية ، وتضم العراق والجزائر ، ثم دول المجموعة الثالثة التى تمثل الاقتصاد المتنوع ، وتشمل : تونس والاردن وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وفلسطين . ويتجه نصيب الفرد نحو الإنخفاض الشديد فى أقطار المجموعة الرابعة الضعيفة اقتصاديا ، وهى الصومال ، السودان ، جيبوتى ، اليمن ، موريتانيا . حيث تنتشر فى البعض منها مشكلات سوء التغذية والمجاعات ، وانتشار الأوبئة والأمراض .

ويوضح الجدول رقم (٤) فى الملحق الاحصائى إنخفاض معدلات الزيادة السنوية فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، حتى بين دول المجموعة الأولى الغنية المنتجة للبترول. كما أن أقطار عربية أخرى من دول المجموعات الثانية والثالثة والرابعة ، تشهد معدلات زيادة متناقصة أيضا ، مثل العراق والجزائر والمغرب وتونس ولبنان والأردن وسوريا . والجدير بالذكر أن معظم الدول العربية غير النفطية قد قامت بزيادة الأسعار المحلية لأغلب السلع والخدمات بنسب أعلى بكثير من الزيادة المتوسطة فى نصيب الفرد من الدخل القومى ، مما أدى الى انخفاض الدخل الحقيقى للفرد ، وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة وإرتفاع معدلات التضخم . وكل هذه المشكلات الاقتصادية تؤثر على الأوضاع الاجتماعية للسكان عامة ، والشرائح الدنيا والطبقة المتوسطة ، وبعض الفئات الخاصة (المرأة والطفل) على وجه الخصوص.

٧ – نسبة السكان تحت خط الفقر

هذا المؤشر له أهمية خاصة لقياس الحالة الاقتصادية والاجتماعية معا ، وبهذا الخصوص فإن الدول العربية بصفة عامة تعانى من قصور فى توافر هذا البيان الذى يتطلب إجراء مسوح ميدانية . ويلزم لتحديد خط الفقر توزيع السكان حسب فئات الدخول المختلفة ، كما يلزم أيضا تحديد مستوى الدخل الذى يمكن أن نعتبره خطا للفقر ، وهو ذلك المستوى الذى يوفر الحد الأدنى من الوجبات الغذائية الواجب توافرها للفرد من البروتينات والنشويات والدهون ، وخلافه من متطلبات الغذاء الكافية ، وأيضا بالنسبة لاحتياجات الفرد من السلع والخدمات الأساسية الأخرى مثل الكساء والسكن والتعليم .. الخ ، التى تضمن حدا أدنى لمستوى معيشى لائق .

ويلاحظ بهذا الخصوص أن دول المجموعة الأولى ـ المنتجة للبترول ـ لا يوجد فيها سكان تحت خط الفقر ، بينما تتركز أعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر بين دول المجموعة الرابعة، حيث تصل نسبة هؤلاء السكان فى ريف السودان إلى حوالى٨٥ ٪ ، وحضر الصومال إلى٤٠ ٪، وريف الصومال ٧٠٪ ثم تقل نسبة السكان تحت خط الفقر قليلا بالنسبة لدول المجموعة الثالثة ، لكنها تصل إلى أعلاها فى المغرب(٤٥ ٪) ، وريف مصر(٢٥ ٪) ، ثم الأردن(١٧ ٪) ، ثم كل من لبنان وتونس (١٥ ٪) .

ويهمنا الاشارة إلى أن ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر تعنى تدنى الظروف المعيشية ، وبالتالى إحتياج السكان الى الصحة والتعليم والمسكن ، مع الأخذ فى الإعتبار اتجاه نسبة هؤلاء السكان تحت خط الفقر الى الإرتفاع فى الريف عن الحضر (انظر جدول رقم ٥ فى الملحق الاحصائى) .

ما الذى يعنيه اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان فى الأقطار العربية ، بالنسبة إلى واقع الجمعيات الاهلية والأدوار التى تلعبها ؟ تنعكس التباينات فى أوضاع السكان فى كل قطر عربى على أولويات القضايا التى تهتم بها هذه المنظمات ، وعلى الشرائح والقطاعات السكانية التى تتوجه نحوها . ففى الأقطار التى يرتفع فيها نسبة السكان تحت خط الفقر كما هو الحال فى مصر والمغرب وتونس والسودان مثلا ، يزداد عدد المنظمات الخيرية التى تقدم مساعدات مالية وعينية للسكان . كما يتجه عدد المنظمات التى تقدم خدمات صحية إلى الارتفاع فى الأقطار العربية التى ينخفض فيها مستوى الخدمات الصحية الحكومية ، وأبرز مثال لذلك حالة مصر والأردن . بينما نلحظ شبه اختفاء لهذا النمط من المنظمات فى أغلب أقطار الخليج العربى ، حيث تتراوح مستويات الخدمة الصحية فى تغطيتها للسكان بين ٩٥ ٪ و ١٠٠ ٪. كذلك ففى الأقطار العربية التى تتبع سياسات سكانية واضحة للحد من تزايد السكان(مصر ، تونس ، المغرب) ، يتوافر نمط خاص من الجمعيات الأهلية ينشط فى مجال تنظيم الأسرة وفى الأقطار العربية التى يرتفع فيها نسبة البطالة ، تنشط منظمات أخرى للتدريب وللتأهيل ولتوفير فرص عمل .. وهكذا توجد إنعاكاسات واضحة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، على القطاع الثالث ، الذى يضم منظمات أهلية تتسم بالمرونة فى استجابتها لاحتياجات المجتمع .

ثانيا: ملامح النظم السياسية العربية وانعكاساتها على طبيعة القطاع الثالث

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وتبايناتها بين الأقطار العربية ، لاتمثل المتغيرات الوحيدة التى تؤثر على واقع الجمعيات الأهلية وأنماطها ،

وإنما هناك متغيرات أخرى سياسية مهمة تنعكس على هذه المنظمات . فالدراسة تتناولالمنطقة العربية ككل ، والتى تضم ٢٢ قطرا عربيا ، يشهد اختلافات عديدة فى واقعها السياسى . فهناك إختلافات بين طبيعة النظم السياسية، وهناك اختلافات أخرى أكثر أهمية فى مرحلة التطور الديموقراطى Democratization التى تمر بها بعض هذه الأقطار ، وأخيرا فإن هناك تباينات فى واقع الحركة الإسلامية الأصولية فى المنطقة العربية ... وكل هذه الأبعاد السياسية تمس مباشرة واقع هذه المنظمات وتصيغ ملامحها ، بإعتبارها مكونا أساسيا فى مؤسسات المجتمع المدنى Civil Society .

هناك ثمانى دول عربية تشهد مستويات متفاوتة من التطور الديموقراطى فى إطار ما يعرف باسم " النظام التعددى المقيد " ، وهى : مصر، ولبنان وتونس والجزائر والمغرب والأردن واليمن وموريتانيا . ومن قبل سقطت التجربة الديموقراطية فى السودان عام ١٩٨٩ ، كما أن التجربة الديموقراطية فى لبنان قد انتكست منذ نشوب الحرب الأهلية ، ثم جرت انتخابات نيابية عام ١٩٩٢ ولكن فى إطار بعض القيود لايوجد مجال للتفصيل فيها . وفى منطقة الخليج العربى أتاحت الانتخابات النيابية الكويتية فرصة استئناف مسار التحول الديموقراطى المحدود ، والتى كانت قد انتكست عام ١٩٨٦ بحل مجلس الأمة المنتخب . وحدثت تغيرات طفيفة فى بعض أقطار الخليج الأخرى ، مثل السعودية والبحرين وسلطنة عمان ، انحصرت فى الإعلان عن إنشاء مجالس استشارية معنية بالإصلاح ، أو إعطاء صلاحيات محدودة لهذا النوع من المجالس (كما حدث فى سلطنة عمان) وهناك نماذج أخرى لنظم سياسية عربية تعكس ما يعرف باسم «النظام السلطوى الشعبوى» Authoritative Popularist تجسدها سوريا وليبيا ، ثم العراق بدرجة أقوى .

إذن فالمنطقة العربية تشهد نظما سياسية متنوعة ، خاصة من منظور التطور الديموقراطى ، والذى يرتبط مباشرة بطبيعة الجمعيات الأهلية ، بحيث يمكن أن نصنف الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات : الأولى تأخذ بنظام التعددية السياسية المقيدة (أو المراقبة) ، فهى تأخذ بنظام المجالس النيابية المنتخبة ، ولديها أحزاب سياسية متعددة ، وجماعات مصالح Interest Groups تعبر عن مطالبها بدرجات مختلفة ، وجمعيات أهلية تختلف فى مدى الحرية التى تتمتع بها وفى طبيعة علاقتها بالدولة . وفى

هذه النظم اعتراف بحريات الرأى والتعبير ، وإن كان هناك اختلافات واقعية فيما بينها فى مدى الالتزام بهذه الحريات أو فى التراجع عنها .

أما المجموعة الثانية فهى تضم أقطارا عربية تشهد نظم حكم محافظة وهى فى أغلبها ملكية، وتأخذ ببعض الإصلاحات التدريجية البطيئة لتحقيق مشاركة شعبية جزئية(أقطار الخليج العربى.)

وأخيرا فإن المجموعة الثالثة تضم أقطارا عربية تشهد نظما سلطوية تعتمد على التعبئة الشعبية ، وتختلف مرونتها السياسية وقدراتها من نظام إلى آخر(وهى تضم العراق ، ليبيا ، سوريا.)

والسؤال المهم فى هذا المقام هو كيف تنعكس الاختلافات بين النظم السياسية على أوضاع الجمعيات الأهلية ؟

إن طبيعة النظام السياسى تحدد حرية تأسيس هذه المنظمات ثم طبيعة العلاقة بين الدولة وبينها ، ومدى إشراف ورقابة الدولة عليها والسلطات التى تتمتع بها. كذلك فإن طبيعة النظام السياسى تنعكس على مجالات نشاط الجمعيات ، وبالتالى أنماط عملها ، وتنعكس على حجم القطاع الثالث ككل . وبالتالى سوف نلمس – فى متن الدراسة – الاختلافات بين القوانين المنظمة لنشاط الجمعيات فهى فى الأقطار التى تشهد تطورات ديموقراطية توفر حرية أكبر لهذه المنظمات ، ويتجه القطاع الثالث فيها نحو النمو والتنوع (حالة مصر ولبنان وتونس والأردن) . بينما فى أقطار أخرى مثل العراق وليبيا فإن هذا النمو والتنوع غير قائم ، فالنظام السياسى يسمح بتأسيس لجان شعبية أو منظمات تنشط فقط فى إطار هيمنة الدولة ، وبالتالى يصعب الحديث عن مبادرات تطوعية خاصة . وفى سوريا يشهد الواقع نشاطا محدودا لهذا النوع من المنظمات ، وهناك محددات كثيرة على نمو هذا القطاع وعلى إمكانات تطوره . بينما فى أغلب أقطار الخليج العربى – حيث توجد نظم تقليدية محافظة – هناك تواجد لنشاط الجمعيات الأهلية ، إلا أن هذا التواجد له ملامح معينة ، من أبرزها تركزه فى مجال العمل الخيرى، وخدمات الفئات الخاصة ، والارتباط بينه وبين الدين (العمل الخيرى والدعوة الدينية).

ويدخل ضمن الأبعاد السياسية التى تؤثر على ملامح وأنشطة الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية ، مدى قوة الحركة الاسلامية وفاعليتها فمنذ النشأة الأولى لهذه التنظيمات ، كما سترى تفصيلا فيما بعد ، كان من

الملحوظ التفاعل القائم بينها وبين الحركات الاسلامية الاصلاحية فى القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين . اذ تمثل هذه المنظمات احدى الأدوات الأساسية للاتصال بالجماهير وتعبئتها ، كما أنها كانت تاريخيا – ومازالت – تعبيرا عن الإسلام الاجتماعى الذى يكمل الاسلام السياسى فى بعض الأقطار العربية . وبالتالى فإن الحركة الاسلامية مع اختلاف أشكالها فى الأقطار العربية تتفاعل مع الجمعيات الأهلية ، وسوف نشير تفصيلا إلى ذلك ، حين نتناول ملامح القطاع الثالث.

الفصل الأول

ملامح القطاع الأهلى

أولا: المفاهيم السائدة ومجالات النشاط

تتمثل نقطة البداية فى فهم هذا القطاع والتعرف على ملامحه ، فى تحديد المفاهيم التى تعبر عنه والتى تلقى الضوء على نوعية منظماته . ولعل الملاحظة الأولى التى ينبغى أن نأخذها فى الاعتبار أن هناك تقاربا بين التعريف القانونى (أو المفهوم القانونى) الذى يعبر عن كافة المنظمات التى يضمها هذا القطاع وبين المفاهيم أو التعريفات المتداولة على مستوى المجتمع.

الملاحظة الثانية أنه لاتوجد " تيبولوجية " أو تصنيف محدد متفق عليه بين الأقطار العربية للمنظمات التى يشملها القطاع الأهلى (أو القطاع الثالث) . ففى بعض هذه الأقطار قد يدخل ضمن هذا القطاع – لظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية – التعاونيات باعتبارها منظمات ذات جذور شعبية Grass Rootes من أبرزها حالة اليمن . بينما فى أغلب الأقطار ، تخضع هذه التعاونيات لقوانين ومفاهيم خاصة ، وتبدو كحالات حدية . كذلك قد تكون الجماعات المهنية Professional groups ركيزة أساسية للقطاع الثالث ضمن بعض الأقطار (معظم أقطار الخليج العربى) وتخضع لنفس القانون والمفهوم الذى يعرف منظمات هذا القطاع . بينما فى أقطار اخرى (حالة مصر مثلا) هناك قوانين مستقلة تنظم الجماعات المهنية والاتحادات أو النقابات العمالية ، فى إطار يختلف إلى درجة كبيرة عن

الإطار الذى ينظم الجمعيات الأهلية .

ونهدف من النقطة التالية إلى إلقاء الضوء على المفاهيم السائدة لهذا القطاع ، ومع حرصنا على ابراز الاتجاهات العامة والخصوصيات التى تتسم بها بعض الخبرات ، ونلقى الضوء أيضا على الحالات الحدية التى يضمها .

أ- مفهوم القطاع الأهلى ومنظماته

إن هذا القطاع يتحدد موقعه فى المفاهيم العربية ، كما هو الحال فى المفهوم الغربى ، ما بين الدولة ومؤسساتها من جانب والقطاع الخاص الهادف للربح من الجانب الاخر . ووفقا لذلك يتكون القطاع الأهلى أو القطاع الثالث من مجموعة من المنظمات ، غير الهادفة للربح ، والتى تنشط فى مجالات الرعاية الاجتماعية ، والخدمات ، والتنمية المحلية والإغاثة (فى بعض الأقطار العربية) .

ويلاحظ أن مصطلح القطاع غير الهادف للربح Non Profit Sector أو القطاع المستقل ، أو مصطلح القطاع الثالث Third Sector – والذى نستخدمه فى هذه الدراسة – هى مصطلحات غير شائعة الاستخدام ، إلا فى بعض الأدبيات والمحافل العلمية . وفى غالبية الاحوال يتم التعبير عن هذا القطاع بمصطلح " القطاع الأهلى " ، وهى كلمة تشير معانيها فى اللغة العربية إلى الارتباط بالأهالى أو المجتمع أو السكان . ومن ثم فهى تعكس علاقة التفاعل بين هذا القطاع ومنظماته من جانب ومبادرات المجتمع التطوعية من جانب اخر . والمهم هنا هو التأكيد على أن السمات التى تحدد القطاع الأهلى فى الأقطار العربية – أيا كان المصطلح المستخدم – تتقارب إلى درجة كبيرة من السمات التى ترتبط بالمصطلحات الغربية المتداولة للتعبير عن هذا القطاع .

أما عن المفاهيم السائدة حول المنظمات التى يشملها القطاع الأهلى ، فإن أبرزها وأكثرها انتشارا فى المنطقة العربية هو الجمعيات Associations والمؤسسات الخاصة تمييزا لها عن مؤسسات الدولة والقطاع العام . ويلاحظ أن هذه المفاهيم هى المستخدمة فى التشريعات العربية ، كما أنها هى ذاتها المستخدمة على مستوى المجتمع والمعاملات اليومية . ووفقا لها فان الجمعيات والمؤسسات هى منظمات تطوعية خاصة Private Volontary Organizations، تتبنى أهدافا متنوعة ، وقد تنشط فى مجال واحد (رعاية

المعاقين مثلا) أو فـى عـدة مـجـالات(الطفولة، المساعدات الخيرية ، والمعاقين...) يلاحظ أيضا أن كلا من مفهوم الجمعية والمؤسسة يجمعها سمات مشتركة باعتبارها مبادرات أهلية ، إلا أن المؤسسات الخاصة – فى المفاهيم العربية – تتسم بدرجة أكبر من التعقيد وقد تضم عدة منظمات ، كما أنها – وهو الأهم – تستند على تخصيص مال معين لتحقيق أهداف معينة إنسانية أو علمية أو ثقافية ، أو لأعمال الرعاية الاجتماعية . أما الجمعيات فهى قد تسعى إلي نفس الاهداف ، لكنها تستند على مصادر تمويل عادية مثل اشتراكات الأعضاء والهبات والتبرعات ودعم الدولة ، دون أن يستند كيانها على تخصيص مال محدد لتحقيق الأهداف التى تبتغيها ، كما أنها تضم " اشخاصا طبيعيين " ، وليس اشخاصا اعتباريين (مجموعة من المنظمات) كما هو الحال فى المؤسسات الخاصة .

ولأن مصطلح المنظمات غير الحكومية قد شاع استخدامه عالميا فى السنوات الاخيرة ، فانه قد يستخدم ايضا فى وسائل الاعلام وفى بعض الكتابات والمؤتمرات ، ليعبر عن الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى الأقطار العربية .

وسوف تحرص الدراسة على استخدام مفهوم الجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية للتعبير عن المنظمات التى يضمها القطاع الثالث ، والتى يعكسها مفهوم الجمعيات والمؤسسات ، والمتداولة على المستويين الرسمى والشعبى . وهذا الاستخدام له ما يبرره فى الواقع ، حيث ان كافة الجمعيات والمؤسسات فى الأقطار العربية ، تنطلق من مبادرة مجموعة من الافراد (والمؤسسات فى بعض الأحيان) لتقديم خدمات لاتهدف إلى الربح ، وتتوافر تشريعات تنظم هذه المبادرة التطوعية ، وبدونها لاتكتسب أية شرعية.

ب – مجالات نشاط المنظمات الأهلية

يشمل هذا القطاع – كاتجاه عام فى الأقطار العربية – منظمات تعمل فى المجالات التالية: رعاية الطفولة والأمومة ، رعاية الأسرة ، و المسنين، والمعاقين ، و المساعدات الخيرية أو الاجتماعية، و رعاية الأيتام ، والخدمات الصحية ، و الخدمات التعليمية ، والثقافة والعلوم والفنون والآداب ، والبيئة ، والصداقة بين الشعوب ، والخدمات الدينية (الدروس الدينية وتحفيظ القرآن

وتنظيم الحج)، و رعاية الأحداث ورعاية المسجونين ، و التدريب المهنى ، وتنمية المجتمعات المحلية ، وتأهيل المرأة، وروابط الجيرة والزمالة . وإذا كان ما سبق يمثل المجالات التى تهتم بها أغلب الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى الأقطار العربية ، وتعكس الاتجاه العام المشترك فان هناك خصوصية ترتبط ببعض الأقطار . هذه الخصوصية لمجالات عمل المنظمات الاهلية قد يكون مصدرها الظروف الاستثنائية (الحروب والكوارث الطبيعية)، أو تصاعد مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثل تهديدا للمجتمع ، أو قد يكون مصدرها خبرات تاريخية ، واجتماعية خاصة ترتبط ببيئة معينة. وفيما يلى نطرح مجالات نشاط منظمات أهلية لها صفة الخصوصية .

١ ـ الظروف الاستثنائية التى ارتبطت بالحروب والتدمير فى لبنان لفترة ١٨ عاما تقريبا ، أدت إلى أن يكون نشاط الإغاثة مجالا رئيسيا لعمل الجمعيات والمؤسسات . فحوالى ٣٠٪ من إجمالى المنظمات الاهلية فى لبنان (والتى تبلغ عددها ١٣٠٢) تنشط لمواجهة المشكلات المترتبة على تهجير السكان بسبب التدمير وأهوال الحرب . يضاف إلى ذلك مشكلة تردى البيئة ، والتى أدت الى نشاط ما يقرب من ١٥٪ من المنظمات فى هذا المجال . وقد ارتبط بهذه الظروف الاستثنائية فى لبنان تصاعد وزن المنظمات العاملة فى مجال الإعاقة والصحة وتوفير الدواء إلى مايزيد عن نصف عدد المنظمات التى يضمها هذا القطاع .. وهو ما يشكل نموذجا منفردا بين الأقطار العربية[٢].

٢ ـ الظروف الاستثنائية فى السودان التى ارتبطت بالجفاف والمجاعة والحرب الاهلية (فى الجنوب)، دفعت إلى انشاء عشرات المنظمات العاملة فى مجال الإغاثة وتوفير الغذاء لسكان المناطق المنكوبة . كما اتجه حجم منظمات البيئة نحو التصاعد [٣].

٣ ـ انعكس تصاعد بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر على مجالات نشاط المنظمات الأهلية . من ذلك مشكلة تعاطى الشباب للمخدرات وتصدى مجموعة من المنظمات الأهلية (٣٢ جمعية) لمحاربة الإدمان والتعامل مع هذه المشكلة [٤]، وكذلك الاتجاه المتزايد نحو تأسيس جمعيات تنظيم الأسرة (مصر ، تونس ، المغرب، الأردن) لمواجهة مشكلة التزايد السكانى وارتفاع معدلات النمو السكانى .

٤ ـ دفعت الظروف البيئية الصعبة فى اليمن إلى توارث أعراف

وتقاليد قبلية ، أرست التعاونيات كركيزة أساسية ضمن المنظمات الأهلية . وعلى الرغم أن هذا النوع من المنظمات ، يقع ضمن الحالات الحدية Border Line Cases في المفاهيم والممارسات الغربية ، الا أن حالة اليمن تبرز خصوصية هذه المنظمات . فهى " تستند تاريخيا على المبادرة الشعبية والعمل التطوعى والجهد الجماعى" (٥)، ومن ثم نجدها تلعب دورا أساسيا فى تلبية احتياجات المجتمع وذلك فى مجالات انتاجية واستهلاكية ، وفى انشاء المدارس والمستشفيات وفى شق الطرق وانشاء المساكن . وقد جاءت الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، لتستكمل بعض أنشطة وأهداف التعاونيات، وهو أمر غير سائد فى باقى الأقطار العربية . ويتوافرنموذج آخر مشابه لهذه التعاونيات " التلقائية أو الشعبية " ، فى بعض مناطق السودان وهى تقوم على أسس المشاركة والتطوع ، لتلبية جانب من مطالب السكان ذاتيا (٦) .

ثانيا: المصادر الدينية والاخلاقية والفلسفية المحفزة للقطاع الأهلى

تتمثل المصادر الأساسية المحفزة لنشأة هذا القطاع وتطوره ، فى الأديان السماوية ، والمبادىء والفلسفات المستمدة منها . وإذا كان الدين قد لعب – ولازال – دورا أساسيا فى حفز العمل الخيرى والتطوعى فى أغلب مناطق العالم ، إلا أنه اتسم ببعض الخصوصية فى العالم العربى . وهذه النتيجة طبيعية فى ضوء معرفة أن المنطقة العربية تجمعها ثقافة واحدة مشتركة ، يرتفع فيها إلى حد كبير وزن المكون الدينى . ومن هنا كانت النشأة المبكرة للجمعيات الأهلية منذ القرن التاسع عشر ، والتى اكتسبت سمة دينية (سلامية ومسيحية)، وسوف نأتى لذلك بشىء من التفصيل حين نتناول الخلفية التاريخية لهذا القطاع . ونكتفى فى هذا المقام بالإشارة إلى أنه رغم ارتباط نشأة المنظمات التطوعية الخاصة – أو الجمعيات والمؤسسات الخاصة – بالمبادىء الدينية ، إلا أنها تبنت وظائف ذات طبيعة علمانية . فقد كان لها دورها فى الدفاع عن الهوية فى مواجهة الاستعمار ، وفى غرس مفاهيم " المواطنة " Citizenship والانتماء القومى ، بالإضافة إلى دورها فى مجال الخدمات (التعليم والصحة) الرعاية الاجتماعية .

وإذا ركزنا على الإسلام – باعتباره دين الغالبية العظمى فى المنطقة

العربية – نجد أنه يحفز العطاء والتطوع لمساعدة الغير ، من خلال أركان ومبادىء أساسية ، من أهمها الزكاة وهى ركن أساسى من أركان الإسلام ، والصدقة التى ورد ذكرها ثلاثين مرة فى القرآن الكريم . وكل من الزكاة والصدقة هدفها الحث على مساعدة الاخرين بالمال والجهد وكافة صور الدعم ، والتى انعكست على مايعرف باسم "فلسفة التكافل الاجتماعى" . وهذه الفلسفة – التى تجد أصولها فى الدين – تستند على مبدأ التضامن ومساعدة الفقراء والمحتاجين . والملاحظة المهمة التى ينبغى أخذها فى الاعتبار ، هى أنه قبل نشأة الجمعيات الأهلية فى القرن التاسع عشر – والتى قامت بدور الوسيط بين المانح والفئات المستحقة للمساعدة – لعبت المساجد دورا مهما فى هذا السياق . فالمسجد منذ فجر الإسلام ، لم يكن مجرد مكان للصلاة والعبادة ، ولكنه كان مؤسسة تعليمية وثقافية واجتماعية . فالتاريخ العربى يقول انه فى فترات غياب الدولة ، وتردى أحوال المجتمع ، كان المسجد مكانا لتلقى التعليم على أيدى متطوعين من العلماء ورجال الدين . ولدينا عشرات من النماذج فى المنطقة العربية تؤكد ذلك ، من امثلتها ما يعرف باسم " الزوايا " فى ليبيا والجزائر ، " والمحضرة " فى المغرب وموريتانيا ، و" الكتاتيب " فى مصر والتى كانت جميعها بمثابة بنية تعليمية شعبية اتخذت من المساجد مكانا لها (٧).

ومن المهم ونحن نناقش المصادر الدينية والاخلاقية والفلسفية ، التدليل على مكانة الدين ومبادئه ، فى عملية تطور الجمعيات الأهلية ، من خلال النماذج والممارسات التالية:

١ ـ لعبت " الأوقاف " أو " الأحباس " ، دورا تاريخيا فى الممارسة المنظمة للعطاء والتطوع وفلسفة التكافل الاجتماعى فى المنطقة العربية . ويمكن بإيجاز تعريف الأوقاف أو الأحباس بأنها " حبس العين والتصدق بالمنفعة " ، وهى تستند على تخصيص مال أو أرض زراعية أو عقار لمنفعة وخدمة الفقراء والمحتاجين(٨) . وقد اتجهت مخصصات الوقف نحو إنشاء المستشفيات والمدارس ودور العبادة ، ومؤسسات رعاية اليتامى والمعاقين والمسنين . ثم اتجه جانب كبير من مخصصات الوقف فى القرن التاسع عشر، نحو تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى تعمل فى مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .

٢ ـ ارتبط ظهور أول منظمة شعبية غير رسمية فى التاريخ العربى ،

بالطرق الصوفية والتى عكست هى الأخرى هذا الارتباط بين الدين والمبادىء التى ينطوى عليها من جانب ، والعمل الخيرى والتكافل الاجتماعى من جانب اخر . والطرق الصوفية هى منظمات تطوعية غير رسمية نشأت فى القرنين الأول والثانى الهجرى ، تضم مجموعة من المسلمين الذين التفوا حول" معلم" أو قائد دينى ، من أجل التقرب إلى الله من خلال العبادة والعمل الخيرى . والطرق الصوفية كانت ومازالت أشهر المنظمات التطوعية غير الرسمية ، ذات الجذور الشعبية فى المنطقة العربية (والدول الاسلامية عامة)، وقد قدر عدد أعضائها فى مصر فقط عام ١٩٨٩ بحوالى ثلاثة ملايين عضو[٩] . وهى فى المفاهيم الحديثة تصنف ضمن الحالات الحدية Borderline Cases، التى يضمها القطاع الثالث فى المنطقة العربية .

٣ ـ مازال الدور الذى تلعبه الزكاة فى تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة، على درجة عالية من الأهمية فى الأقطار العربية . ففى لبنان على سبيل المثال ، تشير البيانات إلى أن نصف موارد مؤسسات الرعاية الاجتماعية (ذات السمة الاسلامية) مصدرها أموال الزكاة . وتشير بيانات أخرى عن مصر إلى أن حصيلة الزكاة الموجهة من خلال ثلاثة آلاف مسجد، قد بلغت عام ١٩٨٩ حوالى ٥ ملايين دولار. ويلاحظ أن هذه المساجد –وهى أقل من ١٠ ٪ من إجمالى المساجد فى مصر – هى التى تتوافر فيها لجان للزكاة يشرف عليها بنك ناصر الاجتماعى ، وتخضع لقانون خاص . ويمكن تصنيف هذا الشكل – الذى اتخذ من فلسفة التكافل الاجتماعى فى الاسلام سندا له – ضمن الحالات الحديه باعتباره يتبع الحكومة ، ولكنه ينشط فى مجال العمل الخيرى ، والقطاع الأهلى على وجه العموم .

٤ ـ الملاحظة الرابعة والأخيرة التى تلقى الضوء على تأثير المكون الدينى على القطاع الأهلى فى الأقطار العربية ، تتعلق بالوزن الحالى للجمعيات الدينية ضمن تشكيلة المنظمات الأهلية العربية . فالجمعيات الاسلامية فى مصر ، تشكل نسبة ٣٤ ٪ من إجمالى الجمعيات عام ١٩٩٠ ، بل أنها تبلغ فى بعض المجتمعات المحلية نسبة ٥١ ٪ . كما تشكل الجمعيات المسيحية – فى مصر أيضا فى نفس العام – حوالى٩ ٪ من الإجمالى ، وهو الأمر الذى يلقى الضوء على استمرار تأثير المكون الدينى فى منظمات

القطاع الثالث (١٠). وفى لبنان حيث توجد ١٨ طائفة دينية معترف بها ، تتوافر لكل منها منظمات أهلية تميزها عن غيرها ، وإن كانت تعمل جميعها لأهداف انسانية... وتتكرر النماذج فى أقطار الخليج العربى واقطار المغرب العربى ، لتؤكد أن المصادر المحفزة لعمل هذا القطاع تجد أصولها فى الأديان وتعاليمها .

ثالثا : المكانة القانونية للجمعيات الأهلية والقضايا المثارة

تنص الدساتير العربية المكتوبة على حق تكوين المنظمات الأهلية وتتكفل التشريعات بتناول كيفية تأسيس هذه المنظمات ، والتى تعرف جميعها باسم الجمعيات والمؤسسات الخاصة (ذات النفع العام) ، كما تتكفل بتفصيل طبيعة علاقتها بالدولة وحدود الإشراف والرقابة.

والجدير بالذكر هو أن بعض الدساتير العربية قد كفلت للمواطن هذا الحق منذ مطلع القرن العشرين ، من ذلك الدستور المصرى عام ١٩٢٣ والدستور اللبنانى عام ١٩٢٦ . وفى أواخر القرن التاسع عشر وجدت تشريعات فى بعض الأقطار العربية (تونس عام ١٨٨٨)، تنظم وتراقب تأسيس هذه المنظمات . والملاحظة سابقة الذكر تشير إلى توافر تراث قانونى لدى بعض الأقطار ، يعترف بالمكانة القانونية لمنظمات هذا القطاع .. وفيما يلى نلقى الضوء على المكانة القانونية لهذه المنظمات ، وأبرز القضايا المثارة حولها:

١ ـ سمات الجمعيات الأهلية

حددت التشريعات العربية سمات المنظمات ، المعروفة باسم الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وذلك على النحو التالى:

** إنها تتكون من مجموعة من الأشخاص ، الطبيعيين أو الاعتباريين . وتشترط بعض التشريعات حدا أدنى لعدد الأشخاص المكونين للجمعية . فالقانون المصرى يشترط عشرة أشخاص، ويشترط قانون دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠ شخصا والقانون الأردنى يشترط لتكوين الجمعية ، أن يكون عدد المؤسسين سبعة أشخاص فأكثر . وتستبعد بعض التشريعات العربية أشخاصا بعينهم من حق تكوين الجمعيات ، من ذلك قانون

الجمعيات الليبى والقانون السورى والقانون المصرى ، وجميعها تتضمن نصوصا تستبعد من التأسيس أو العضوية الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية والمدنية . بينما على الجانب الآخر فان قانون الجمعيات فى لبنان وتونس والإمارات يضيق من القيود المفروضة على الاشخاص الذين لهم حق المشاركة فى الجمعيات ، وتقتصر هذه القوانين على استبعاد من حكم عليهم بعقوبة جناية أو جنحة تمس الاخلاق [١١] .

** تتفق كافة التشريعات العربية على أن الجمعيات تهدف لأغراض غير الحصول على الربح المادى.Non Profit Oganizations ويلاحظ أن التشريعات لاتشترط أن يكون هدف الجمعية تحقيق منافع عامة أو الصالح العام ، إذ يمكن أن يكون هدفها تحقيق مصلحة الاعضاء أنفسهم . يلاحظ ايضا ان كل التشريعات العربية تنص على ألا يكون هدف الجمعية هو تحقيق أهداف غير مشروعة ، من ذلك مخالفة القانون أو النظام العام أو الاداب أو المساس بالنظام السياسى . وقد نهجت بعض التشريعات العربية نحو تحديد الأهداف التى يجوز للجمعية أن تتبناها على سبيل الحصر ، وذلك بشكل واسع ومرن (حالة الإمارات العربية وحالة مصر) ، بينما اتجهت تشريعات أخرى نحو وضع قيود على أغراض الجمعيات توجب الالغاء فى حالة المخالفة .

**تتمتع الجمعيات باستقلال ادارى ومالى نسبى فى مواجهة الدولة . فأغلب التشريعات العربية تحدد الهيكل التنظيمى وأسلوب إدارة هذه المنظمات ، باعتبار أنها تتمتع باستقلال ذاتى (لجمعية العمومية ومجلس الادارة واجراءات الانتخابات) . كذلك فان هذه التشريعات حين تقنن مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، تذكر دعم الدولة ضمن عدة مصادر وليس المصدر الوحيد (الاشتراكات ، التبرعات ، الهبات ، عائد الخدمات ثم دعم الدولة) .

**حرصت أغلب التشريعات على ابراز السمة غير السياسية وغير الحزبية للجمعيات أو المؤسسات الخاصة. وهى فى سبيل ذلك قد تنص على هذا صراحة أو ضمنا حين تتناول أسباب رفض الدولة الاعتراف القانونى بهذه المنظمات ، أو الأسباب التى تبيح للدولة حلها. ويذكر أن القانون التونسى عام ١٩٨٧ لم يكن يميز بين الأحزاب السياسية والجمعيات ، إلى أن صدرت تعديلات تشريعية متتالية (آخرها عام ١٩٩٢) لمنع الخلط بين

النشاط السياسى والحزبى ، ونشاط الجمعيات .

٢ ـ تكوين الجمعيات الأهلية

أما بالنسبة لتكوين الجمعيات ، فإن التشريعات العربية جميعها – فيما عدا لبنان – تشترط إخطار السلطة الادارية مسبقا وموافقتها وترخيصها كشرط أساسى لتأسيس هذه المنظمات ومباشرة نشاطها . من ذلك قانون الجمعيات فى تونس والأردن والجزائر والبحرين ، حيث تستلزم موافقة وزير الداخلية . وهناك تشريعات عربية أخرى تضيف إلى الإخطار والحصول على الموافقة ، ضرورة إشهار الجمعية كشرط لمباشرة النشاط ، من أمثلتها حالات مصر والإمارات وسوريا .

وتتفق كافة التشريعات فى تفصيلها لإجراءات الحصول على الموافقة والإشهار ، والمدة المحددة لذلك . وقد تراوحت هذه التشريعات بين منهجين فى حصول هذه المنظمات على الموافقة، فالأول يعتبر أن سكوت جهة الإدارة عن الرد بعد إنقضاء المدة المحددة هو موافقة على إشهار الجمعية ومباشرة نشاطها (مصر وسوريا والأردن...) والثانى يعتبر أن السكوت من جانب جهة الإدارة هو رفض لإشهار الجمعية (تونس، البحرين، الإمارت...) .

٣ ـ العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة

وتتحدد طبيعة العلاقة بين الجمعيات ، والدولة فى التشريعات العربية ليس فقط من خلال الرقابة على تكوينها ، وإنما – وهو الأهم – بسلطات الإشراف والرقابة والحل التى تتمتع بها الدولة فى مواجهة هذه المنظمات . فالدولة ممثلة فى جهة الادارة (وزارة الشئون الاجتماعية فى أغلب الاحوال) تقوم بالإشراف على نشاط الجمعيات من خلال إلزام الاخيرة بقواعد منظمة للميزانيات وإيداع الاموال ، ومصادرها المالية والتصرفات القانونية لها . وفى بعض الحالات (القانون المصرى) يحق للوزارة التوجيه والاشراف على برامج الجمعية من خلال مفتشين تعينهم الجهة الإدارية المختصة . وهناك صور أخرى للرقابة والإشراف مثل ماهو وارد فى قانون الجمعيات السورى ، والذى يجيز للجهة الادارية المختصة أن تعين بقرار منها عضوا أو اكثر فى مجلس إدارة الجمعية.

هناك شكل آخر للإشراف والرقابة يطلق عليه " الرقابة اللاحقة " ، ويعنى سلطة الادارة فى التدخل فى قرارات الجمعيات بعد صدورها ، سواء بإلغاء هذه القرارات أو إبطالها أو وقف تنفيذها (حالة القانون المصرى والسورى والليبى) . إلا أن أخطر صور تدخل الدولة – ممثلة فى جهة الادارة – يبرز فى سلطة حل الجمعية أو انهاء الوجود القانونى والمادى لها بواسطة قرار إدارى . هذه السلطة حدث توسع فيها منذ الستينيات ، بعد أن كان المشرع العربى من قبل يجعل سلطة حل الجمعيات الأهلية للقضاء وحده . وهناك اعتبارات مختلفة فى نصوص القانون تبيح حل الجمعية ، منها : إذا رأت الوزارة عدم الحاجة لخدماتها (حالة سوريا) ، أو إذا دعت المصلحة لذلك (حالة ليبيا) ، أو إذا سارت الجمعية على غير نظام ، أو بطريقة تتنافى مع المصلحة العامة (قانون الجمعيات بالبحرين) ، أو سعيها لتحقيق أهداف غير مصرح بها (الجزائر) أو اذا اصبحت عاجزة عن تحقيق أهدافها (الامارات العربية ، ومصر) (١٢).

٤ ـ أهم القضايا التى ترتبط بالمكانة القانونية للجمعيات

تثار مجموعة من القضايا المرتبطة بطبيعة التشريعات المحددة للمكانة القانونية لهذه المنظمات . ويمكن أن نصنف هذه القضايا فى مجموعتين :الأولى تمس حق تكوين الجمعيات، والعلاقة بينها وبين الدولة ، والثانية تتعلق بآليات عمل هذه المنظمات ومدى فاعليتها.

** لعل من أهم القضايا المثارة هو شروط وإجراءات تأسيس الجمعيات الأهلية والقيود التى تتضمنها على مبادرات المجتمع . فالأصل هو حق تكوين الجمعيات والمؤسسات ، وهو ما اعترفت به الدساتير والتشريعات ، إلا أن شروط تأسيس هذه المنظمات والإجراءات المرتبطة به أدت إلى تنامى الإحساس بضرورة تعديل التشريعات وإزالة أية قيود تعوق العمل التطوعى . يثار أيضا قضية إعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين الجمعيات والدولة – والتى حددتها التشريعات – بهدف توفير قدر أكبر من المرونة لهذه المنظمات . فالقواعد الخاصة بإشراف الحكومة ورقابتها على هذه المنظمات ، قد خلقت بعض التوتر بين الطرفين أحيانا وعقدت من الإجراءات البيروقراطية التى تستلزمها هذه العلاقة فى أحيان اخرى . ويلاحظ أن إثارة

ضرورة تعديل التشريعات العربية يأتى مصدره من أن بعض الأقطار العربية قد شهدت تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية انعكست على الدور الذى تلعبه االجمعيات ، وفى الوقت ذاته فإن التشريعات - التى تعود فى كثير من الأحيان الى الستينيات - لم تستجب للمتغيرات الجديدة . وفى الحالات التى تم فيها تعديل هذه التشريعات ، لم يتجه التعديل نحو معالجة القضايا والمشكلات القانونية الجوهرية، ولم يتجه نحو تشجيع المبادرات التطوعية وإنما كان التغيير منصبا على إحكام الرقابة على نشاط المنظمات التطوعية الخاصة . وقد أدى ذلك فى بعض الحالات (مصر مثلا) إلى مناقشات واسعة فى البرلمان لدفع الحكومة نحو عدم التردد فى إجراء تعديل بقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة(رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤) ، وإحلال مناخ الثقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى (١٣) .

وهناك قضايا اخرى تثيرها المكانة القانونية للجمعيات الأهلية فى التشريعات العربية ، وتتعلق بزيادة كفاءة هذه المنظمات . من أهم هذه القضايا توفير مزيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية لهذه المنظمات باعتبار أنها لاتهدف الى الربح وتسهم فى نفس الوقت فى عملية التنمية وخدمات الرعاية الاجتماعية . فالجمعيات والمؤسسات الخاصة قد وفرت لها التشريعات العربية بعض المزايا والإعفاءات ، إلا أنها - من وجهة نظر هذه المنظمات - غير كافية ولا تتفق مع حجم إسهامها . كذلك فإنه فى بعض الحالات حدث تراجع من جانب الدولة ، تحت ضغط الأزمات الاقتصادية ، عن بعض هذه الاعفاءات . من نماذج ذلك حالة لبنان " حيث تحملت هذه المنظمات عبء إدارة الخدمات العامة وإغاثة السكان سنوات الحرب الاهلية ، ثم صدر قانون الرسوم البلدية أخيرا دون أن يوفر أية اعفاءات ولو رمزية لهذه المنظمات ، وهو الأمر الذى يحملها مزيدا من النفقات لتوفير منفعة عامة " (١٤). وقد حدث نفس هذا التراجع فى الإعفاءات والمزايا الممنوحة للجمعيات فى مصر ، حيث صدر قانون ضريبة المبيعات عام ١٩٩٠ ، ليفرض ضريبة خاصة على الخدمات والسلع التى تقدمها هذه المنظمات دون أن يفرق بينها وبين القطاع الخاص الهادف للربح .

يطرح أيضا تعديل القانون فى بعض الأقطار العربية ، إستنادا الى

ضرورة تحقيق التنسيق بين منظمات القطاع الثالث من ناحية ، وبينها وبين الدولة من ناحية اخرى* . وفى حالة توافر اتحادات جغرافية ونوعية بين هذه المنظمات (مصر والاردن مثلا) ، يثار ضرورة توفير السلطات والاختصاصات لها لكى تتمكن من العمل بفاعلية أكثر . ويرتبط بمطلب التنسيق طرح بعض المنظمات العربية (تونس والأردن) لأهمية وضع استراتيجية للعمل الاجتماعى تقوم بالتنسيق بين كافة المنظمات المحلية والدولية . والهدف من ذلك الاستخدام الامثل للموارد المتاحة والتركيز على الأولويات فى مواجهة احتياجات المجتمع .

وأخيرا فقد أدى تدفق المساعدات الاجنبية إلى بعض الجمعيات الأهلية ، إلى إثارة مشكلتين أولاهما عدم التوازن فى مصادر التمويل المتاحة للمنظمات ، وبالتالى فى النشاط والفعالية وهو ما أدى بالبعض – فى اليمن مثلا – لإثارة «أهمية تقنين المساعدات الاجنبية وتوفير جهة اختصاص»[١٥] ثانيتهما مشكلة تحقيق أقصى كفاءة ممكنة للمساعدات الاجنبية ، حيث يثار – فى تونس مثلا – جدل واسع حول تعديل القانون لتوفير جهة اختصاص للإشراف على هذه المساعدات [١٦] .

الخلاصة بالنسبة للمكانة القانونية للقطاع الثالث فى الأقطار العربية أن: «الجمعيات والمؤسسات الخاصة» هى محورإهتمام القوانين العربية وهى العمود الفقرى لهذا القطاع ، إلا أنه لايوجد تمييز فى هذه القوانين بين أنماط مختلفة من المنظمات . ويعنى ذلك انه لا توجد مكانة قانونية مختلفة للمنظمات غير الحكومية ، أو المنظمات الخيرية ، أو مكانة خاصة لمنظمات التمويل . فالقوانين العربية تخاطب فقط «الجمعيات والمؤسسات الخاصة» التى تسعى للخدمة العامة ، والأخيرة تقوم على أساس تخصيص مال معين لتحقيق هدف أو عدة أهداف وهى قد تضم أشخاصا اعتبارية بينما الأولى – أى الجمعيات تضم أشخاصا طبيعيين وتستند على مصادر تمويل عادية (إشتراكات أعضاء ، تبرعات وهبات ، دعم مالى أو فنى من الحكومة .. وغير ذلك) .

وفى ضوء ذلك ، فإن القوانين تحدد شروطا معينة لإشهار الجمعيات وتسجيلها ، وتضع قواعد للرقابة على أنشطتها ، كما تضع قواعد لتنظيم

---

* تثار فى اليمن قضية لها طبيعة خاصة تستلزم تعديل التشريع ، وهى الخلط القائم بين الجمعيات والتعاونيات ، وعدم توافر تعريف دقيق للأولى.

العلاقة بين هذه المنظمات والدولة ، قد تضيق أو تتسع . وقد برزت فى بعض الأقطار العربية ظاهرة حديثة لم تكن معروفة من قبل ، تتمثل فى حصول بعض هذه المنظمات على مكانتها القانونية ، من خلال التسجيل كشركات مدنية لا تسعى الى الربح . وقدكان الهدف الرئيسى من وراء ذلك التخلص من القيود التى يفرضها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أنشطة هذه المنظمات ، وكذلك التحرر من بيروقراطية الدولة . وهذه الظاهرة واضحة فى حالة مصر ، حيث تشتد الدعوة لتغيير القانون باعتباره لايواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأنه يمثل عقبة أمام تحرير طاقات القطاع الثالث .

رابعا : خلفية تاريخية

سوف نهتم فى هذا المقام بإبراز عملية التشكل التاريخى للجمعيات الأهلية ، والتى بدأت تأخذ ملامحها فى القرن التاسع عشر ، خاصة فى النصف الثانى منه . وتفهم النشأة الحديثة لهذه المنظمات ومسار تطورها ، يساعدنا على تفهم الدور الحالى لها والأنماط المختلفة التى تبنتها . كما يساعدنا على تبين الأدوار الممكنة التى يمكن أن يلعبها فى المستقبل .

وإذا كنا فى نقطة سابقة قد أبرزنا تأثير المكون الدينى على تطور القطاع الثالث ، بما تضمنه ذلك من مبادىء وتعاليم دينية ، كما أبرزنا الدور الذى لعبته الأوقاف أو الأحباس (منذ القرن الثانى الهجرى). فإننا نركز عرضنا للخلفية التاريخية على العوامل التى أسهمت فى التشكل الحديث للجمعيات ، وبالتالى فإننا نعود إلى العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر، وهى المرحلة الحاسمة التى صاغت ملامح هذه المنظمات .وقبل أن ننتقل بتفصيل أكثر إلى هذا الموضوع ، من المهم الإشارة إلى ثلاث ملاحظات أولية ، تسهم فى تفهم التطور التاريخى للجمعيات الأهلية:

الملاحظة الأولى

اتسم التطور التاريخى لهذه المنظمات بالاستمرار والشمول . ويعنى الاستمرار التراكم التاريخى لتقاليد وممارسات وأشكال تنظيمية ، بينما يعنى الشمول الاتجاه إلى الاهتمام بكافة المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية . وقد ترتب على ذلك التعايش والتفاعل بين الأنماط الدينية والأنماط العلمانية

من هذه المنظمات من ناحية ، والتعايش والتفاعل بين المنظمات التطوعية الحديثة والمنظمات الشعبية غير الرسمية (الطرق الصوفية) من ناحيةأخرى.

الملاحظة الثانية

هناك اختلاف بين الأقطار العربية فى النشأة الأولى لهذه المنظمات ، والتى عرفت منذ بدايتها باسم الجمعيات ، بعضها يعود الى بدايات القرن التاسع عشر (مصر عام ١٨٢١) ، وبعضها الاخر يعود إلى الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، أو اوائل القرن العشرين (تونس ١٨٦٧ ، العراق ١٨٧٣ ، لبنان ١٨٧٨ ، الأردن ١٩١٢ ، وفلسطين ١٩٢٠). اما فى اقطار الخليج العربى ، فقد كانت نشأة المنظمات التطوعية الخاصة من خلال النوادى الثقافية فى البحرين (١٩١٩) والكويت (١٩٢٣) . ثم كانت الطفرة فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، حيث توالى إنشاء هذه المنظمات فى السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان[١٧] . أما بالنسبة لليمن ، فقد كان للتعاونيات – التى استندت على العمل التطوعى والجماعى – أثره فى التأخير النسبى لتشكل الجمعيات والمؤسسات الخاصة حتى الأربعينيات من هذا القرن[١٨] .

الملاحظة الثالثة

تمثلت القوى الفاعلة التى قادت حركة التطور فى الجمعيات فى العالم العربى ، فى المثقفين ورجال الدين (خاصة فى مصر وسوريا ولبنان والعراق وأقطار المغرب العربى) وبعض فئات النخبة التقليدية مثل الأعيان والأمراء . ويلاحظ أن العنصر النسائى قد أسهم فى قيادة وريادة حركة التطور هذه فى بعض الأقطار العربية مثال ذلك فى السعودية حيث كان للمرأة دور رائد ، فى تأسيس الجمعيات الخيرية . وكذلك فى فلسطين فى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن (بسبب الظروف السياسية والحظرعلى تجمع الرجال) . ولعبت المرأة أيضا دورا رائدا فى قيادة العمل الاجتماعى والسياسى من خلال الجمعيات فى مصر .

ويمكن إيجاز العوامل التى صاغت التشكل التاريخى لهذه المنظمات ، فيما يلى :

١ ـ تأثير الإرساليات التبشيرية الدينية الوافدة من الغرب

وذلك منذ عام ١٨١٥ ، ثم تدريجيا تصاعد حجمها ونفوذها ، مما شكل تهديدا للمجتمعات العربية . وقد كان رد الفعل الوطنى على ذلك إنشاء الجمعيات فى مصر والسودان والأردن ولبنان والعراق ، تنشط فى مجال الدفاع عن العقيدة والهوية ، وتتوجه باهتمامها فى الوقت نفسه نحو التعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء . ويلاحظ أن المنظمات التى لعبت دورا مهما فى مواجهة نشاط الإرساليات الدينية التبشيرية ، كان البعض منها له سمة دينية مثل الجمعية الخيرية الاسلامية (تأسست عام ١٨٧٨) وجمعية المساعى الخيرية القبطية (تأسست عام ١٨٨١) فى مصر . ومن أمثلتها فى الأردن جمعية الإحسان (١٩١٢) والنهضة الأرثوذكسية (عام ١٩١٢).

٢ ـ تأثير الاقليات الدينية والعرقية فى الأقطار العربية

كان له دوره هو الآخر فى التشكل التاريخى لحركة الجمعيات . وكان هذا العامل له تأثير واضح من زاويتين ، أولاهما أن كل طائفة دينية أو عرقية كانت تميل إلى انشاء منظماتها وروابطها الخاصة . ومن أبرز النماذج حالة لبنان والتى اتسمت منظماتها التطوعية بالسمة الطائفية وما زالت حتى هذه اللحظة .. فهناك ١٨ طائفة معترف بها ، كل منها له منظماته الخاصة [١٩] نموذج آخر من الأردن حيث مالت كل طائفة نحو تأسيس جمعياتها أو منظماتها لخدمة أعضاء هذه الطائفة دون غيرهم (مثال ذلك جمعية النهضة الأردثوكسية عام ١٩٢٠) . كما مالت الأقليات العرقية أيضا نحو نفس الاتجاه (مثال ذلك جمعية الاخاء الشركسية التى تأسست عام ١٩٣٢).

الزاوية الثانية لتأثير الاقليات فى التشكل التاريخى لحركة الجمعيات ، مصدره الجاليات الاجنبية التى توافدت على بعض الاقطار العربية فى القرن التاسع عشر . فعلى سبيل المثال كان تزايد عدد هذه الجاليات الوافدة الى مصر (من ثلاثة الاف عام ١٨٣٦ الى ٩١ الفا عام ١٨٨١) وتشكيلهم روابط وجمعيات لرعاية مصالحهم ، دافعا نحو تأسيس منظمات مشابهة ذات سمة وطنية لمواجهة تزايد نفوذ وامتيازات هذه الاقليات [٢٠].

٣ ـ تأثير الاستعمار على تشكل الجمعيات الأهلية وأنماط نشاطها

إن الباحث المتتبع لتطور الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ومن قبلها

المؤسسات الشعبية التلقائية ، فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، يستطيع أن يرصد بوضوح التداخل الكامل بين القطاع الذى يضم كافة هذه المنظمات والعمل السياسى . وقد كان لضعف الدولة العربية فى ذلك الوقت ، وتغلغل الاستعمار ، دور فى بلورة ملامح هذا القطاع وأولويات جدول أعماله . فالجمعيات الأهلية والمؤسسات الشعبية على وجه العموم لعبت دورا مهما فى تكوين النخب السياسية والاجتماعية والثقافية . ولم يكن مصادفة أن كل رواد الحركة القومية والنهضة العربية قد أسسوا " جمعيات " ، إذ بدت كمنظمات بديلة لمؤسسات الدولة يمكن من خلالها الدفاع عن الهوية القومية وتعبئة القوى الوطنية للدفاع عن الذات . ومن هنا احتل التعليم المكانة الاولى على قائمة أعمال هذه المنظمات ، سواء اتسمت بالصفة الدينية او بالصفة العلمانية ، واسهمت المؤسسات التلقائية الشعبية فى تحقيق هذه الوظيفة (مثل الخيريات والكتاتيب والزوايا التى اتخذت من المساجد مكانا لتلقى التعليم على أيدى معلمين متطوعين) .

التعليم اذن كان له أهمية حيوية فى كافة الأقطار العربية التى عرفت الظاهرة الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر ، ولم تختلف فى ذلك أقطار المشرق العربى (٢١) عن أقطار المغرب العربى أو مصر والسودان . ويبدو الفارق بين الأقطار العربية بهذا الخصوص من الأولوية المطلقة لمكانة التعليم فى دول المغرب العربى (تونس والجزائر والمغرب) مقارنة بباقى الاقطارالعربية ، حيث كان العمل الاجتماعى والخيرى يسير جنبا الى جنب مع التعليم . ويفسر ذلك خصوصية الاستعمار الفرنسى فى اقطار المغرب ، والذى شكل تهديدا للثقافة العربية الاسلامية (٢٢) .

٤ ـ تأثير المثقفين العرب والقضايا الفكرية والسياسية

لعب المثقفون العرب دورا مهما – من خلال الجمعيات الأهلية – فى قيادة " حركة اصلاحية " تستهدف النهضة والخروج من دائرة التخلف الذى ساد البلاد منذ اواخر القرن التاسع عشر على وجه الخصوص . وظهرت ثلاثة تيارات أساسية ، يطرح كل منها بدائله أمام المجتمع وهى التيار الليبرالى ، والاسلامى (التجديدى والأصولى) والتيار الاشتراكى التقدمى . وبدت الجمعيات كمنتديات اختلط فيها العمل السياسى بالثقافى والاجتماعى . ثم فى الثلاثينيات والاربعينيات من هذا القرن اضيفت قضية الهوية القومية والانتماء العربى ، إلى جدول أعمال هذه المنظمات . ومن ثم ظهرت

عشرات من المنظمات – فى مصر ودول المشرق العربى خاصة – التى تنشط فى مجال الثقافة العربية وتعبر عن مفاهيم الوحدة العربية والقومية العربية . واللافت للإهتمام بهذا الخصوص هو علاقات التفاعل والحوار التى نشأت لأول مرة بين الجمعيات على المستوى العربى . من أمثلة هذه المنظمات جمعية توحيد الثقافة العربية (١٩٣٧) ، وجمعية الوحدة العربية (١٩٣٦) وقد كانت نشأتهما الأولى فى مصر ثم امتدت من خلال شبكة اتصالات إلى بعض الاقطار العربية (سوريا ولبنان والعراق وفلسطين). وأثرت هذه المنظمات وقياداتها من المفكرين العرب على بعض الأقطار فى الخليج العربى مثل البحرين والكويت ، فكانت الاندية الثقافية بداية لنشأة سلسلة من هذه المنظمات [٢١].

ويمكن أن نستخلص من التحليل الموجز السابق للخلفية التاريخية ، أن الجمعيات تجد جذورها فى القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين ، وذلك فى أغلب الأقطار العربية ، بينما هذه النشأة قد أتت متأخرة فى منطقة الخليج العربى وتأثرت بالدور القومي الذى لعبته هذه المنظمات فى مصر وسوريا ولبنان والعراق . يمكن أيضا أن نستخلص أن الدين قد لعب دورا حاسما فى تطور هذه المنظمات فى كافة الأقطار العربية ، ومازال هذا الملمح قائماً حتى يومنا هذا فالمنظمات الإسلامية والمسيحية كانت ومازالت تشكل قطاعا مهما من هذه المنظمات ، ولا يقتصر دورها على الدعوة الدينية والعمل الخيرى وإنما يمتد الى مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمة الصحية . يرتبط بذلك أنه على مدى التطور التاريخى لهذه المنظمات كان هناك دائما دور سياسى – واضح أو مستتر – تلعبه فى مواجهة تحديات مختلفة اجتماعية وسياسية .

ومن هنا فإن فهم الخلفية التاريخية للجمعيات الأهلية يساعدنا على تفسير بعض الظواهر السائدة فى الأقطار العربية فى وقتنا هذا ، لعل أهمها ما تعلق بفعالية هذه المنظمات ذات السمة الدينية ، وحساسية العلاقة بينها وبين الدولة .

خامسا: حجم القطاع وأنماط المنظمات التى يضمها

يعتمد تقدير حجم منظمات القطاع الثالث على البيانات الرسمية الصادرة عن " الجمعيات والمؤسسات الخاصة " والمسجلة رسميا وفقا لقانون

الجمعيات بالأقطار العربية . ويعنى ذلك أننا سننطلق من المفاهيم الرسمية لماهية هذه المنظمات التى تشكل العمود الفقرى للقطاع الثالث . وهنا يجب الإشارة إلى عدة أمور مهمة :

الأمر الاول: اننا سنتناول فى هذا القسم المنظمات المحلية التى تعترف بها القوانين العربية، وسنؤجل أية بيانات عن المنظمات الدولية والإقليمية إلى أن نناقش الشبكة الدولية والاقليمية التى ترتبط بها هذه المنظمات .

الأمر الثانى: هناك صعوبات عديدة تواجه توفير احصاءات وبيانات تفصيلية حول حجم منظمات هذا القطاع ، والمتعارف عليها فى الأقطار العربية "بالجمعيات والمؤسسات الخاصة ." من أهم هذه الصعوبات ما تعلق بنظام المعلومات من جهة وتصنيف انماط هذه المنظمات من جهة اخرى . وبالتالى سوف نعتمد على ماهو متوافر من أحدث البيانات مع الاستعانة بمؤشرات جزئية قد تلقى الضوء على بعض الموضوعات الغامضة (عدد المتطوعين ، العمالة بأجر ، القيمة الاقتصادية لهذه الجمعيات والمؤسسات .. الخ) .

الأمر الثالث: ان التقديرات الرسمية المتاحة حول منظمات هذا القطاع قد تتضمن بعض الأنماط باعتبارها جمعيات ومؤسسات خاصة ، بينما تستبعدها أقطار أخرى باعتبار أن لها نظاما قانونيا مستقلا . وأهم مثال نشير اليه فى هذا السياق الجماعات المهنية Professional Groups فهى تمثل نسبة كبيرة من وزن الجمعيات المسجلة رسميا (وفقا لقانون الجمعيات) فى البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت مثلا ، بينما هى فى اقطار أخرى مثل مصر والاردن ، تتبع نظاما قانونيا مستقلا وتعتبر نقابات مهنية Professional Syndicates. وبالتالى فإن التقديرات التى تتعلق بحجم منظمات القطاع الثالث ، سوف تعتمد على ماهو مسجل وفقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (٢٣) .

١ ـ حجم الجمعيات الأهلية واتجاه نموها

يوضح لنا الجدول التالى عدد الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية المتاح عنها بيانات:

جدول رقم (١) يوضح حجم المنظمات

الدولـــة	عدد الجمعيات والمؤسسات الخاصة	تاريخ التقدير
مصر	١٣٫٢٣٩	١٩٩١
السودان	٢٦٢	١٩٩١
لبنان	١٫٣٠٢	١٩٩٣
فلسطين (الضفة وغزة)	٤٤٤	١٩٩٢
سوريا	٦٢٨	١٩٩٢
العراق	–	–
الأردن	٥٨٧	١٩٩٢
اليمن (الشمالى والجنوبى)	٢٢٣	١٩٩٢
السعودية	١٢٥	١٩٩٢
الكويت	٥٥	١٩٩٣
قطر	٣	١٩٨٨
الامارات	٨٩	١٩٩٢
البحرين	٦٦	١٩٩٢
سلطنة عمان	١٦	١٩٨٩
تونس	٥١٨٦	١٩٩٣
المغرب	١٥٩	١٩٩٣
الجزائر	–	–
ليبيا	–	–
موريتانيا	٧	١٩٨٨
الصومال	–	–

(المصدر: بيانات تجميعية من كل قطر)

يكشف لنا الجدول السابق عن اختلاف حجم هذا القطاع ، من قطرعربى إلى آخر ، وهو أمر طبيعى فى ضوء اختلاف عدد السكان من ناحية والعمق التاريخى للظاهرة من ناحية أخرى . ففى مصر مثلا يسجل

الجدول السابق أكبر عدد من الجمعيات ولكن فى نفس الوقت إذا قارنا هذا العدد بحجم السكان واحتياجاتهم (٥٦ مليون نسمة عام ١٩٩٢) قد نصل الى نتيجة مختلفة ، وهى ضآلة هذا القطاع .

وعلى الجانب الآخر فان عدد الجمعيات محدود فى أقطار الخليج العربى على وجه العموم ، وهو ما يعود إلى حداثة هذه المنظمات كخبرة وممارسة من ناحية ، وطبيعة التكوين السكانى من ناحية أخرى . الا أن الأمر الإيجابى هو اتجاه حجم هذه المنظمات نحو التصاعد واتجاهها أيضا إلى التنوع ، وسوف نشير إلى بعض النماذج التى تؤكد هذا الاتجاه العام فى الاقطار العربية . ففى فلسطين (الضفة الغربية وغزة) كان عدد الجمعيات عام ١٩٨٧ حوالى ٢٧٢ جمعية ارتفع عام ١٩٩٢ إلى ٤٤٤ جمعية أهلية عاملة فى شتى مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية والانمائية [٢٤] . أى أنه فى حوالى خمس سنوات تضاعف حجم المنظمات للاستجابة إلى المشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع الفلسطينى . وفى الأردن نلحظ نفس الظاهرة حيث اتجه عدد الجمعيات نحو التزايد منذ بداية عقد الثمانينيات ، وذلك من ٢٢١ جمعية عام ١٩٨٠ ا، إلى ٣٦٤ عام ١٩٨٥ ثم ٥٨٧ عام ١٩٩٢ [٢٥]، أى بزيادة حوالى ٣٠٠٪ فى خلال عشر سنوات . ويلفت الاهتمام فى اتجاهات نمو هذه المنظمات فى الأقطار العربية ، حالة تونس إذ حدثت طفرة فى حجم هذا القطاع خلال السنوات الثلاث الماضية . ففى عام ١٩٨٨ كان عدد المنظمات ١٨٨٦ فقط ارتفع عام ١٩٩٢ الى ٥١٨٦ جمعية أهلية[٢٦] . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بتوجهات النظام الجديد فى تونس فى السنوات الاخيرة ، والذى اتجه الى تشجيع الجمعيات فى إطار الاصلاحات الديموقراطية العامة ، كما حدث تعديل فى قانون الجمعيات فى ٢ أغسطس عام ١٩٨٨ ، ليتفق مع هذا التوجه . النموذج الأخير الذى يدلل على اتجاه نمو الجمعيات الأهلية ، من مصر ، حيث ارتفع عدد الجمعيات والمؤسسات الخاصة من ١١٫٤٧١ عام ١٩٨٥ الى ١٣٫٢٣٩ عام ١٩٩١[٢٧]. وان كان ذلك قد حدث بنسبة نمو أقل من مثيلتها فى الأقطار العربية المذكورة .

ويلخص لنا الجدول التالى اتجاهات نمو الجمعيات الأهلية ، فى بعض

الأقطار العربية التى توافرت عنها بيانات:

جدول رقم (٢) يوضح اتجاه النمو فى الجمعيات والمؤسسات الخاصة

القطر	عدد المنظمات	السنة	عدد المنظمات	السنة
فلسطين (الضفة وغزة)	٢٧٢	١٩٨٧	٤٤٤	١٩٩٢
الأردن	٢٢١	١٩٨٠	٥٨٧	١٩٩٢
مصر	١١٫٤٧١	١٩٨٥	١٣٫٢٣٩	١٩٩١
تونس	١٫٨٨٦	١٩٨٨	٥٫١٨٦	١٩٩١

٧ ـ مؤشرات العضوية والعمالة والمتطوعين:

تواجهنا بهذا الخصوص مشكلة تقدير الإمكانيات البشرية المتوافرة للجمعيات الأهلية، وذلك لغياب البيانات أو لعدم دقتها وضعف مصداقيتها . وبالتالى سوف نعتمد على ماهو متوافر منها ، مع ابراز جوانب القصور فيها ، لكى يمكننا فى النهاية توفير جانب من ملامح القطاع الثالث فى الاقطار العربية .

يقدر عدد أعضاء الجمعيات فى مصر بحوالى ثلاثة ملايين عضو وذلك عام ١٩٩٢ ، ويستند هذا التقدير على البيانات الخاصة بعدد الأعضاء والصادرة عن هذه المنظمات ذاتها[٢٨]. إلا أن هذا التقدير مبالغ فيه لان بعض الدراسات الميدانية حول واقع الجمعيات فى مصر أوضحت أن مايقرب من ٤٠ ٪ من الأعضاء فى هذه المنظمات غير مسددين لاشتراكاتهم. ويعنى ذلك أن الأعضاء الفاعلين اقل من مليونى عضوا . ومن ناحية أخرى فقد أبرزت بعض المسوح الميدانية على عينة من الجمعيات أن حوالى ٦٥ ٪ منها تعتمد على موظفين (كل الوقت أو نصف الوقت) لإدارة

العمل بها *، وان متوسط عدد العمالة بأجر هو ١٣ موظفا لكل جمعية (٢٩).
أما فى لبنان – كنموذج ثان – فقد قدر عدد العاملين فى الجمعيات والمؤسسات الخاصة (عام ١٩٧٩) بحوالى ٦٤٥٨ ، بمتوسط ٥ أشخاص فى كل منظمة ، هذا ويبلغ إجمالى عـــــدد المنظمات ١٣٠٢ منظمة(٣٠) ويعتمد العمل فى غالبيته العظمى على العاملين بأجر ، ويصعب التقدير الدقيق لعدد المتطوعين ، والذين يتم تجنيدهم ميدانيا وفقا لطبيعة المهام ومن خلال حملات تنفيذ هذه المهام (٣١) . ويشير أحد قيادات هذه المنظمات فى لقاء شخصى مع الكاتب (٣٢) ، إلى ان مفهوم التطوع فى لبنان له شقان ، أولهما على مستوى صنع سياسة المؤسسات والجمعيات حيث أن أعضاء مجالس الادارة متطوعين . وثانيهما على مستوى تنفيذ البرامج ، حيث يكون الاعتماد على متطوعين وفقا لطبيعة البرنامج من ذلك الاعتماد على الشباب فى عمليات الإغاثة فى الجنوب، أو تجنيد الاطباء الشبان للتطوع ضمن برامج وحملات توفير الدواء .

وتتوافر لدينا بيانات دقيقة عن الأردن ، حيث تشير إلى أن عدد العاملين بأجر فى الجمعيات يبلغ ٤٢١٤ موظفا ، نسبة الاناث منهم ٦٩ ٪ والذكور٢٩ ٪ (وذلك عام ١٩٨٦)، وربع هؤلاء العاملين يعملون جزءا من الوقت فقط (٣٣) . أما عن تقدير حجم المتطوعين فهو ٦٢ الفا موزعين بشكل متوازن بين الذكور وبين الاناث ، ويتم الاعتماد عليهم فى الحملات المصاحبة لتنفيذ برامج هذه المنظمات . وعلى سبيل المثال فإن ٢٢ الف طالب قد تطوع بجهده فى حملة مركز الأمل لمعالجة السرطان والتى قام بها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية خلال عام ١٩٩٢ (٣٤).

وإذا إنتقلنا إلى اليمن ، تشير التقديرات إلى أن عدد اعضاء الجمعيات حوالى ١٨ الف عضو ، فى الوقت الذى تضم فيه التعاونيات ١٤٥ر١٣٠ عضو ، وهو ما يشير إلى استقطاب الاخيرة للأعضاء باعتبارها اكثر شعبية ورسوخا فى التقاليد القبلية (٣٥) . وتتشابه حالة السودان مع اليمن ، من حيث اتساع عضوية التعاونيات(٢ مليون عام ١٩٩٠)مقارنة بعضوية الجمعيات

---

* تقوم وزارة الشئون الاجتماعية ، وهى الجهة الادارية التى تشرف على عمل هذه المنظمات فى مصر بندب جانب من العاملين بها فى الجمعيات، باعتبار ان ذلك يمثل نوعا من دعم الدولة لهذه المنظمات .

والتى تشهد حجم عضوية محدود للغاية[٣٦].

وتشير نتائج دراسة على عينة من الجمعيات بالسودان إلى أن حوالى ٤٢٪ منها تضم ٣٠٠ عضو والباقى يتراوح عدد أعضائها بين مائة و ١٥٠ عضوا . ومن هنا يمكن تقدير إجمالى عدد الأعضاء بحوالى ٥٠ الف عضو فقط (فى ٢٦٢ جمعية) . وتوضح نفس الدراسة أن ٧٧٪ من الاعضاء ذكورا والباقى من الإناث ، معظمهم من الذين نالوا تعليما متوسطا [٣٧].

وتتوافر لدينا مؤشرات حول أعضاء الجمعيات الأهلية فى أقطار الخليج العربى [٣٨] ، وذلك عام ١٩٨٨ ، ويمكن أن نلخصها فى الجدول التالى.

جدول رقم (٣) يوضح مؤشرات العضوية فى الجمعيات الأهلية فى أقطار الخليج العربى

اسم القطر	عدد الأعضاء عام (١٩٨٨)
المملكة العربية السعودية	٢٥ر١٥٧
الكويت	١٨ر٨١٣
سلطنة عمان	١ر٥٠٠
قطر	٥٠٠
البحرين	٥ر٤٢٠
دولة الإمارات العربية المتحدة	–

يوضح الجدول السابق أن أكبر عدد للعضوية يتركز فى المملكة العربية السعودية ، وهو ما يتفق مع الزيادة النسبية لعدد الجمعيات فيها مقارنة بأقطار الخليج الأخرى . كما أن أقل عضوية توجد فى قطر ، وهو ما يتفق أيضا مع ندرة الجمعيات فيها .

ويهمنا فى مناقشة المؤشرات الخاصة بالتطوع والعضوية ، الإشارة

إلى أمرين:

الأمر الأول : أن اختبار حجم التطوع يعتمد فى أغلب الأحوال على مؤشرات رسمية من أهمها عدد الأعضاء فى الجمعيات ، ورغم توافر بيانات جزئية عن ذلك فى بعض الأقطار العربية إلا أنه يظل هناك فجوة بين العدد الرسمى المسجل والنشاط الفعلى لهؤلاء الأعضاء . كذلك فإن المؤشرات الأخرى التى تختبر حجم التطوع والتى تعتمد على المشاركة التطوعية للمواطنين فى حملات معينة (مثل إنشاء مستشفيات أو مدارس أو فى حملات إعلامية لرعاية المعاقين) يصعب فى كثير من الأحيان توفير بيانات دقيقة عنها .

الأمر الثانى : هناك بالفعل مشكلات لتعبئة المتطوعين فى الأقطار العربية خاصة بالنسبة للمنظمات التى لا ترتبط بتوجهات دينية ، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل ، من بينها إنخفاض وعى المواطن بقيمة التطوع وقيمة المبادرات الشعبية على وجه العموم ، وضعف قدرات المنظمات ذاتها فى مجال تعبئة المتطوعين، ومحدودية الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى مجال التأكيد على أهمية القيم الأخلاقية والإجتماعية التى ترتبط بالتطوع . ومن جانب آخر فإن الثقافة السياسية للمواطن فى كثير من الأقطار العربية – حتى فى تلك التى تأخذ بالتعددية السياسية – تتسم بالسلبية وعدم المشاركة ، وإدراك الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد والمسئول الأول عن تقديم كافة خدمات الرعاية للمواطن . ويبرز ذلك على وجه الخصوص فى منطقة الخليج العربى ، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وتتكفل الدولة بتقديم كل الخدمات للمواطن . وبالتالى فإن التركيز فى هذه الحالة يكون على العمل الخيرى بمفهومه التقليدى ، ولا يمتد الى التنمية بالمعنى الشامل . ومن هنا تأتى الطبيعة الخاصة للمنظمات التطوعية فى هذه المنطقة . أما عن الاقطار الاخرى التى ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وتلتزم الحكومات بخفض الانفاق العام ، مثل مصر وتونس والمغرب والأردن ، فينشغل المواطن بمشكلاته الإقتصادية وبتوفير احتياجاته اليومية ، وهو ما يؤثر بالفعل على فعالية التطوع وحجم المتطوعين . يضاف إلى ذلك مؤشرات تتعلق بالثقافة السياسية تؤثر بالسلب على التطوع بالوقت أو بالجهد ، ويكتفى المواطن فى هذه الحالة بأداء " واجبه الدينى " من خلال الزكاة والصدقة .

ومن هنا ، فإنه من المهم توفير توعية إعلامية ، ومن خلال قيادات العمل التطوعى ، عن المفاهيم والأشكال المختلفة للتطوع ، وقيمة التطوع من خلال منظمات تتمتع بالمؤسسية ، والمستويات المختلفة للتطوع وقنواته .

٣ ـ القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلى ومصادر التمويل:

تتسم الدراسات حول القيمة الاقتصادية لهذا القطاع بالندرة الشديدة ، وخاصة أن الغالبية العظمى من الأقطار العربية لا تدخل القطاع الأهلى فى الحسابات القومية وبيانات الدخل القومى ، كما هو الحال فى الدول الغربية . ومن ناحية أخرى فإنه باستثناء القلة من الأقطار العربية التى تتوافر فيها بيانات عن القيمة الاقتصادية للقطاع ، تتوافر لدينا بعض مؤشرات عن الإيرادات والمصروفات ومصادر التمويل فى أقطار اخرى .. وسوف نعتمد عليها جميعا لتوفير صورة عن الأبعاد الاقتصادية للقطاع الثالث أو ما نطلق عليه فى عالمنا العربى القطاع الأهلى .

ـ تقدر القيمة الاقتصادية للجمعيات الأهلية فى الأردن بما يقرب من ٤٠ مليون دولار(٣٩)، وقد تبين من دراسة ميدانية لاقتصاديات العمل الاجتماعى أجريت عام ١٩٨٦ أن الجمعيات قد حصلت على إيرادات بلغت حوالى ٢٨ مليون دولار ، وأن الانفاق أو المصروفات اقتربت من هذا التقدير فى نفس العام . وقد شكل التمويل الذاتى ما نسبته ٩٤ ٪ من إجمالى التمويل ، وتمثل فى إيرادات مقابل الخدمات التعليمية والصحية وايرادات الفوائد البنكية وإيرادات الأبنية . ومثلت اشتراكات الأعضاء حوالى ١٠ ٪ من التمويل الذاتى. أما الشق الثانى من التمويل الذاتى فقد كان مصدره تبرعات المواطنين (٦٨ر٣ ٪) ثم مساعدات الاتحاد العام (١٧ر٦ ٪) ودعم وزارة التنمية الاجتماعية(٦ر٤ ٪) (٤٠) . هذا وينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أن الدعم الذى تقدمه الحكومة للجمعيات الأهلية لايقتصر فقط على المساعدة المادية ، وإنما يمتد إلى إعارة موظفين للعمل فى الجمعيات ، وبالتالى تحمل تكلفة أجورهم(٤١) .

ـ وتقدر القيمة الاقتصادية لهذا القطاع فى لبنان بحوالى ١٠٠ مليون دولار ، تسهم الحكومة فى التمويل بنسبة ١١ ٪ تقريبا ، وفقا لموازنة عام ١٩٩٣ . وتتمثل مصادر التمويل الأخرى – بخلاف الحكومة – فى التبرعات والموارد المحلية ، والتبرعات الخارجية وعائد خدمات وسلع (مداخيل ذاتية)

ولا تتوافر دراسات دقيقة عن نسبة توزيع هذا التمويل ، كما أن القانون لايلزم الجمعيات الأهلية بالتصريح بميزانياتها ومصادر تمويلها . إلا أنه يمكن الاعتماد على نموذجين من المؤسسات الخاصة واسعة الانتشار والتى تنشط فى مجال الرعاية الاجتماعية والصحية والمعاقين وهما دار الأيتام الاسلامية وجمعية الشبان المسيحية ، وكل منهما بلغ حجم خدماتها عام ١٩٩٢ ، خمسة ملايين دولار(٤٢).

جدول رقم (٤) يوضح مصادر التمويل فى حالة منظمتين بلبنان

مصادر التمويل	اسم المنظمة	
	دار الأيتام الإسلامية	جمعية الشبان المسيحية
المساعدات الحكومية	١٠٪	١٠٪
التبرعات والموارد المحلية	٦٥٪	٢٪
التبرعات والموارد الخارجية	٢٠٪	٨٧٪
ايرادات ذاتية (مقابل خدمات وسلع)	٥٪	١٪

يلفت الاهتمام فى الجدول السابق اختلاف وزن التبرعات والموارد المحلية فى المنظمة الأولى عنها فى الثانية ، فهى تشكل غالبية الموارد فى حالة دار الأيتام الاسلامية (٦٥٪) بينما تشكل التبرعات والموارد الخارجية الغالبية العظمى فى حالة جمعية الشبان المسيحية (٨٧٪) . ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل ولعل أهمها أن اموال الزكاة تشكل نصف موارد المنظمات الاسلامية عامة ، بينما المنظمات المسيحية تعتمد على مصادرها الذاتية وما يرد إليها من المنظمات الخارجية . وهى نتيجة تتفق مع التكوين الدينى والطائفى للمجتمع اللبنانى .

- وينقلنا الحديث عن الزكاة كمصدر أساسى لتمويل المنظمات الاسلامية إلى أقطار الخليج العربى ، حيث تمثل الزكاة أحد المصادر المهمة للتمويل ، وفى حالة الجمعيات أو المنظمات الاسلامية تصبح المصدر الرئيسى . وتعتبر " لجان الزكاة " قناة للتواصل بين هذه المنظمات والمجتمع

، فهى تقوم بجمعها أو تلقيها ثم توزعها – فى أغلب الحالات – عن طريق الجمعيات التى تحدد الأسر المستحقة لها . وقد اكتسبت هذه المنظمات خبرة فى جمع التبرعات والزكاة ، حيث تجند أشخاصا على شكل فرق عمل تطوف بالمنازل والأحياء ، أو تتخذ من الجمعيات الدينية والمراكز الاسلامية والمساجد مقرا لها . وهذه الظاهرة قائمة فى المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة . بينما فى حالة الكويت يلعب " بيت الزكاة الكويتى " وهو مؤسسة حكومية مستقلة ، هذا الدور ، ثم يقوم بتوزيع مساعدات على الأسر المحتاجة ومراكز إيواء الأيتام والمساجد ، داخل الكويت وخارجها(٤٣) . وتعتبر المؤسسة سابقة الذكر أحدى الحالات الحدية فى القطاع الثالث ، إذ أنها حكومية لكنها تلعب دورا هاما فى العمل الخيرى وفى التعامل مع المنظمات الخيرية .

وإلى جانب أموال الزكاة كمصدر للتمويل فى أقطار الخليج هناك الدعم الحكومى والذى يشكل فى بعض الأقطار (حالة قطر) غالبية التمويل . ولا تتوافر بيانات عن وزن هذا المصدر فى أقطار الخليج العربى ، مقارنة بمصادر التمويل الاخرى ، الا أن حجمه يختلف من قطر الى اخر ويختلف ايضا وفقا لمجال النشاط (المنظمات العاملة فى الإعاقة تحصل على دعم أكبر نسبيا من منظمات تنشط فى الثقافة) .

يضاف إلى المصادر السابقة دعم المؤسسات المالية مثل بيت التمويل الكويتى وبيت الزكاة والبنوك والمؤسسات ، وتقوم بتقديم دعم نقدى بشكل دورى للجمعيات الأهلية ، أو لتمويل مشروعات وبرامج محددة . وتأتى أخيرا اشتراكات الاعضاء وأنشطة هذه المنظمات (الأسواق الخيرية ومقابل الخدمات..) كمصدر آخر للتمويل .

وتعتبر الجمعيات الاسلامية فى أقطار الخليج العربى من المنظمات الرائدة فى تدبير الموارد، فهى تبحث عن مصادر تمويل دائمة لأنشطتها وكذلك تأكيد استقلاليتها عن الدولة ". حيث يمتلك البعض منها عمارات سكنية ومجمعات تجارية ، وودائع بنكية ، وأحيانا استثمارات اقتصادية خارجية" (٤٤) .

- يمكن أن نوفر نموذجا آخر للأبعاد الاقتصادية التى تحدد ملامح القطاع الثالث من مصر ، حيث حدد القانون (٣٢ لسنة ١٩٦٤) مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة فيما يلى : اشتراكات الاعضاء ورسوم

مقابل تقديم خدمات وبيع سلع ، تبرعات وهبات ، وأعمال الوقف الخيرية ، وحصيلة المعارض والاسواق واليانصيب . يضاف إلى ذلك معونات جهات أجنبية وبشرط موافقة الحكومة ، ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية . ويجيز القانون تقديم الحكومة معونات دورية أو مؤقتة للجمعيات الأهلية وفقا لمعايير معينة ، من أهمها أولوية الخدمات الاجتماعية وحاجة المجتمع المحلى لهذه الخدمات . ووفقا للتقارير الرسمية عن عام ١٩٩٠/١٩٩١ حصل ٤ر٣٠٪ من إجمالى هذه المنظمات على إعانات مالية من الحكومة(٤٠٣٤ جمعية) ، بلغت قيمتها حوالى ٥ر٦ مليون دولار . وهذا الدعم قد اتجه للانخفاض تدريجيا خلال الخمس سنوات الماضية تحت ضغط الظروف الاقتصادية وارتفاع التضخم (٤٥) .

ومن ناحية أخرى فإن الاشتراكات السنوية من الصعب اعتبارها مصدرا أساسيا لتمويل الجمعيات الأهلية ، فى ضوء انخفاض قيمتها من ناحية وعدم الانتظام فى تسديدها من ناحية أخرى .

أما عن حجم التبرعات كمصدر للتمويل فهى تعتبر مصدرا أساسيا فى حالة المنظمات الخيرية التى تقدم مساعدات للفقراء ، بينما يرتفع وزن التمويل مقابل الخدمات ومقابل بيع السلع فى كافة المنظمات الاخرى . وقد أوضحت دراسة ميدانية على ١١٧٢ جمعية فقط ، أن الدخل الناتج عن تقديم خدمات يصل إلى حوالى ٤ ملايين دولار . ويمكن تفسير ذلك إذا أوضحنا أهمية وحيوية الخدمات الصحية التى تقدمها منظمات هذا القطاع فى مجال رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الاسرة ، وبالمراكز الصحية العديدة التابعة للجمعيات وبعض المساجد الأهلية .

وإذا كانت مصادر التمويل المحلية محدودة على وجه العموم ، فإن المساعدات الخارجية (من دول ، منظمات دولية ، ومنظمات اجنبية غير حكومية) ، قد ارتفع وزنها إلى درجة كبيرة بين مكونات التمويل . ونكتفى فى هذا السياق بالإشارة الى أن هيئة المعونة الامريكية A.I.D تمثل أحد المصادر الأساسية للتمويل . وقد وقعت اتفاقية مع الحكومة المصرية عام ١٩٩١ لدعم المنظمات التطوعية الخاصة ، تتضمن تمويل حجمه ٢٠ مليون دولار . ومن قبل فى عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٠ ، تبنت مشروعا ثلاثى المراحل ، يوجه لدعم المنظمات العاملة فى مجال التنمية المحلية ، بحجم تمويل ١٥ مليون دولار(٤٦) .

وأخيرا يمكن الاشارة إلى حجم مصروفات وايرادات جانب من الجمعيات وهى ٤٠٧٧ جمعية والتى حصلت على إعانات من الحكومة عام ١٩٩١ ويلزمها القانون ببيان هذه المصروفات والايرادات . فقد بلغت الايرادات فيها حوالى ٣٣ مليون دولار والمصروفات ٢٨ مليون دولار .

وقد تحقق اكبر مصدر للإيرادات من جمعيات الرعاية الاجتماعية التى تقدم خدمات صحية للمجتمع (٤٧) ويلاحظ فى حالة مصر أيضا – كما هو الحال فى أقطار الخليج العربى – ان الجمعيات الدينية هى أكثر الجمعيات استقلالا ذاتيا ، لقدرتها على تعبئة موارد التمويل وتجنيد المتطوعين(٤٨) .

الخلاصة بالنسبة إلى مصادر تمويل الجمعيات الأهلية ، أن هناك مصادر متنوعة ومتعددة، محلية (اشتراكات الأعضاء ، معارض ، بيع سلع أو خدمات ، دعم الحكومة المالي والفنى ، تبرعات٠٠) وأخرى خارجية (أبرزها التمويل الأجنبى)، إلا أن وزن وقيمة مصادر التمويل تختلف بإختلاف انماط المنظمات ذاتها . ففى مجموعة الأقطار الغنية المنتجة للبترول (منطقة الخليج العربى) يرتفع وزن أو قمية دعم الحكومة المالى لهذه المنظمات، وكذلك تبرعات رجال الأعمال والمؤسسات المالية ، وبالتالى يختفى المكون الاجنبى كمصدر للتمويل . بينما فى مجموعة الأقطار الفقيرة (مثل مصر ، تونس ، المغرب ، الجزائر، الاردن ، السودان ، موريتانيا ، جيبوتى...) ترتفع أهمية التمويل الأجنبى الخارجى ، وتنخفض قيمة الدعم الحكومي

ومن ناحية أخرى فإن هناك إختلافا فى قدرة الجمعيات الأهلية على تعبئة الموارد المحلية (سواء التمويل أو المتطوعين) وهذا الاختلاف يعود الى تفاوت الخبرات والقيادات العاملة فى كل منظمة ، وكذلك مستوى تطور الإدارة الذاتية فيها .

إلا أنه كاتجاه عام فإن المنظمات ذات السمة الدينية (الاسلامية على وجه الخصوص) تتوافر لها مزايا فى تعبئة التمويل الذاتى ، لا تتوافر لغيرها . ويعود ذلك إلى أن الخطاب الذى تعتمد عليه هذه المنظمات هو خطاب دينى يستند على مبادىء دينية . وفى المجتمعات العربية – حيث يرتفع وزن الدين فى ثقافة المواطنين – من المتوقع توافر درجة أعلى من التجاوب مع الخطاب الدينى . ومن ثم فإن أموال الزكاة والصدقة وتبرعات المسلمين ، تشكل المصدر الأساسى لتمويل هذه المنظمات.

الخلاصة

نستخلص من مناقشتنا السابقة لملامح القطاع الثالث – والذى تمثل الجمعيات عموده الفقرى– مجموعة من النتائج المهمة:

١ ـ هناك اتفاق أو ملامح مشتركة بين أغلب القوانين العربية ، فى تعاملها مع القطاع الثالث . فمنظمات هذا القطاع ، التى تعبر عنها القوانين هذه بالجمعيات والمؤسسات الخاصة تمثل العمود الفقرى لهذا القطاع ، كما أن هذه القوانين لا تفرق بين مثل هذه التنظيمات وغيرها بالشكل الغربى المتعارف عليه فى التعامل مع القطاع الثالث (جمعيات ، منظمات تطوعية ، منظمات غير حكومية ، منظمات تمويل..) .

٢ ـ مثل الدين بما تضمنه من مبادىء وتعاليم – الحافز الرئيسى لتطور هذا القطاع فى المنطقة العربية ككل ، وبالتالى فإن الجمعيات التى لها توجه دينى (اسلامى أو مسيحى)، كانت ومازالت ركنا أساسيا فى أنشطة القطاع الثالث أو ما يعرف فى عالمنا العربى بالقطاع الأهلى .

٣ ـ هناك اختلاف فى النشأة التاريخية لهذا القطاع ، فبعض الأقطار العربية تعود فيها الجمعيات الأهلية إلى القرن التاسع عشر ، وبعضها الآخر تعود نشأته إلى أوائل القرن العشرين . بينما كانت نشأة هذه المنظمات فى أغلب أقطار منطقة الخليج العربى مرتبطة بحقبة النفط (فى الستينيات والسعبينيات) .

٤ ـ هناك منظمات شعبية غير رسمية – مثل الطرق الصوفية – تعود إلى القرنين الأول والثانى الهجرى تتشابه مع المنظمات الحديثة فى بعض أبعادها ، مثل العمل الخيرى والاستناد على فلسفة التكافل الاجتماعى إلا أنها تختلف من زوايا أخرى ، خاصة ما تعلق بملامحها المؤسسية وفى طبيعة القانون الذى يتعامل معها . كما أن " الأوقاف " أو " الأحباس " كممارسة اسلامية لفكرة توجيه الصدقات إلى العمل الخيرى ، قد برزت منذ القرن الثانى الهجرى ، ولعبت دورا مهما فى تغذية العمل الخيرى ، ثم فى مرحلة تالية كان لها دورها المهم فى تمويل منظمات أهلية .

٥ ـ تختلف الأقطار العربية فيما بينها فى حجم القطاع الثالث وفى مدى نموه، وهو الأمر الذى يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل قطر . فالحجم الإجمالى للجمعيات الأهلية يتجه إلى النمو فى الأقطار

العربية التى تشهد تحولا ديموقراطيا مثل مصر ، والأردن ، وتونس ، والمغرب ، بالإضافة إلى التنوع فى مجالات النشاط . تتأثر أيضا ملامح هذا القطاع بالعوامل الإجتماعية والاقتصادية فى كل قطر ، ففى مجموعة الأقطار العربية الغنية المنتجة للبترول حيث يوجد ما يعرف باسم " دولة الرعاية " ينعكس الدور الواسع للدولة – الذى يميل لتغطية احتياجات السكان ويتبنى نظما للتضامن الإجتماعى والصحى عالية المستوى – على إدراك قيمة الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية ، ويؤثر ذلك على نمو حجم هذه المنظمات وعلى أنماطها . بينما فى أقطار عربية أخرى لا يتوافر فيها التغطية الواسعة لنظم الضمان الاجتماعى ، وحيث تكون الدولة تحت وطأة أزمات اقتصادية، يتجه عدد كبير من المنظمات الأهلية نحو تغطية الثغرات فى أداء السياسات العامة .

٦ ـ هناك اختلاف فى مكانة مصادر التمويل الذاتية والأجنبية الخارجية فى الأقطار العربية ، وكذلك فى ضخامة مشكلة التمويل . فالأقطار الفقيرة تشهد أزمة تمويل ، ويرتفع فيها وزن التمويل الأجنبى ، بينما فى الأقطار الغنية يرتفع وزن التمويل الذاتى كما تتزايد قيمة الدعم الذى تقدمه الحكومة .

٧ ـ هناك سمة عامة فى أغلب الأقطار العربية تتمثل فى أن هناك مشكلة تعبئة المتطوعين ، خاصة الشباب منهم ، إلا أن المنظمات ذات السمة الإسلامية (أو المسيحية) قد بدت أكثر فاعلية فى مواجهة هذه المشكلة .

الفصل الثانى

القطاع الأهلى
وميادين عمل الجمعيات الأهلية

يهدف هذا الفصل إلى إبراز كيفية تقسيم وتصنيف منظمات هذا القطاع فى الأقطار العربية، ومناقشة التنوع فى وظائف المنظمات وأنماطها ، والجماعات الاساسية المستفيدة Main Target Groups وبالتالى انعكاسات القطاع ككل على المجتمع . ومن خلال مناقشة هذه النقاط ، تحرص الدراسة على أمرين:

أولهما : إبراز الاتجاهات المهمة المشتركة التى تتسم بها الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية، باعتبار أن المنطقة يجمعها تاريخ واحد مشترك وثقافة مشتركة ومشكلات وتحديات متقاربة .

ثانيهما : إلقاء الضوء على مدى التنوع بين هذه الأقطار فى أنشطة هذا القطاع ووظائف وانماط المنظمات التى يضمها .

اولا: القطاع الأهلى الرسمى وغير الرسمى

يمكن أن يقسم هذا القطاع إلى شقين رسمى وغير رسمى ، الأول هو الذى نركز عليه فى الدراسة (دون إغفال الثانى) ويصطلح على أسمه من الناحية القانونية والفعلية " بالجمعيات والمؤسسات " يضم القطاع الرسمى كل المنظمات الأهلية ، التى تطلب تسجيلها رسميا وفقا لقواعد القانون فى كل قطر . ومن المهم أن نؤكد على أن التشريعات العربية وهى تتعامل مع هذه المنظمات لا تميز بداخلها بين منظمات غير حكومية وجمعيات تطوعية

ومؤسسات خاصة للخدمة العامة Private Institutions For Public Services ومنظمات خيرية ، وغيرها، وإنما تتعامل التشريعات معها جميعا كحزمة واحدة ، رغم وجود تمايزات فعلية فيما بينها .

وبهذا يمكن القول أن القطاع الأهلى الرسمى (القطاع الثالث) فى الأقطار العربية ، هو ذلك القطاع الذى يضم مبادرات شعبية ، مصدرها المجتمع ، تبغى تأسيس منظمات ، لاتهدف الى الربح . وقد تضيق وظائف هذه المنظمات لتقتصر على أعضائها فتصبح مغلقة Closed Organizations، أو قد تتسع وظائفها لتشمل فئات معينة (المعاقين أو المسنين) ، أو المجتمع ككل (مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثلا) .وهنا ينبغى التنبيه الى أمرين :

١ ـ بعض التشريعات العربية التى تحدد المكانة القانونية لمنظمات هذا القطاع تسمح بتسجيل الروابط والجماعات المهنية ضمن الجمعيات الأهلية . وأوضح مثال لذلك تشريعات البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة . بينما فى تشريعات أخرى يحظر القانون تسجيل هذه الروابط والجماعات المهنية ضمن الجمعيات الأهلية ، وأبرز نموذج حالة مصر . فى هذه الحالة الأخيرة تتوافر نظم قانونية مستقلة تحدد المكانة القانونية للجماعات المهنية ، وبالتالى فإن مصر تتوافر بها نقابات مهنية (أو جماعات مهنية) تصل الى ٢٢ منظمة تضم حوالى ثلاثة ملايين عضو . من أمثلتها نقابات الاطباء والمهندسين والمحامين والتجاريين والزراعيين ... الخ . وبالتالى فإن الدراسة تستبعد هذه النقابات المهنية إذا كانت تخضع لقوانين مستقلة وعلاقة مختلفة مع الدولة ومع المجتمع . وإن كان ذلك لا ينفى أنها أيضا منظمات لا تهدف الى الربح، وتسعى لتحقيق مصالح أعضائها والدفاع عنها ، والبعض منها يلعب أدوارا مهمة اجتماعية وسياسية واقتصادية(٤٩) . .

٢ ـ الأمر الثانى الذى نود التنبيه اليه هو أنه فى بعض الأقطار العربية – مثل اليمن والسودان– تشكل التعاونيات الاستهلاكية والزراعية والانتاجية قطاعا رسميا موازيا للجمعيات والمؤسسات . بينما فى أقطار اخرى مثل مصر وتونس ولبنان والاردن ، فإن هذا القطاع لاتصل أهميته إلى مرتبة تشكيله قطاعا موازيا للجمعيات الأهلية . يضاف إلى ذلك أن سمات التطوع وعدم السعى الى الربح ، وعدم توزيع مكافآت أو أرباح على أعضاء مجلس الادارة ، هى غير متوافرة فى الحالات الاخيرة ، مما يدخلها ضمن الحالات

الحدية المتعارف عليها .

وهناك مجالات مختلفة لعمل الجمعيات الأهلية ، وهى قد تنشط فى مجال واحد أو فى عدة مجالات ، وهو الأمر المسموح به قانونا ، بشرط أن يسجل ذلك رسميا – ووفقا للقانون– فى جهة الإدارة الممثلة للدولة (وزارة الشئون الاجتماعية فى أغلب الحالات) .

أما القطاع غير الرسمى – وهو الشق الثانى للقطاع الثالث – فهو يضم أيضا منظمات شعبية تطوعية تلتف حول أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو دينية . إلا أن منظمات هذا القطاع غير مسجلة رسميا وفقا للتشريعات العربية التى تنظم عمل الجمعيات الأهلية ، وإنما هى "مبادرات شعبية تحتية" تعكس تقاليد وأعراف سائدة فى بعض الأقطار ، ويصعب تحديد عدد أعضائها أو حصر انشطتها أو تفاعلاتها . وأهم نموذج لها نجده فى السودان ، حيث توجد منظمات يطلق عليها منظمات شعبية Popular Orgarizations وهى تضم مجموعات من السكان الفقراء ومحدودى الدخل ، تجمعهم فوائد ومصالح مشتركة ، تتحقق من خلال المساعدة الذاتية . وفى أغلب الحالات تكون هذه المنظمات الشعبية ، صغيرة ومحدودة العدد ، وتنتشر فى القرى والمدن الصغيرة ، وهى تلعب دورا فعالا فى غياب برامج اجتماعية وخدمات موجهة من الدولة . تتميز أيضا هذه المنظمات – التى يمكن ان نطلق عليها بحق منظمات ذات جذور شعبية Grass Rootes Organizations – باندماجها فى النسيج الاجتماعى للجماعة ، وعضويتها المفتوحة للجميع .

والأمر اللافت للاهتمام فى هذه المنظمات الشعبية هو إدارتها من خلال لجان منتخبة أو مختارة من قبل الجماعة ، وهى لجان تضم الأفراد النشطين الملتزمين بخدمة مجتمعاتهم . يلفت الاهتمام أيضا فى هذه المنظمات الشعبية أن لها رسوم عضوية محدودة ، تتفق والمستوى الاقتصادى لأعضاء هذه المنظمات . وتشكل رسوم العضوية هذه ،الأساس فى تمويل أنشطة المنظمات الشعبية، والتى قد تكون فى مجال نظافة البيئة أو المنطقة ، أو قد تكون خدمات تعليمية وصحية أولية ، أو مساعدة المحتاجين من أعضاء هذه المنظمات فى فترات الأزمات ، ومن أمثلة المنظمات الشعبية فى السودان ، منظمات الجيرة Neighbourhood Organizations والمنظمات القروية فى المراكز الحضارية (وهى تضم مجموعة من أبناء القرية الواحدة الذين استقروا فى المدينة بهدف العمل) (٥٠).

إن ظاهرة المنظمات الشعبية غير الرسمية يوجد مقابل لها فى كثير من الأقطار العربية ، إلا انها فى حالة مصر مثلا ، يتطلب القانون تسجيلها وإشهارها رسميا لكى تمارس نشاطها ويوجد آلاف منها تعمل كروابط تضم أهل القرية الواحدة الذين نزحوا للعمل فى القاهرة والمدن الكبرى . وتبدو هذه الظاهرة واضحة فيما تعلق بسكان الوجه القبلى Upper Egypt حيث تقوى الروابط فيما بينهم وتلعب التقاليد والأعراف السائدة فى هذه المنطقة دورها فى حرص أبناء كل قرية على تأسيس جمعيات Accociations لدعم المساندة فيما بينهم (٥١).

وأخيرا يمكن أن يضم الشق غير الرسمى فى القطاع الثالث ، «الطرق الصوفية» Sufi Orders فى الأقطار العربية والتى تستقطب فئات كثيرة ومتنوعة من السكان ، ولها أهداف دينية واجتماعية .

وسوف تتركز مناقشتنا للقطاع الثالث فى الصفحات التالية على «الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة» المسجلة وفقا للقانون.

ثانيا: أهداف الجمعيات والجماعات المستهدفة

تنشط الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية إما لخدمة قطاع محدد (أعضاء المنظمة فقط أو فئات من السكان مثل المعاقين) ، أو لخدمة المجتمع ككل ومن يحتاج المساعدة أو الدعم (التركيز على مساعدة الفقراء أو الفئات الأقل حظا Disadvantage People أو تقديم خدمات صحية ورعاية اجتماعية لكل من يستحقها) .. وقد تكون منظمات تتوجه نحو قضايا معينة وتدافع عنها مثل منظمات حقوق الانسان ، ومنظمات البيئة ، والمرأة . ومن هنا يمكن القول إن الجمعيات يمكن أن تعمل فى مجال أو اكثر من المجالات التالية : العمل الخيرى ، فئات المعاقين ، والمسنين، والاحداث والمشردين ، الطفولة والامومة ورعاية الأسرة ، مجال الثقافة والأدب والفنون والترويح ،والمرأة ، والبيئة ،و حقوق الانسان ، والإغاثة ، والتنمية المحلية . وفيما يلى نناقش الاهداف الأساسية للمنظمات التى يضمها هذا القطاع ، وفقا لوزنها فى المجتمعات العربية، والجماعات المستهدفة . وسوف نعتمد خلال هذا الطرح على نماذج مميزة من أنشطة هذه المنظمات .

١ ـ تشترك أغلب الأقطار العربية فى الوزن الذى تحتله المنظمات

الأهلية العاملة من أجل تحقيق أهداف خيرية وبالتالى فإن أحدى الجماعات الأساسية المستهدفة هى الفقراء . والنتيجة السابقة هى محصلة طبيعية فى ضوء ما ذكرناه من قبل عن الوازع الدينى الذى أثر فى نشأة وتطور القطاع الأهلى . والجدير بالذكر أن مصطلح الجمعيات الخيرية يستخدمه العامة للتعبير عن كافة الجمعيات الأهلية ، وهو ما يشير الى الارتباط – فى الثقافة العربية – بين هذه المنظمات والأهداف الخيرية . ومن ناحية أخرى فإن السمة الدينية التى ترتبط بكثير من هذه المنظمات ، أدت الى أن يكون العمل الخيرى مجالا حيويا لها ، حتى وإن تبنت أهدافا اخرى تعليمية واجتماعية واقتصادية.

ويقدم لنا الجدول التالى صورة حية لوزن المنظمات التى تستهدف مساعدة الفقراء (ماديا وعينيا)فى إطار النزعة الخيرية .

جدول رقم (٥) يوضح نسبة الجمعيات التى تستهدف مساعدة الفقراء
إلى إجمالى الجمعيات فى بعض الأقطار العربية

القطر	النسبة المئوية للجمعيات التى تستهدف مساعدة الفقراء
لبنان	٤٥٪
الاردن	٣٧ر٦٪
سوريا	١٩ر٦٪
فلسطين	٦٣ر٩٪
مصر	٣١ر٤*
تونس	٩ر٨٪
الكويت	٧٨ر٢٪
البحرين	٣٣ر٣٪
الإمارات	٣٠ر٨٪
اليمن	٤٢ر٦٪

المصدر: (بيانات تجميعية من كل قطر)

* تنسب هذه النسبة إلى ما يعرف بجمعيات الرعاية الاجتماعية والتى تشكل ٧٥٪ من إجمالى الجمعيات فى مصر. بينما تنسب الجمعيات الخيرية إلى إجمالى الجمعيات فى مصر تبلغ ٢٢ر٨٪.

وإذا كان الجدول السابق يوضح وزن الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال مساعدات الفقراء والعمل الخيرى ، فإنه من المهم التعليق بايجاز على بعض ما يتضمنه . ففى حالة لبنان التى يرتفع فيها جمعيات مساعدة الفقراء إلى ٤٥ ٪ من إجمالى المنظمات ، فقد ارتبطت هذه النسبة المرتفعة نسبيا بأحداث الحرب الاهلية والتدمير الذى تعرضت له . إذ أثرت هذه الأحداث على الفقراء الذين ازداد فقرهم نتيجة غياب مورد الرزق أو الهجرة أو تدمير المسكن . وقد أفرز ذلك نسبة عالية من المنظمات العاملة فى هذا المجال [٥٢] أما فى أقطار الخليج العربى التى يشكل فيها وزن هذا النوع من المنظمات ما يقرب من٥٤٫٨ ٪ ، فان المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص تشهد أعلى نسبة (٧٨٫٢ ٪) ، وهو ما يرتبط بطبيعة المنظمات فى السعودية وارتباط نشاطها بالوازع الدينى والعمل الخيرى من ناحية ، والمحددات القانونية والاجتماعية والسياسية على نشاط المنظمات الأهلية من ناحية أخرى [٥٣].

يلاحظ ايضا من الجدول السابق ارتفاع وزن الجمعيات الخيرية التى تقدم مساعدات للسكان الفقراء، فى فلسطين ، إلى ٦٣٫٩ ٪ [٥٤] وهو ما يفسر بطبيعة الظروف السياسية الاستثنائية من جانب ، وتأثيرها على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان من جانب آخر (فقدان عائل الأسرة ، فقد العمل ، غياب الحد الأدنى لخدمات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى) .

وفى حالة مصر التى يكاد يصل فيها هذا النمط من الجمعيات الى حوالى الثلث، فإنها فى الواقع أعلى من ذلك إذا اخذنا فى الاعتبار أن الجمعيات الدينية فى الإحصاءات الرسمية تظهر ضمن فئة الجمعيات الثقافية والدينية ، وليس ضمن المساعدات الاجتماعية . ومن المعروف ان أحد نشاطات الجمعيات الدينية فى مصر (الاسلامية والمسيحية) يتجه الى العمل الخيرى .

وإذا كان الفقراء يمثلون جماعة أساسية مستهدفة من خلال العمل الخيرى التقليدى ، فان اقترابات اخرى غير تقليدية تستهدف نفس الشريحة فى الأقطار العربية . ويعتمد هذا الاقتراب الحديث على توفير فرص تدريب وعمل لأفراد الأسر الفقيرة ، بعد تأهيلهم لهذا العمل وهو مايعنى توفير مصدر دخل ثابت لهم من ناحية ، والإسهام فى التنمية من ناحية أخرى . وسوف

نشير إلى بعض الأمثلة التى تعكس هذا الاقتراب الحديث . ففى مصر حيث ترتفع نسبة عدد السكان تحت خط الفقر الى ٢٣ ٪ ، وفى الريف الى ٢٥ ٪، وحيث تقدر نسبة البطالة(عام ١٩٨٦) بحوالى ١٤ ٪، تتعاون الحكومة مع قطاع كبير من الجمعيات الأهلية فى تنفيذ مشروع " الاسر المنتجة " وهذا المشروع اجتماعى له صبغة اقتصادية ، يهدف إلى إستثمار جهود الأسرة بتحويل المنزل إلى وحدة انتاج تعينها على زيادة الدخل ، واستيعاب العمالة المعطلة واستغلال خامات البيئة . ويتم تنفيذ المشروع من خلال آلاف الجمعيات المنتشرة فى أنحاء الجمهورية والتى تسجل عضويتها فى منظمة كبرى مركزية تسمى " الجمعية العامة للتدريب المهنى والاسر المنتجة." وتقوم هذه المنظمة بإقراض المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط وتوفر لهم المعدات والخامات ورأس المال، ثم تقوم بتسويق منتجاتهم محليا وعالميا .

وقد تطور هذا المشروع بشكل لافت للاهتمام ، وحصل على معونات ضخمة من داخل مصر وخارجها ، بحيث أصبح عدد الاسر المستفيدة عام ١٩٩٠ اكثر من ربع مليون أسرة ، بعد أن كان عام ١٩٨٥ حوالى ٧٠٠١ اسرة فقط ، وتشير تصريحات المسئولين إلى أن عدد الاسر المستفيدة عام ١٩٩٣ حوالى مليون اسرة(٥٥).

النموذج الثانى من الاردن ، والذى يتشابه فى جوانب متعددة مع النموذج المصرى سابق الذكر ، وهو "المشروع الوطنى لتطوير الحرف اليدوية والتقليدية ." ويشرف على تنفيذ هذا المشروع مؤسسة الملكة نور الحسين ، والتى انشئت عام ١٩٨٥ ، والهدف منه توفير فرص عمل لفئات المواطنين من ذوى الدخل المحدود ، مع إحياء الحرف اليدوية والتقليدية . وتقوم المؤسسة بتسويق منتجات هذا المشروع محليا وعالميا . وقد بلغ عدد المستفيدين من خدماته عام ١٩٩٢ حوالى ٢٠٠٠ شخص من بينهم ٧٤٠ سيدة ، فى مختلف انحاء الاردن (٥٦) .

النموذج الثالث من اليمن ، حيث تأسست الجمعية الاجتماعية لتنمية الاسرة عام ١٩٩٠ وتوجهت بشكل أساسى نحو الفقراء وسكان المنازل الصفيح. والمنظمة المذكورة لم تستهدف مساعدة الفقراء من خلال العمل الخيرى التقليدى ، لكنها اعتمدت على انشاء مركزا للتأهيل والتدريب أسهمت فى تمويل نشاطه منظمات دولية (مثل اوكسفام) . وهى تقوم بتنفيذ برامج تأهيلية وتدريبية لإعداد هذه الشريحة للعمل ، كما قامت بمساعدتهم على

الالتحاق بأعمال مختلفة تحتاجها سوق العمل (٥٧).

والخلاصة أن الطبقات المحرومة أو المهمشة تمثل جماعة أساسية مستهدفة فى الأقطار العربية، وأن هناك اقترابين اعتمدت عليهما الجمعيات الأهلية . الاول هو المساعدات الخيرية (النقدية والعينية)، والثانى هو توفير فرص العمل والتأهيل والتدريب لهذه الشرائح والذى له انعكاساته على عملية التنمية فى النهاية .

٢ ـ يمثل المعاقون فى الأقطار العربية إحدى الجماعات الأساسية المستهدفة . وإذا قارنا وزن الاهتمام بهذه الفئات أوائل عقد الثمانينيات ، بالسنوات الأولى من هذا العقد نلحظ اتجاها متصاعدا– من جانب المنظمات الأهلية – للعمل فى هذا الميدان .

وإن كان ما سبق يمثل اتجاها عاما ، فإن عدد المنظمات التى تعمل فى مجال الاعاقة يختلف من قطر عربى إلى اخر . ويقدم لنا الجدول المقارن التالى وزن هذه النوعية من المنظمات بالمقارنة بإجمالى حجم القطاع:

جدول رقم (٦) يوضح وزن المنظمات النشطة فى مجال رعاية وتأهيل المعاقين

القطر	النسبة المئوية للمنظمات العاملة فى الاعاقة
فلسطين (الضفة الغربية وغزة)	١٩٫٨٪
الاردن	٦٫٥٪
لبنان	٦٪
مصر	١٫١٪
اليمن	٢٫٦٪
المغرب	١٧٫٢٪

يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلافا فى وزن هذا النشاط من قطر إلى آخر . وترتفع نسبة المنظمات العاملة فى الإعاقة فى حالة فلسطين وهى نتيجة طبيعية فى ضوء الظروف السياسية الاستثنائية التى تعيشها من

فترة طويلة ، مما أسفر عن ارتفاع نسبة المعاقين فى المجتمع . ونتيجة لغياب رعاية الدولة لهذه الفئة نشأت سلسلة من المنظمات الأهلية النشطة فى هذا المجال ، وحصلت على دعم أقليمى ودولى لنشاطها . يجذب الانتباه أيضا فى نفس الجدول انخفاض نسبة هذه المنظمات فى مصر ، فهى لا تزيد على ١٥٠ جمعية أهلية (بنسبة ١ر١ ٪من الاجمالى فقط) ويفسر ذلك باحتياج هذه النوعية من النشاط لتمويل ضخم ، لتوفير الامكانات البشرية والمادية للعمل مع المعاقين .

ويمكن أن نسوق بعض الأمثلة والنماذج لنشاط هذه المنظمات فى بعض الأقطار العربية . المثال الأول من لبنان التى شهدت دمارا وحروب أهلية لفترة طويلة ، وانعكس ذلك على تأسيس منظمات أهلية تتعامل مع مشكلة الإعاقة . من بين هذه النماذج التى ولدت فى الحرب «مؤسسة عامل» التى انشئت عام ١٩٨٠ ، على يد مجموعة من الأطباء وأساتذة الجامعات والصحفيين واخصائيى الخدمة الاجتماعية ، الذين رفعوا شعار " معا من أجل الوطن والمواطن " . وقد قامت "مؤسسة عامل" بإنشاء ٢٧ مركزا ينشط فى المجالات الصحية والاجتماعية والمهنية والتربوية ، إلا أن ابرز انجازاتها يتمثل فى مجال المعاقين . ففى ظل ارتفاع أعداد الجرحى والمعاقين قامت المؤسسة بإيفاد مايقرب من ٢٠٠ معاق إلى الخارج ، والذين تستدعى حالتهم ذلك . وساعدها فى تحقيق هذه المهمة بعض الحكومات الغربية والمنظمات الدولية غير الحكومية ، مثل «اللجنة العربية الامريكية لمحاربة التمييز فى الولايات المتحدة الامريكية»[٥٨] . وخلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٩٠ قامت مؤسسة " عامل " بمعالجة معاقين وتركيب أطراف صناعية الى مايقرب من ٢٠٠٠ حالة ، وبتمويل مليونى دولار [٥٩] .

النموذج الثانى من السودان حيث يرتفع عدد المعاقين (٢ مليون و ٣٠٠ الف مواطن عام ١٩٨٣) ، وأسهمت الاوضاع الداخلية فى تضخم هذه المشكلة ، فوجدت أشكال تقليدية وغير تقليدية لمواجهة المشكلة . وتتمثل هذه الوسائل التقليدية فى المساعدة من خلال المنظمات الخيرية والمنظمات الشعبية غير الرسمية مثل جمعيات الجيرة Neighbourhood Organizations إلا أن السنوات الاخيرة شهدت نمو مجموعة من المنظمات الأهلية التى تقوم بتأهيل المعاقين ، من خلال اتحادات تضم الاشخاص المعاقين انفسهم . هذه الاتحادات محلية على مستوى القرى والمدن، تجمعها

مظلة وطنية ، تقوم بدور شبكة اتصالية للتعرف على احتياجاتهم ومشكلاتهم ثم تنفيذ برامج خاصة لتأهيلهم(٦٠). وهذا النموذج متميز قد لا نجد له ما يماثله فى الأقطار العربية، فهو قائم على شبكة اتصالية وطنية بين المعاقين من جانب ، ومنظمات تطوعية خاصة تقوم بالتأهيل من جانب اخر.

٣ـ منظمات أهلية تعمل فى مجال الخدمات (الصحية والتعليمية) وتستهدف توفير الاحتياجات الاساسية . وتسعى هذه المنظمات نحو توفير خدمات صحية وتعليمية للمجتمعات المحلية ، وهى بهذا تستكمل الثغرات فى أداء السياسات العامة للدولة . وقد شهد هذا النوع من المنظمات نموا متسارعا فى بعض الأقطار العربية إما لضعف خدمات الدولة (فلسطين ، ولبنان)، أو بسبب اتساع دائرة الفقر ومحدودية القدرة على الاقتراب من الخدمات المتاحة (مصر والاردن واليمن). وتبدو حالة مصر مثالا مميزا حيث تحولت الخدمات الصحية من المجانية إلى خدمات مقابل أجر وذلك فى ضوء التحول إلى القطاع الخاص Privatization، وفى الوقت نفسه ترتفع أسعار الخدمات الصحية ، مما دفع بقطاع كبير من الجمعيات الأهلية إلى تقديم الخدمة الاولية . ويلاحظ أن أغلب هذه المنظمات ذات سمة اسلامية ومسيحية ، كما يلاحظ أن المؤسسات الدينية ذاتها (المساجد) قد توسعت كثيرا فى هذا الدور. ويقدر عددالمساجد التى أسست مراكز صحية ملحقة بها، بحوالى ثلاثة الاف ، يعمل بها أطباء متطوعون جزءا من الوقت أو باجور رمزية . ولا تتوافر بيانات حول عدد المنظمات الأهلية العاملة فى هذا المجال تحديدا ، وذلك بسبب انخراط هذه المنظمات فى أكثر من نشاط . إلا أن هناك تقديرات لعدد المستفيدين من الخدمات الصحية هذه عام ١٩٧٩ بحوالى ٤ر٥ مليون شخص ، ارتفع خلال عشر سنوات ليصل الى اكثر من عشرة ملايين(٦١) كما أشارت بيانات المسح الصحى (عام ١٩٩٤) فى مصر إلى أن حوالى ١٣ ٪ من المنتفعين بالخدمات الصحية يحصلون عليها من الجمعيات الأهلية.

ويقدر عدد مراكز الخدمات الصحية والتغذية فى الأردن ، والتابعة للمنظمات الأهلية بحوالى ١٠١ مركز عام ١٩٩١، يستفيد منه ما يقرب من ١٧٦ الف مواطن(٦٢). وفى فلسطين تعتبر الخدمات الصحية من أبرز انشطة الجمعيات ويلاحظ أنها تشكل أحد مجالات اهتمام المنظمات الأهلية ، إلى جانب الخدمات التعليمية ، وتوفير الغذاء وتأمين المسكن. كما أن خدمات

التثقيف الصحى تمارس أيضا من خلال هذه المنظمات ، حتى انه تكاد لا تخلو مدينة أو قرية أو مخيم من هذه المنظمات (متعددة الاغراض) والتى تقدم الخدمة الصحية (٦٣).

نشير أيضا إلى برنامج توزيع الدواء للمرضى المزمنين والفقراء ، فترة الحرب الأهلية فى لبنان ، والذى قامت به جمعية الشبان المسيحية ، واستفاد منه ٢٢ ألف مواطن . إذ أدت الحرب إلى انقطاع استيراد الدواء فى لبنان ، كما أن المنح المقدمة من بعض الدول والشركات العالمية الكبرى لم تتمكن من مواجهة الاحتياجات المطلوبة . وبالتالى قامت المنظمة المذكورة بالتعاون مع كافة المراكز الصحية فى إعداد قوائم للأدوية المطلوبة لسد حاجة المرضى ، كما قامت بتمويل إستيراد دواء قيمته ٦ ملايين دولار فى عام ١٩٩٠ ، وتوزيعه على مختلف المراكز الصحية وفقا لواقع احتياجات السكان فى كل منطقة (٦٤).

أما الخدمات التعليمية فهى تتجه إلى شريحتين من السكان ، أولاهما الاميون حيث تتوافر برامج لمكافحة الأمية بين الكبار . وثانيتهما للاطفال من خلال إنشاء دور الحضانة ورياض الاطفال . وفى بعض الأقطار (مثل الاردن ولبنان) تخصص قروض ومنح دراسية لطلاب التعليم العالى ، وقد استفاد منها عام ١٩٩١ فى الاردن ١٨٠٠ طالب ، كما استفاد من هذه المنح فى لبنان خلال فترة الحرب ١٢ الف طالب (٦٥). وفى الحالة الأخيرة قامت مؤسسة واحدة – هى "الحريرى " – بتمويل تعليم هؤلاء الطلاب فى تخصصات جامعية ، خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٢ (٦٦).

٤ ـ منظمات أهلية تنشط فى قطاع المرأة ، وهى نوعان أولهما تعمل فى مجال الدفاع عن حقوق المرأة وهناك نماذج عديدة لها فى تونس والمغرب ومصر والأردن ولبنان . وثانيهما – وهى الاكثر انتشارا فى الأقطار العربية – منظمات تستهدف دمج المرأة فى عملية التنمية وتوفير فرص المشاركة لها.

ويتفاوت حجم المنظمات التى تهتم بالمرأة من قطر إلى اخر ، فهى تصل إلى ١٩ جمعية أهلية فى المغرب (١٢٪ من الاجمالى) بينما لاتزيد على اثنين فقط فى تونس (٩ .ر.٪) ، ولا يزيد عددها على ٢٢ جمعية فى

مصر(٦٧). ويلاحظ فى حالة بعض أقطار الخليج العربى زيادة وزن الجمعيات التى تهتم بشئون المرأة ، خاصة من زاوية التنمية وإدماجها فى المجتمع . مثال ذلك سلطنة عمان حيث يصل إجمالى عدد الجمعيات إلى ١٦ ، من بينها ١٣ تعنى بالمرأة ، بينما هى فى البحرين سبع جمعيات (٦ر١٠٪ من الاجمالى) (٦٨). وفى المملكة العربية السعودية تمثل الجمعيات النسائية نسبة ٨ر٢١٪من إجمالى الجمعيات ، حيث تعتبر المرأة عنصرا نشطا فى العمل الاجتماعى عامة ، سواء على مستوى قيادة الجمعيات أو على مستوى المنتفعين بخدماتها .

وفى إشارتنا لبعض النماذج المميزة لنشاط المنظمات المعنية بشئون المرأة ، يمكن ان نتناول منظمة " نادى صاحبات الأعمال والمهن " فى الأردن الذى تأسس عام ١٩٧٦ ، فهو يجمع بين الدفاع عن حقوق المرأة وبين إدماجها فى عملية التنمية . الهدف من هذه المنظمة – المسجلة وفقا لقانون الجمعيات – هو تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها المقررة لها بموجب التشريعات ونشر الوعى والثقافة القانونية ،ومتابعة قضايا المرأة أمام المحاكم . وفى سبيل ذلك تعتمد المنظمة على عدد من الأدوات من أهمها عقد الندوات وإعداد دليل شامل لتشريعات المرأة ، كما تعتمد على العمل الميدانى وسط البيئة الاجتماعية المستفيدة(٦٩) .

٥ ـ هناك تميز فى بعض أقطار الخليج العربى فى نمطين من المنظمات الأهلية والتى لها فى المنطقة وزن كبير نسبيا ، وهما : المنظمات التى تمثل روابط أو جماعات مهنية ، والمنظمات المعنية بشئون العمالة الاجنبية التى تعيش فى أقطار الخليج . ففى دولة الامارات العربية المتحدة تصل نسبة الجمعيات المهنية إلى الإجمالى ٢ر٤٢٪، وفى البحرين٩ر٣٨٪ ، وفى الكويت ٢ر٥٥ (٧٠). اما المنظمات الخاصة بالجاليات الاجنبية والتى تبرز فى شكل نواد ثقافية واجتماعية وجمعيات ، فإن نسبتها فى الإمارات ٩ر١٧٪ وفى البحرين ٦ر١٠٪، وهو ما يعكس تأثير التكوين السكانى على تشكيل الجمعيات الأهلية (٧١) .

٦ ـ ويمكن أن نسجل ضمن الاتجاهات العامة لأهداف ومجالات عمل الجمعيات الأهلية ، السمة الدينية التى ترتبط بها فى عدد كبير من الأقطار

العربية . وهناك عدة معايير للتعرف على ذلك منها أسم المنظمة (مثال الجمعية الخيرية الاسلامية ، أو الارثوذكسية أو المارونية ... الخ) ، وانخراطها فى التعليم الدينى وغرس العقيدة والدعوة الدينية ، وإن كان ذلك لا ينفى نشاطها فى مجالات اخرى (مساعدات ، صحة ، طفولة) . وهذه الظاهرة واضحة للغاية فى مصر ، وأقطار الخليج العربى ، ولبنان . ففى مصر مثلا التى تتوافر عنها دراسات فى هذا الموضوع تبلغ نسبة الجمعيات ذات السمة الاسلامية الى الاجمالى عام ١٩٩١ ، حوالى ٣٥٪ والمنظمات المسيحية ٩٪ من الاجمالى(٧٢) . والأهم من هذه التقديرات الاحصائية هو الفاعلية الشديدة التى تتسم بها هذه المنظمات على مستوى عملية تدبير الموارد Fund Raising وتعبئة المتطوعين ، أو على مستوى اداء الخدمات .

٧ ـ هناك تصاعد فى نمطين من المنظمات الأهلية ، أولهما المنظمات العاملة فى مجال البيئة ، وثانيهما منظمات حقوق الانسان . هذا التصاعد فى أهمية هذين النمطين نلمسه على مستوى نمو حجم هذه المنظمات ، وعلى مستوى الفاعلية والدور الذى تلعبه ، بحيث أصبحت تمثل جماعات ضاغطة على صانع القرار ومؤثرة فى الرأى العام . وهذا لاينفى أن وزنها مازال محدوداً مقارنة بالمنظمات الاخرى ، أو أنها غائبة عن بعض الأقطار بسبب اعتبارات قانونية وسياسية .

وأخيرا فإن هناك سمة عامة ترتبط بتوزيع الجمعيات أو المنظمات الأهلية على مستوى كل قطر ، تتمثل هذه السمة فى عدم توازن التوزيع الجغرافى لهذه المنظمات ، فهى تميل دائما الى التمركز فى العاصمة والمدن ، وتنخفض فى القرى والبوادى رغم الإحتياج الاكبر لها . ويعكس ذلك العلاقة الطردية بينها وبين المستوى الثقافى والاجتماعى ، وربما يفسر ذلك ارتباط نشأتها ، بالمثقفين والمهنيين والطبقة المتوسطة العليا عامة والتى تتركز فى العواصم والمدن الكبرى . ويعتبر هذا الخلل فى توزيع أنشطة المنظمات الأهلية ، نقطة ضعف أساسية فى أداء هذه المنظمات، اذ أنه يعنى قصور شمول تغطية المجتمع والتوجه نحو مناطق وأفراد قد لايكونون بنفس حاجة أفراد المناطق الريفية والنائية . وهذه الظاهرة واضحة فى حالة بعض أقطار الخليج العربى (لسعودية والامارات العربية المتحدة) ، وفى حالة مصر

(حيث تتركز فى القاهرة والاسكندرية نسبة ٣٣٫٧٪ من اجمالى المنظمات) وفى حالة الاردن (٤٤٫٩٪ فى عمان)، ثم فى اغلب الأقطار العربية الاخرى.

ثالثا : التمايز بين الأقطار العربية وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

على الرغم من توافر إتجاهات عامة مشتركة في الأقطار العربية تميز ملامح المنظمات الأهلية (مجالات النشاط، الأهداف، الجماعات المستهدفة... الخ)، إلا أنه من المهم تحليل أوجه التمايز القائمة بين هذه المنظمات فى علاقتها بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والسؤال الذى نسعى للإجابة عنه هنا، هو: ما العلاقة بين الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للسكان وطبيعة النظم السياسية من جانب، وبين أنماط ومجالات نشاط المنظمات الأهلية من جانب آخر ؟

أ ـ تأثير المتغير الخاص بطبيعة النظام السياسى

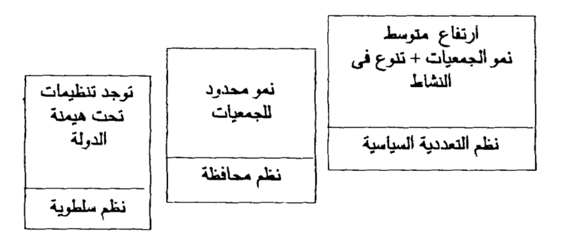
فى مجموعة الأقطار العربية التى تشهد عملية تحول ديمقراطى (Democratization) مثل مصر ولبنان والأردن وتونس والجزائر (قبل فرض قيود على نشاط الاسلاميين) والمغرب واليمن، فإن اتجاه نمو الجمعيات الأهلية أكبر من النظم السياسية الأخرى. كما أن هناك هامشا من الحريات لممارسة النشاط أوسع من النظم الأخرى التقليدية المحافظة، وبالتالى تتنوع المنظمات وتنشط فى مجالات لا نجدها فى الأقطار الأخرى. وأوضح مثال على ذلك منظمات حقوق الانسان في الأقطار التى تشهد تحولا ديموقراطيا، ومنظمات الدفاع عن حرية المرأة، وكذلك نمط آخر من المنظمات يمكن أن نطلق عليه منظمات " تنويرية " . والأخيرة تقوم بدور ثقافى تنويرى فى المجتمع، وتسعى باشكال غير مباشرة إلى الحد من هيمنة الحركة الاسلامية الأصولية، سواء سياسيا أو اجتماعيا وهى تتبنى أفكار علمانية وتنادى باحترام الحريات. النموذج لها فى مصر جمعية النداء الجديدة وجمعية المرأة الجديدة وجمعية التنوير.

فى النظم السياسية المحافظة (أقطار الخليج العربى)، ينخفض حجم

الجمعيات ، وتكاد تختفى بعض أنماط هذه المنظمات مثل منظمات حقوق الانسان ، وكذلك ما يعرف بأسم المنظمات الدفاعية Advocacy Organizations ، كما يتجه جانب كبير من انشطة المنظمات نحو العمل الخيرى الذى يرتبط بالوازع الدينى (حالة السعودية ، والكويت ، والبحرين والامارات) إذ تتراوح نسبة هذا النمط من المنظمات بين ٨ر٣٠٪(الامارات) و ٢ر٧٨٪ (الكويت) .

وفى مجموعة ثالثة من النظم السياسية العربية حيث تسود نظم ذات طبيعة سلطوية شعبوية) أو تعبوية(، فإن الدولة المهيمنة لا تسمح بتأسيس منظمات أهلية تعكس مبادرات المواطنين ، لكنها تؤسس لجانا شعبية (حالة ليبيا) تكون امتدادا للدولة ، أو تؤسس اتحادات (حالة العراق) تهيمن عليها الدولة .

ويوضح الشكل التالى العلاقة بين طبيعة النظم السياسية والمنظمات الأهلية:



ب ـ تأثير تصاعد الحركة الإسلامية فى بعض الأقطار العربية

من الأهمية بمكان – ونحن نتناول الأبعاد السياسية وانعكاساتها على المنظمات الأهلية الإشارة الى تنامى الحركة الاسلامية الأصولية فى المنطقة العربية وانعكاساتها على هذه المنظمات. فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة ، على وجه الخصوص ، تصاعدا فى الوزن السياسى للحركة الاسلامية اتخذ اشكالا مختلفة فى الأقطار العربية خرجت على التيار التقليدى

الذى تمثله تاريخيا جماعة الإخوان المسلمين . فقد ظهر إلى جانبها تيار راديكالى تمثل فى " جماعات العنف "التى تتبنى منظورا مغايرا كليا على الصعيدين الفكرى والحركى ، ومن ثم ترفض التعامل مع السلطة القائمة وتسعى الى تحقيق التغيير من خلال العنف . كما ظهر أيضا ما يسمى " بالحركات الاسلامية الجديدة " التى برزت تدريجيا فى السودان وتونس ثم مصر والجزائر. وهى حركات تتسم بالطابع التطورى التدريجى ، الذى انشق عن المجرى العام للتيار الذى تمثله جماعة الاخوان المسلمين (كما هو الحال فى السودان وتونس) أو كنتاج لتطوير توجهات حزب اشتراكى (فى مصر) أو كإئتلاف بين تيارات اسلامية عدة (فى الجزائر).

إن هذا التصاعد فى وزن الحركة الاسلامية فى المنطقة العربية ، على وجه العموم ، يطرح تساؤلات عديدة تتعلق بالعلاقة بينها وبين المنظمات الأهلية أو الجمعيات . وفى هذا السياق من المهم إبداء بعض الملاحظات المهمة التى تلقى الضوء على هذا الموضوع :

١ ـ منذ ميلاد الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية فى القرن التاسع عشر ، ارتبطت النشأة الأولى لعدد كبير منها بالسمة الدينية الاسلامية والمسيحية أيضا . وهو أمر طبيعى شهده مسار تطور هذه المنظمات فى الدول الغربية ، باعتبار أن الدين يشجع على العطاء ويحفز العمل الخيرى .

٢ ـ تشهد جميع الأقطار العربية ، سواء تلك التى تتصاعد فيها الحركة الاسلامية أو غيرها ، قطاع كبير من الجمعيات الأهلية التى لها توجه إسلامى واضح . وهذه المنظمات تتمتع بقدرات كبيرة فى تعبئة المتطوعين والأموال ، لدعم الاهداف التى تسعى اليها والشرائح السكانية التى تقدم لها خدماتها . وهى ملاحظة تنطبق على أقطار الخليج العربى كما تنطبق على منطقة وادى النيل (مصر والسودان خاصة) وأقطار المشرق العربى والمغرب العربى . بمعنى أن هذا الملمح الدينى لنشاط جانب من القطاع الثالث ، هو ملمح مشترك فى المنطقة العربية ككل .

٣ ـ هناك جمعيات عديدة فى الأقطار العربية كانت ولا تزال تعبر عن بعض الحركات الإسلامية الإصلاحية ، وهو أمر واقع فى بعض أقطار الخليج العربى وفى مصر وتونس والجزائر والاردن . وعلى سبيل المثال فإن الحركة الاسلامية التونسية التى بدأت فى اوائل السبعينيات، انبثقت من «جمعية حفظ القرآن» ، وهى نمط من المنظمات الأهلية واسع الانتشار

فى بعض الأقطار العربية . وقد انتظمت هذه السلسلة من جمعيات تحفيظ القرآن فى تونس فى إطار " حركة الاتجاه الاسلامى" منذ بداية الثمانينيات ، وغيرت أسمها عام ١٩٨٨ الى حركة النهضة . وقد أدت احداث الجزائر في يونيه ١٩٩٠ (حصول الجبهة الاسلامية للانقاذ على الاغلبية فى الانتخابات البلدية) الى دخول النظام فى مواجهة مع الحركة.

٤ ـ إن محاولة تحقيق أهداف سياسية للحركة الاسلامية من خلال المنظمات الأهلية ، هو أمر واقع فى بعض الأقطار العربية التى لا تتمتع فيها الحركة الاسلامية بشرعية تأسيس أحزاب سياسية . وبالتالى فإنه فى حالة مصر على سبيل المثال ، فإن العديد من الجمعيات الأهلية تتمتع بدعم وتمويل أعضاء جماعة الاخوان المسلمين كما أن أغلب الخدمات الصحية التى تقدمها الاف المساجد فى مصر ، من خلال المستوصفات الملحقة بها، تدار من خلال أطباء متطوعين ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين . ولاشك أنه من خلال هذا العمل التطوعى الذى يركز على خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية للفقراء ، هو نجاح للحركة الاسلامية فى المجال الاجتماعى ، يكمل أو يمهد نجاحها السياسي على المدى الطويل . وفى السودان ، لعبت مثل هذه التنظيمات دورا فى تعبئة فئات عديدة من المتعلمين والمهنيين والطبقة الوسطى عامة لتأييد الحركة الاسلامية السودانية ، إذ أنها نجحت فى أن تكون قواعد تنظيمية تمتد إلى الجماهير وتخاطبها . ولأن الحركة الاسلامية السودانية المهيمنة على الحكم منذ عام ١٩٨٩ ، كان محورها قضية " الهوية " فإنه من الطبيعى أن يكون الاسلام هو إطار هذه القضية، ومن الطبيعى أيضا أن تكون المنظمات الأهلية ذات السمة الإسلامية هى أحدى أدوات تعبئة ومخاطبة الجماهير.

٥ ـ تتسم المنظمات الأهلية ذات السمة الإسلامية (الجمعيات الاسلامية) بدرجة عالية من الفاعلية لايمكن إنكارها ، ويعود ذلك إلى قدراتها على مواجهة مشكلتين أساسيتين تمثلان تحديا أمام هذه المنظمات على وجه العموم ، وهما : مشكلة التمويل ، ومشكلة المتطوعين . فأغلب تمويل هذه المنظمات الإسلامية يأتى من أموال الزكاة والصدقات والهبات ، كما يأتى فى جانب آخر من مؤسسات التمويل والمصارف الإسلامية ، أو من

بعض رجال الأعمال المؤيدين للحركة الاسلامية. أما مشكلة المتطوعين فهى غير قائمة بالنسبة لهذا النمط من المنظمات ، بإعتبار أن التطوع بجزء من الوقت أو الجهد هو أيضا نوع من " الزكاة " و " الصدقة " لدى قطاع من المسلمين ، المؤيدين للتوجهات الاسلامية . ولأن الدين هو مكون أساسى فى ثقافة المجتمعات العربية ، فإن الاستناد على مبادىء الإسلام يؤدى إلى نجاح هذا النمط من المنظمات فى عملية تعبئة المتطوعين . وبالإضافة إلى ماسبق فإن أغلب الجمعيات الأهلية الاسلامية ، تتمتع بقدرات تنظيمية عالية باعتبار أن لها خبرة تاريخية طويلة كما أن القائمين عليها من المهنيين والمتعلمين والشرائح العليا فى الطبقة المتوسطة .

والخلاصة أن هناك تفاعلا ملحوظا بين الحركة الاسلامية فى أغلب الأقطار العربية ، وبين الجمعيات الأهلية ، حيث تمثل الأخيرة قناة اتصال مع القاعدة العريضة من المجتمع وحيث تقوم بتلبية الاحتياجات الأساسية لها من خلال نظم مساعدة الفقراء وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية . ويرتفع وزن هذه الخدمات فى حالة عدم إمكانية الدولة الوفاء بها مجانا (مثل حالة مصر) . وفى هذه الحالات تصبح المنظمات الاسلامية التطوعية الخاصة مصدرا لتقديم نظام ضمان اجتماعى بديل لما تقدمه الدولة . وفى حالات أخرى تقوم هذه المنظمات بدور سياسى اجتماعى فى نفس الوقت (حالة تونس والسودان) لتعبئة المؤيدين للحركة الإسلامية ، أو لتهيئة المناخ للانتقال من مرحلة العمل الاجتماعى الى العمل السياسى .

ح ـ تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

يمكن تصنيف الأقطار العربية وفقا لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى إلى أربع مجموعات : الأولى أقطار الخليج العربى المنتجة للنفط ، والثانية أقطار شبه منتجة للبترول (لعراق والجزائر) والثالثة مجموعة أقطار ذات اقتصاد متنوع (مصر، سوريا ، الأردن ، لبنان ، فلسطين ، المغرب، تونس) وتتراوح نسبة السكان تحت خط الفقر فيها بين ١٤ ٪ فى حدها الادنى (حالة الأردن) و ٤٨ ٪ فى حدها الأقصى (حالة المغرب) . أما المجموعة الرابعة فهى أقطار ضعيفة اقتصاديا وفقيرة الموارد ، وهى أكثر أقطار المنطقة انخفاضا فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى وترتفع

فيها نسبة السكان تحت خط الفقر (الصومال ، السودان ، جيبوتى ، اليمن ، موريتانيا). وإذا أخذنا فى الاعتبار السمات الاقتصادية والاجتماعية للسكان دون إغفال تأثير المتغير السياسى ، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١ ـ فى أقطار المجموعة الأولى ، فإن عدد ومتوسط نموالجمعيات الأهلية محدود . فالدولة تقدم كل أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية للمواطن ، وبالتالى فإن هذه المنظمات نادرا ما تقدم خدمات صحية وإن قدمت فإن مجالها محدود للغاية ، خاصة اذا ما قارنا ذلك الوضع بحالة مصر أو الاردن أو المغرب حيث ينشط قطاع كبير من هذه المنظمات فى مجال تقديم خدمات صحية ورعاية اجتماعية . يغلب على المنظمات فى هذه الأقطار – بالاضافة الى العمل الخيرى – النشاط فى مجالات المعاقين والطفولة وتعليم المرأة ، وكذلك النوادى الثقافية والروابط التى تمثل الجماعات المهنية والفئات السكانية التى يجمعها أصول عرقية واحدة،(بسبب هجرة العمالة من جنوب شرق آسيا الى هذه المنطقة).

٢ ـ فى المجموعة الثالثة من الأقطار العربية ، يبرز نشاط الجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلات الفقر سواء بأساليب تقليدية (عمل خيرى) أو غير تقليدية (تدريب وتأهيل والاسهام فى خلق فرص عمل). ونظرا لأن بعض أقطار هذه المجموعة تواجه مشكلة الزيادة السكانية ويرتفع فيها معدل نمو السكان ، فإن هذه الأقطار تتميز بوجود منظمات تسهم فى تنظيم الاسرة وتقدم الخدمات المرتبطة بذلك (مصر ، الاردن ، تونس ، المغرب) . كذلك فإنه نظرا للسياسات الاقتصادية التى تتبناها هذه الأقطار ، والمعروفة باسم سياسات الاصلاح الاقتصادى ، فإننا نلحظ قطاعا آخر من المنظمات الأهلية ينشط فى مجال مواجهة المشكلات التى تترتب على هذه السياسات ، خاصة بالنسبة لفئات هامشية . ففى هذه المجموعة من الأقطار توجد منظمات تسعى إلى تحويل الأسر الفقيرة الى أسر منتجة من خلال تدريبها وتأهيلها على حرف معينة ، كما توجد منظمات أخرى تهدف إلى توسيع فرص العمالة من خلال برامج المشروعات الصغيرة . وهناك منظمات أخرى تهتم بظاهرة عمالة الاطفال وظاهرة أطفال الشوارع ، ومشكلات الفقر فى المناطق السكنية العشوائية . وهى كلها أنماط من النشاط غير واردة فى حالة المجموعة الأولى من الأقطار الغنية . يضاف إلى ذلك إهتمام قطاع آخر من المنظمات بتقديم خدمات

صحية مجانية أو بأجور رمزية الى الفقراء والطبقة المتوسطة الدنيا ، وهو الأمر الناتج عن ضغط الإنفاق الحكومى وإرتفاع أسعار هذه الخدمات ، وغياب نظام شامل للتأمين الصحى .

٣ ـ فى أقطار المجموعة الرابعة والتى تعانى من انخفاض أكبر فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر ينخفض عدد المنظمات الأهلية ، فى هذه الأقطار مقارنة بحجم السكان واحتياجاتهم ، وتصبح مشكلة التمويل محددا رئيسيا لنشاط هذه المنظمات ، ويتجه ماهو قائم منها نحو الاعتماد على التمويل الأجنبى كمصدر أساسى للتمويل ، كما يتزايد عدد المنظمات الأجنبية غير الحكومية والتى تصبح أكثر المنظمات فاعلية داخل هذه الأقطار (حالات الصومال وجيبوتى وموريتانيا على وجه الخصوص) .

الخلاصة أن التمايزات فى ملامح المنظمات الأهلية ، فى الأقطار العربية ، يجد مصدره فى اختلاف طبيعة النظام السياسى من جهة ، واختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان من جهة أخرى .

الخلاصة

يمكن أن نستخلص من التحليل السابق للقطاع الأهلى فى الأقطار العربية وميادين نشاطه ، مايلى:

١ ـ إن هناك قطاعا غير رسمى يتكون من منظمات شعبية ، غير مسجلة قانونا ، تستهدف تحقيق مصالح المجتمعات المحلية ودعم المساندة والتكافل الاجتماعى فيما ببين أفراد المنطقة الواحدة . بينما يضم القطاع الرسمى جمعيات أهلية ، مسجلة وفقا للقوانين السارية، وهى تتعامل مع هذه المنظمات " كحزمة واحدة " دون تفرقة بين الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل وغيرها ، من التصنيفات المتعارف عليها.

.٢ ـ الفقراء هم أهم الجماعات المستهدفة من نشاط هذه المنظمات ، وهناك اقترابان لهذه الفئات المحرومة أولهما تقليدى يعتمد على المساعدات المادية والعينية من المظمات الخيرية ، وثانيهما حديث يعتمد على توفير فرص العمل والتأهيل والتدريب .

٣ ـ توجه قطاع كبير من المنظمات الأهلية نحو سد الثغرات فى أداء السياسات العامة الخدمية Public Polices وعلى وجه الخصوص فى مجال المعاقين ، والصحة ، والتعليم . وقد تمكنت هذه المنظمات من الوصول بفعالية إلى الشرائح السكانية المختلفة ، وارتفع عدد المستفيدين منها .

٤ ـ اجتذ بت قضايا المرأة والبيئة وحقوق الانسان ، منظمات عديدة فى السنوات الاخيرة، وان كانت لم تتمكن بعد من الانتشار والتغلغل وسط السكان ، واستقطاب قاعدة عريضة مؤيدة لنشاطها .

٥ ـ تتمتع الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية بانتشار وقبول جماهيرى واسع ، وبالتالى فإن فاعليتها فى تدبير الموارد وتعبئة المتطوعين وأداء الخدمة ، ملحوظة فى كثير من الأقطار العربية خاصة فى الخليج العربى ومصر .

٦ ـ إذا كان هناك عدم توازن فى توزيع أنماط المنظمات الأهلية على المستوى الاقليمى ، فإنه على المستوى القطرى أو المحلى تبدو أيضا سمة عدم التوازن . فهناك علاقة طردية بين المستوى الاجتماعى والثقافى وبين انتشار هذه المنظمات.

الفصل الثالث

تفاعلات القطاع الأهلى

نهتم فى هذا القسم من الدراسة بإلقاء الضوء على التفاعلات التى ترتبط بالقطاع الأهلى فى الأقطار العربية . وهذه التفاعلات قد تكون بين المنظمات التى يضمها القطاع ذاته ، أو بينها وبين الحكومة ، أو قد تكون بين هذه المنظمات والمجتمع ككل (القطاع الخاص،الجماعة العلمية،الحركات والمنظمات السياسية ، ووسائل الاعلام). والتفاعل باعتباره عملية يفترض أنماطا مختلفة من العلاقات ، حتى وإن غلب عليها أحدها ، مثل التعاون والتكامل ، والتوتر والصراع والمواجهة ، والتنافس ، وغير ذلك من التفاعلات بين أطراف هذه العلاقة ... وفيما يلى نناقش هذه التفاعلات:

أولا :التفاعل بين منظمات القطاع

ارتبطت النشأة الأولى للجمعيات الأهلية بتحديات واحدة داخلية وخارجية ، أدت الى غلبة روح التعاون والتنسيق والتكامل على طبيعة علاقات هذه المنظمات . فأغلب الأقطار العربية كانت تواجه أشكالا مختلفة من الاستعمار ، وإرساليات دينية تبشيرية ، ونفوذ أقليات اجنبية ، كانت محصلتها تهديد الهوية القومية . ومن ناحية أخرى فإن المنطقة العربية قد شهدت منذ نهاية القرن التاسع عشر حركات إصلاحية سياسية واجتماعية ، اعتمدت جميعها على الجمعيات الأهلية كوسائط منظمة للتعبير عن نفسها وتعبئة جهود المجتمع . وفى هذا الاطار كان يغلب على طبيعة العلاقات بين

هذه المنظمات الميل الى التعاون والتكامل وتنسيق المواقف فى مواجهة المخاطر السياسية والاجتماعية . وقد أسهم فى ذلك عدم اتساع دائرة القطاع الثالث أو الأهلى بالشكل الذى أصبحت عليه الان . ويلفت الإهتمام بهذا الشأن تعاون وتكامل المنظمات الدينية والعلمانية من ناحية ، وتعاون وتكامل المنظمات المسيحية والاسلامية من ناحية أخرى والتى لم تدخل معا فى أى صراع أو تنافس .

وإذا كان ما سبق يميز النشأة الاولى لنشاط القطاع الأهلى ، ثم تطوره حتى الاربعينيات من هذا القرن تقريبا ، فإن المرحلة التالية قد شهدت متغيرات جديدة انعكست على نمط التفاعل بين المنظمات الأهلية . وقد تمثل أبرز هذه المتغيرات فى تقلص التحديات التى تهدد الثقافة والهوية القومية ، واتساع حجم ودائرة نشاط هذه المنظمات ، وبروز الدولة كطرف فاعل يؤثر على طبيعة العلاقة بين المنظمات التى يضمها القطاع الثالث من ناحية ، وبينها وبين المجتمع من ناحية ثالثة . من هذه المتغيرات أيضا محدودية الموارد والتنافس بين المنظمات على مصادر التمويل ، خاصة المكون الاجنبى فيها . وقد ترتب على المتغيرات السابقة إثارة قضية التعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية ، سواء تلك التى تنشط فى نفس المجال (العمل الخيرى مثلا أو فى مجال المعاقين أو المرأة أو البيئة ... الخ) ، أو فى دائرة محلية جغرافية معينة . إن اثارة مطلب التنسيق كمطلب عام يعنى أن هناك مظاهر مختلفة وجديدة أصبحت مميزة للعلاقة بين منظمات هذا القطاع – وهى الجمعيات – ، من أهمها التنافس الذى يصل الى حد التوتر فى بعض الأحيان ، وانخفاض فرص التعاون ، والإندماج الوظيفى فى الدولة فى أحيان أخرى وهو ما ينعكس سلبا على أداء هذه المنظمات .

ويلاحظ أن بعض التشريعات العربية فى محاولتها تحقيق التنسيق والتكامل بين الجمعيات الأهلية ، قد أفرزت نمطين . أولهما تشريعات تلزم هذه المنظمات بالانضواء فى اتحادات نوعية تضم النشاطات الواحدة ، أو فى اتحادات جغرافية تضم المنظمات العاملة فى إطار محلى جغرافى معين . أما النمط الثانى فهو " غير وجوبى " بمعنى أن التشريع يجيز لعدة منظمات الاتفاق معا على تأسيس اتحاد ينسق فيما بينها ، بحيث تتوافر " مظلة " Ambrella ، تحقق التعاون أو التكامل بين المنظمات التى تضمها . نموذج النمط الأول مصر ، ونموذج النمط الثانى لبنان .

وبالاضافة إلى توافر هذين النمطين ، هناك أقطار أخرى تترك الباب مفتوحا للتعاون والتنسيق بين المنظمات ، دون وجود نص تشريعى يبيح أو يمنع تأسيس هذه " الاتحادات أو"المظلات"، فيما بين منظمات القطاع الثالث . من ذلك حالة بعض اقطار الخليج العربى ، وتونس ، والمغرب.

ويتمثل الاتجاه العام فى أغلب الاقطار العربية حاليا ، فى عدم كفاية أشكال التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية حتى فى حالة توافر اتحادات نوعية أو جغرافية تجمعها . وبالتالى فإن هذه المرحلة ترتبط بإعادة النظر فى علاقات التفاعل بين المنظمات على مستوى القانون وعلى مستوى الواقع.. ويمكن بايجاز الإشارة إلى عدة نماذج من الاقطار العربية .

- فى لبنان تأسس تجمع الهيئات الأهلية اللبنانية والاجنبية بقبرص عام ١٩٨٥ ، ثم تحول من عام ١٩٨٩ الى " تجمع الهيئات الطوعية فى لبنان" والذى يضم ١٦ منظمة تطوعية وثمانى منظمات اجنبية . كما تأسس فى نفس العام "ملتقى الهيئات الانسانية غير الحكومية " ، والذى يضم ١٣ منظمة لبنانية (٧٣).

- وفى مصر والأردن ، حيث توجد اتحادات نوعية وجغرافية تثار قضية تعديل التشريعات لانها لاتعطى الحق لهذه الاتحادات للمشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالمنظمات التى تضمها ، ولا تستطيع أن تقوم بدور فعال فى تحقيق التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات .

- وفى تونس عقد عام ١٩٩١ ملتقى الجمعيات التونسية والعالمية ، بهدف دعم الصلات بين هذه المنظمات ، وكان بين توصياته تكوين مجموعة تحضيرية لإنشاء هيكل تنسيقى بين مختلف المنظمات متنوعة النشاط والاهداف ، وإعداد دليل لها يساعد على ربط العاملين فى هذا المجال (٧٤).

- فى اليمن دعوة قوية للتعاون بين الجمعيات الأهلية وتحقيق تفاعل وتعاون ايجابى فيما بينها ، ويتم الإعداد لملتقى يجمع هذه المنظمات ويحقق التعاون فيما بينها (٧٥).

- فى السودان تأسس فى السنوات الاخيرة " مجلس الهيئات التطوعية السودانية " سكوفا" ، بهدف توحيد جهود المنظمات والتعاون وتبادل الخبرة فيما بينها ، وذلك فى مواجهة سلسلة الكوارث الطبيعية التى تعرضت لها السودان (جفاف ، تصحر ، سيول ، فيضانات ..) وكذلك بهدف تخفيف آثار

الحرب الأهلية بالجنوب . ويسعى المجلس سابق الذكر لتكوين اتحادات اقليمية بين الجمعيات الأهلية ، على المستويين القومى والمحلى (٧٦) .

الخلاصة :

إن التفاعل بين الجمعيات الأهلية فى أغلب الأقطار العربية يفتقد التنسيق الفعال ، وذلك سواء فى الأقطار التى يتوافر فيها اتحادات اقليمية (جغرافية) أو نوعية تضم المنظمات كلها أو بعضها ، أو فى الاقطار التى لايوجد فيها هذه الأشكال المؤسسية . وإدراك هذه الحقيقة فى الواقع العربى ، يثير مطلب التنسيق الذى يحتل مكانة أولى فى القضايا التى تهم القطاع الأهلى على وجه العموم . وقصور هذا التنسيق يبدأ من مستوى تبادل المعلومات والخبرات والمشروة . وينتهى بمشروعات مشتركة وتمويل مشترك، ويعتمد على شيوع قيم التعاون والعمل الجماعى والمفاوضة والمساومة ، وهو ما تفتقده الساحة العربية إلى حد كبير .

ثانيا : التفاعل بين الجمعيات الأهلية والحكومة

تتحدد العلاقة بين هذه المنظمات والحكومة فى الأقطار العربية من خلال أربعة أبعاد :

١ ـ إن الحكومة هى مصدر التشريعات التى تنظم قواعد العمل والنشاط فى هذا القطاع وتتضمن هذه التشريعات كيفية تأسيس أو تكوين الجمعيات الأهلية ، وقواعد اشراف ورقابة الأجهزة الحكومية عليها ، وفى بعض الحالات تتضمن هذه التشريعات سلطة حل هذه الجمعيات الأهلية ، والقواعد التى تحكم هذه الحالات.

٢ ـ تمثل الحكومة أحد مصادر التمويل للجمعيات الأهلية ، وغالبا ما توضع قواعد تحدد أولويات التمويل وفقا للإحتياجات الاجتماعية ، وأهمية المشروعات التى تتبناها هذه المنظمات . كذلك فان الحكومة فى كثير من الحالات توفر دعما فنيا للمنظمات، من خلال إعارة بعض موظفيها وخبرائها للعمل فى هذه المنظمات .

٣ ـ تدخل الحكومة فى علاقة خاصة مع المنظمات من خلال اختيار البعض منها لتنفيذ مشروعاتها وخططها فى مجال الرعاية الاجتماعية . ومن ثم فان الحكومة فى هذه الحالات تصبغ على هذه المنظمات مكانة قانونية

خاصة يطلق عليها " الصفة العامة " أو " المنفعة العامة " وهو وضع سائد فى بعض الأقطار مثل مصر والاردن وسوريا ولبنان . ويطلق على هذه الحالات فى العلوم السياسية " الدمج الوظيفى " للمنظمات التطوعية الخاصة فى الحكومة ، باعتبار أن الاولى تقوم جزئيا باداء بعض وظائف الحكومة .

٤ ـ إن الحكومة تقوم بتحديد الجهات أو الأجهزة الإدارية التى تشرف على نشاط هذه المنظمات ، كما تخول لها سلطات واختصاصات تسمح لها بذلك. وفى أغلب الاحوال يتحقق هذا الإشراف من خلال دائرة أو إدارة خاصة بوزارة الشئون الاجتماعية . بالإضافة إلى اختصاصات أخرى للأجهزة الحكومية المعنية بالإدارة المحلية والصحة والتعليم والعمل ، وذلك وفقا لطبيعة نشاط الجمعيات الأهلية .

إذا كان ما سبق يمثل أبعاد العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية فى الاقطار العربية ، فان السؤال المهم هو ما طبيعة التفاعل بين الطرفين؟

تتراوح العلاقة بين الطرفين بين التعاون من جهة ، والتوتر من جهة اخرى . فالتعاون ناتج عن مشاركة القطاع الثالث مع الدولة فى تنفيذ ابعاد مختلفة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومن محاولة منظمات القطاع الثالث سد الثغرات او الفجوات فى اداء الدولة خاصة فى مجال الرعاية الاجتماعية . مصدر التعاون أيضا هو إسهام الحكومة فى دعم الجمعيات الأهلية ماديا وفنيا ووجوب إشراف الحكومة على هذه المنظمات والتى يقوم البعض منها بتنفيذ مشروعات تدخل ضمن خطة الحكومة . وقد برزت فى السنوات الاخيرة أشكال من التعاون لم تكن قائمة من قبل ، بموجبها أصبحت بعض الجمعيات آلية تستند عليها الحكومة فى تنفيذ سياسات الإصلاح الإقتصادى والتحول إلى القطاع الخاص أهم النماذج تظهر فى حالة كل من مصر وتونس ، حيث تقوم بعض المنظمات بمشروعات ضخمه – تعتمد على التمويل الاجنبى – فى مجال المشروعات الصغيرة تهدف إلى امتصاص البطالة الناشئة عن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى الهيكلى . كما تشرف على عمليات التدريب التحويلى للعمالة التى تم الاستغناء عنها خلال عملية التحول للقطاع الخاص Privatization .

إذن هناك أشكال مختلفة من التعاون ، بعضها تقليدى وبعضها الآخر حديث فرضته متغيرات جديدة اقتصادية واجتماعية . الا ان هذا التعاون لايمنع من وجود توترات فى العلاقة بين الجمعيات الأهلية والحكومة ، وهذه

التوترات قد تكون مستترة ضمنية أو تكون واضحة وسافرة . ويمكن إيجاز مصادر هذه التوترات فيما يلى :

١ ـ أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة (من خلال وزارات الشئون الاجتماعية أو العمل أو الداخلية فى بعض الاحيان) فى الاشراف على أعمال الجمعيات الأهلية . وقد تحولت هذه الصلاحيات فى التطبيق الفعلى إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية ، التى انتقصت من استقلالية هذه المنظمات . كما تحولت فى بعض الأحيان إلى رقابة أمنية أثرت سلبا على الجمعيات .

٢ ـ فى بعض الأقطار العربية تتعدد مستويات الإشراف والرقابة من قبل الحكومة على المنظمات ، مما يخلق مشكلات عديدة تعوق تنفيذ المشروعات التى تتبناها هذه المنظمات .

٣ ـ السلطات التى منحها القانون للحكومة فى بعض الاقطار العربية (مصر وسوريا والإمارات والجزائر) لحل المنظمات الأهلية أو دمجها فى أخرى ، تصبح ايضا مصدرا للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين . أو قد تتحول إلى سلطة للتهديد فى يد الدولة فى بعض الاحيان .

٤ ـ أصبحت عملية توزيع المخصصات المالية على الجمعيات الأهلية ، مصدرا اخر للتوتر بينها وبين الحكومة ، وقد ارتبط ذلك بتدفق المعونات الاجنبية. ويلاحظ ان هذه المعونات فى اغلب الحالات لابد وأن تحظى بموافقة الحكومة . من ناحية أخرى فإن الاتفاقيات الاجنبية مع بعض الحكومات لتقديم منح مالية للجمعيات الأهلية ، يتم توزيعها من خلال الحكومة فى بعض الأحيان وهو ما يخلق حساسيات بين القطاع الأهلى من جانب والحكومة من جانب آخر .

٥ ـ تختلف درجة التعاون أو التوتر بين الحكومات والجمعيات الأهلية بإختلاف الأقطار العربية وبإختلاف مجالات نشاط هذه المنظمات . فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التى تسهم فى مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو الثغرات فى الأداء الحكومى ، أو من خلال اضطلاع البعض منها بدور فى تنفيذ الخطط القومية . بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات ، اذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديدا أو تحديا لها. من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الانسان . كذلك فإن التوتر بين الطرفين قد يجد مصدره فى

الأشخاص القائمين على بعض هذه المنظمات ، حيث تبرز قياداتها كعناصر معارضة للنظام . ومن ثم نلحظ إتجاه بعض المنظمات نحو اختيار شخصيات على علاقة طيبة بالحكومة ، ليكونوا واجهة طيبة لهذه المنظمات ولضمان رضا الحكومة عما تقوم به من نشاطات .

والخلاصة أن هناك اعتبارات موضوعية قائمة فى البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، دفعت الى أن تتسم العلاقة بين الطرفين بتعاون من جانب ، وتوتر من جانب آخر ، يمكن التعبير عنها بمناخ عدم الثقة بين الطرفين .

ثالثا:التفاعل بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص

يتوافر قدر كبير من التفاعل بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية من خلال أشكال مختلفة ، لعل أهمها هو أن الأول مصدر أساسى لتمويل الثانى . وهنا من المهم الاشارة الى أن أغلب التشريعات العربية توفر مزايا وإعفاءات ضريبية يستفيد بها رجال الاعمال والمؤسسات التجارية والمالية ، فى حالة إسهامهم بالتبرع للجمعيات .وبالطبع فإن الوازع الدينى له دور أساسى فى حث الأفراد والمنظمات الربحية على التبرع ، كما أن " الوقف" قد اتخذ اشكالا حديثة من خلال – المؤسسات المالية والبنوك – دعمت مصادر تمويل الجمعيات الأهلية* .

وإذا كان التفاعل بين القطاع الخاص وهذه المنظمات قد استند على حوافز دينية وأحيانا اجتماعية واقتصادية ، وله مظاهر ملموسة فى الواقع العربى ، فإن هناك صعوبات فى توفير بيانات دقيقة حول طبيعة العلاقة بين الطرفين خاصة فيما تعلق بالتمويل والتبرعات . فالتبرع أو توزيع الزكاة على هذه المنظمات ، يمارس غالبا دون إعلان ودون استخدامه فى أغراض تجارية (الدعاية للشركة أو المنتج Product مثلا) ، وهو أمر يرتبط بالثقافة العربية الاسلامية ويختلف عما هو سائد فى المجتمعات الغربية حيث تلعب آليات السوق الدور الاساسى.

وفيما يلى نطرح بعض الأمثلة المميزة التى تلقى الضوء على التفاعل

* كانت الأشكال التقليدية للوقف تتمثل فى تخصيص أرض زراعية ، أو عقارات لأغراض خيرية . وقد اتخذت الأوقاف حاليا شكل ودائع مالية فى بنوك اسلامية على وجه الخصوص ، تخصص فوائدها لمساندة العمل الخيرى.

بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية :

١ ـ يقوم القطاع الخاص فى اليمن بتمويل بعض مشروعات هذه المنظمات ، كما تسهم الغرف التجارية الممثلة لرجال الاعمال فى دعم جانب من هذه المشروعات . وقد برز فى السنوات الاخيرة حرص بعض الجمعيات الأهلية على أن تضم بين اعضاء مجالس اداراتها رجال الاعمال ، كما برز من جانب آخر ظاهرة قيام رجال الاعمال بتأسيس هذه المنظمات (٧٧) .

٢ ـ فى أقطار الخليج العربى ، يمثل الدعم المالى من القطاع الخاص ورجال الاعمال مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل الجمعيات (أو المنظمات الأهلية) ، وهذا الدعم اما أن يكون دوريا أو مؤقتا أو ذو علاقة بحادث أو مناسبة بعينها ، كما تقوم المؤسسات المالية الاسلامية فى الخليج العربى بتمويل برامج ومشروعات محددة (٧٨) .

٣ ـ فى لبنان يعتمد جانبا كبيرا من تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الأفراد والشركات فى القطاع الخاص ، وتستفيد الشركات التجارية والاقتصادية اعلاميا فى بعض الاحيان من التبرعات (لعينية والمالية) التى تقدمها للمنظمات غير الهادفة للربح . وهناك شكل جديد من أشكال الدعم التى تقدم لهذه المنظمات ، حيث تقوم بعض المؤسسات التجارية الكبرى ، بتمويل بناء مساكن للمهجرين أو تمويل تعليم طلاب فى التعليم العالى (مؤسسة الحريرى (٧٩)) .

٤ ـ فى الاردن برز – إلى جانب نشاط القطاع الخاص فى التمويل – نشاط غرف التجارة والصناعة بالمشاركة فى الندوات والمؤتمرات التى تعقدها الجمعيات الأهلية . كما يقوم نادى صاحبات الاعمال بتقديم استشارات فنية – من خلال قيادات القطاع الخاص – إلى الأفراد بهدف تشجيع الصناعات الصغيرة .

٥ ـ فى مصر قام القطاع الخاص بتمويل مراكز صحية متخصصة (لعلاج السرطان ، وامراض الكلى ، والكبد) ، وهى تابعة إما للقطاع الأهلى أو للحكومة . كما كانت مشاركته فى مواجهة كارثة الزلزال فى اكتوبر ١٩٩٢ ، لها أثر كبير فى دعم جمعية الهلال الاحمر التى تحملت مسئولية توحيد جهود المنظمات الأهلية لمواجهة آثار الزلزال .

وعلى وجه العموم يمكن القول إن هناك تفاوتا بين الأقطار العربية فى تمويل القطاع الخاص للمنظمات ، إذ يرتفع وزن هذا التمويل فى حالة أقطار

الخليج العربى حيث يلعب رجال الأعمال والمؤسسات المالية دورا مهما فى دعم هذه المنظمات ، بينما ينخفض فى حالة تونس والمغرب – وفقا لما أسفرت عنه المقابلات الشخصية مع بعض قيادات هذا القطاع ، ويتجه حاليا نحو التزايد فى حالة مصر والأردن ولبنان .

رابعا : التفاعل مع الجماعة العلمية

على الرغم من أن تاريخ القطاع الأهلى فى المنطقة العربية ، يعود الى القرن التاسع عشر ، الا أن دراسة حركة هذا القطاع وآلياته حديثة للغاية ، ولم تبرز معالمها على مستوى الجماعة العلمية الا فى السنوات الخمس الاخيرة . صحيح أن هناك أعمالا فردية فى هذا المجال قدمها باحثون فى التاريخ والخدمة الاجتماعية والعلوم السياسية ، الا أن ذلك لم يمثل مجالا للاهتمام من الجماعة العلمية .

وهناك عدة أسباب تفسر معا الاهتمام الحديث بدراسة هذا القطاع فى الاقطار العربية ، ومن ثم تحقيق التفاعل بين الجماعة العلمية والجمعيات الأهلية . من هذه الأسباب تصاعد دور هذه المنظمات وطرحها ضمن الآليات التى يمكن ان تحقق المشاركة من ناحية وتواجه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى . كذلك فان الاهتمام بدراسة مؤسسات المجتمع المدنى من جانب الجماعة العلمية ، قد أدى الى فتح الباب لدراسة المنظمات الأهلية . ولاشك أن هناك انعكاسات للاهتمام الدولى بهذه المنظمات ، سواء كان مصدره المنظمات الدولية والاقليمية أو مراكز البحث والجامعات الغربية .

ويمكن أن نرصد مجموعة من المظاهر التى تدلل على اتجاه الجماعة العلمية حديثا نحو الاهتمام بالمنظمات الأهلية ، وما يحمله ذلك من تفاعل بين واقع هذه المنظمات والدراسات الاكاديمية :

١ ـ عقد عشرات من المؤتمرات القطرية والاقليمية العربية التى تناقش مختلف الأبعاد التى تتعلق بالمنظمات الأهلية ، وقد يكون مصدرها الجماعة العلمية ذاتها . وتوفر مثل هذه المؤتمرات والندوات فرصة طيبة لتفاعل الجمعيات مع الجماعة العلمية . ولعل أهم المؤتمرات التى عقدت على المستوى العربى ، وكانت فاتحة للاهتمام بقضايا هذه المنظمات ، هو

مؤتمر "المنظمات الاهلية العربية" الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٨٩ ، وبمبادرة من برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية (AGFUND) .

٢ ـ انشاء مراكز بحثية مهمتها إجراء البحوث والدراسات التى تسهم فى تطوير القطاع الأهلى ومواجهة مشكلاته . وتتزايد الحاجة لمثل هذه المراكز فى ضوء إدراكنا لقصور نظام المعلومات الذى يتعلق بهذا القطاع . ومن أمثلة هذه المراكز الحديثة ، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية " فى الاتحاد العام للجمعيات الخيرية فى الاردن ،"و " مركز بحوث جامعة بيرزيت" فى فلسطين .

٣ ـ مشروعات وبرامج بحثية ملحقة ببعض الجامعات العربية ، وهو مظهر آخر من مظاهر التفاعل الحديث بين المنظمات الأهلية والجماعة العلمية . من أمثلتها مشروع دراسة المنظمات غير الحكومية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة . من مظاهر هذا الاهتمام أيضا البدء فى إعداد برامج دراسية لطلاب التعليم العالى لدراسة القطاع الثالث فى بعض الجامعات العربية ، وهو المشروع الذى تتبناه "لجنة متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر المنظمات الاهلية العربية " ، وهى آلية تأسست عام ١٩٨٩ لتنفيذ ومتابعة توصيات مؤتمر القاهرة سابق الذكر . نشير ايضا الى اتجاه حديث فى الدراسات العليا يتنامى فى بعض الجامعات العربية، يهتم بدراسة هذا القطاع وبالتالى بدأت تتوافر دراسات ماجستير ودكتوراه (فى مصر والسعودية وتونس والاردن وغيرها)، تتناول هذا القطاع من أبعاد مختلفة .

٤ ـ مشروعات بحثية بادرت بها منظمات دولية واقليمية عاملة فى المنطقة العربية ، أثرت هى الاخرى فى اهتمام الجماعة العلمية بالجمعيات الأهلية . من ذلك علي سبيل المثال نشاط الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، والمجلس العربى للطفولة والتنمية ، وبرنامج الخليج العربى لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية .

والخلاصة أن هناك روحا جديدة بدأت تظهر معالمها فى الجماعة العلمية ، أدت الى تحقيق أولى درجات التفاعل بينها وبين المنظمات الأهلية، وهو بعد ايجابى نحو واقع افضل لهذه المنظمات.

خامسا : التفاعل مع وسائل الاعلام

يمكن اختبار التفاعل بين الجمعيات الأهلية ووسائل الاعلام من خلال عدة مؤشرات من أهمها ، دور وسائل الاعلام فى التوعية بأهمية هذه المنظمات وإلقاء الضوء على النماذج الناجحة، ودورها فى تبصير الرأى العام بأهمية المشاركة والتطوع ، ثم دور وسائل الاعلام فى تنفيذ حملات تطوعية تسهم فى تحقيق أهداف المنظمات الأهلية .

إن مراجعة المؤشرات السابقة لتقييم التفاعل بين الطرفين يسفر عن محصلة متواضعة ، وإن توافرت بعض النماذج الايجابية . فالاتجاه العام فى الاقطار العربية يتمثل فى دور محدود تلعبه وسائل الاعلام ازاء المنظمات الأهلية ، وأيضا إدراك محدود من جانب الاخيرة لكيفية توظيف الاعلام لتحقيق مزيد من الفاعلية والإنجاز . وهنا يمكن إبداء بعض الملاحظات على طبيعة التفاعل بين الاعلام العربى والمنظمات الأهلية (٨٠):

١ ـ ان العمل التطوعى بدون أعلام سيظل محصورا فى دائرة ضيقة ولا يحقق واحدا من أهم اهدافه وهو الوصول إلى كل المجتمع ، وطبقاته .

٢ ـ إن اهتمام الإعلام العربى بالعمل التطوعى وبهذه المنظمات مازال هامشيا ، واحيانا ما يحدث خلط بين الدعاية الشخصية للمسئول القائم على المشروع وبين الاعلام عن الانجاز الفعلى .

٣ ـ دور الاعلام محدود فى التعامل مع الافكار والمشكلات المعوقة لنشاط هذا القطاع .

٤ ـ هناك قصور أيضا داخل المنظمات الأهلية ، فمسئولو الإعلام فيها أحيانا ما يمارسون عملهم كموظفى علاقات عامة دون إدراك حقيقى لأهمية الإعلام ودوره ورسالته فى هذا الميدان .

ورغم أن ضعف التفاعل بين الإعلام والمنظمات الأهلية ، هو ملمح عام فى الأقطار العربية ، الا أنه تتوافر نماذج وأمثلة مميزة فى بعض الأقطار ، منها مصر والاردن ولبنان وتونس والمغرب . ففى مصر لعبت وسائل الاعلام خاصة التليفزيون دورا رئيسيا فى توعية الرأى العام بأهمية المشاركة التطوعية لمواجهة كارثة الزلزال عام ١٩٩٢ . وكانت هذه هى المرة الاولى لتنظيم حملات اعلامية مكثفة لحفز المواطنين على المشاركة والتطوع ، وطرح أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المبادرات الأهلية. أما فى

الاردن فقد نظم الاتحاد العام للجمعيات الخيرية عام ١٩٩٢ حملة اعلامية لجمع التبرعات لصالح مرضى السرطان . وقد تم استخدام التليفزيون كآداة رئيسية لتنفيذ هذه الحملة بالاضافة الى مسيرة شعبية ، والاتصال الشخصى بالمواطنين من خلال حملة " اطرق الباب " . وقد شارك فى هذا الاتصال ٢٢ ألف طالب وطالبة ، وهو الأمر الذى وفر نجاحا لهذه الحملة ، بسبب اعتمادها على الإتصال الشخصى ووسائل الإعلام. وقد تمكنت هذه الحملات الاعلامية من توفير مبلغ ٢٥ مليون دولار تقريبا لصالح مرضى السرطان . وفى لبنان يتوافر التفاعل بين الجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام ، فهناك حملات تلفيزيونية مستمرة لدعم أنشطة هذه المنظمات لمعالجة الاثار المدمرة للحرب الاهلية .وفى تونس أسهم التليفزيون عام ١٩٩٢ فى حملة إعلامية ضخمة لصالح إحدى جمعيات المعاقين (جمعية مرضى العضلات) ومن خلال مسابقات رياضية مثيرة .

واخيرا فإنه من المهم الإشارة إلى الأثر الطيب فى توعية المواطنين بالجمعيات الأهلية ، والذى أحدثه الاهتمام الإعلامى بمؤتمر السكان والتنمية، والذى عقد فى القاهرة(٣ ـ ١٣ سبتمبر ١٩٩٤). إذ سلطت الأضواء على منتدى المنظمات غير الحكومية ودور المنظمات الأهلية العربية ، بشكل لم يسبق له مثيل ، وهو الأمر الذى بدا أحد النتائج الايجابية لعقد المؤتمر فى قطر عربى .

هذه النماذج وغيرها تشير الى أهمية التفاعل بين الإعلام العربى والجمعيات الأهلية ، وهو مايستلزم وضع العمل التطوعى الشعبى بين أولويات جدول أعمال وسائل الاعلام.

الفصل الرابع

مدى ارتباط القطاع الأهلى بالشبكات الدولية والإقليمية

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى مناقشة مدى إندماج القطاع الأهلى العربى داخل كل قطر فى الاطار العالمى ، ومن ثم يهتم بالشبكة الدولية والاقليمية التى تربط هذا القطاع ، ويطرح موقفه من نظام الامم المتحدة فى تصنيف منظمات هذا القطاع

أولا: الشبكة الدولية والاقليمية النشطة فى المنطقة

تبرز فكرة التوجه نحو عالمية المجتمع المدنى من التعرف على الشبكة الدولية والاقليمية ، والتى تضم الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات ومنظمات التمويل .. الخ ، وتمتد الى كل مكان فى العالم ، بما فيها المنطقة العربية . فبعد أن كانت الدولة لعقود طويلة هى الطرف الرئيسى الفاعل ، وكانت العلاقات الدولية مقصورة على حكومات ووفود رسمية ، اتسعت المساحة لتضم أفرادا وتجمعات وطنية غير حكومية . لم يقتصر الأمر على التفاعل الشعبى غير الرسمى ، وإنما امتد إلى إمكانات تأثير هذه الجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية N.G.Os إلى صانعى القرار.

لقد أسهمت المنظمات الأهلية فى المنطقة العربية فى فتح الباب على فكرة عالمية المجتمع المدنى ، حيث دخلت هذه المنظمات والاتحادات والجماعات المهنية والنقابات العمالية ، طرفا فى شبكة من العلاقات

والمصالح المشتركة والتفاعلات ، لم تكن قائمة من قبل .

ويمكن تصنيف هذه الشبكة Network إلى مستويين : دولية واقليمية . الأولى تشمل الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، والدول وبرامج التمويل الدولية الحكومية وغير الحكومية . أما الثانية – أى الشبكة الاقليمية فهى أيضا تضم منظمات رسمية عربية (تمثل حكومات) ، ومؤسسات تمويل وصناديق عربية ، ومنظمات واتحادات عربية غير حكومية .

أ ـ الشبكة الدولية

١ ـ حتى سنوات قليلة ماضية ، كان التعاون بين برامج الأمم المتحدة الانمائية والأقطار العربية ، يتم من خلال الحكومة وأجهزتها ، ثم اصبح هذا التعامل يتم مباشرة بين هذه البرامج (U.N.D.P) وبين المنظمات الأهلية . وقد ترتب على ذلك تعميق العلاقة بين المنظمة العالمية وهذه المنظمات العاملة فى حقل التنمية ، والتى تقدم مشروعاتها المقترحة إلى الأمم المتحدة ، تحدد فيها أهداف المشروع ونمط الدعم المطلوب (مالى ، فنى ، الاثنان معا). وفى المنطقة العربية عشرات من هذه المشروعات فى مجالات المرأة والطفولة والبيئة والسكان وتنمية المجتمعات المحلية . ويعكس لنا ذلك علاقة مباشرة – دون وسائط – بين هذه المنظمات والمنظمة العالمية ، وهو ما يمثل خطوة أكثر تقدما فى مجال علاقة المنظمات الأهلية بالأمم المتحدة .

٢ ـ إلى جانب ذلك فان المنظمات والوكالات المتخصصة فى الأمم المتحدة ، تدخل طرفا فى العلاقة مع المنظمات العربية الأهلية . ومن أبرزها وأكثرها فاعلية فى المنطقة منظمة اليونيسف والتى تقوم بتنفيذ كثير من مشروعاتها فى مجال الطفولة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية . من هذه المنظمات أيضا منظمة العمل الدولية والتى تقوم بتنفيذ برنامج تطوير التعليم و التدريب من خلال عشرات المنظمات الأهلية فى الأقطار العربية (مصر ولبنان والاردن على سبيل المثال وليس الحصر) . ونلمس أيضا هذا التعاون مع برنامج الغذاء العالمى التابع لمنظمة الاغذية والزراعة ، ومع اليونسكو فى مجالات ثقافية وإبداعية ، ومع منظمة الصحة العالمية (مثل مشروع تطوير الحياة فى الريف والذى ينفذ فى عدد كبير من الأقطار العربية) وكذلك مع صندوق الامم المتحدة للسكان من خلال عدة برامج، من اهمها

برنامج المرأة والتنمية ، وبرامج تنظيم الأسرة والتوعية السكانية .

٣ - على الرغم من التفاعل القائم بين الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة من جانب وبين المنظمات العربية من جانب آخر ، فإن عدد هذه المنظمات الحاصلة على الصفة الاستشارية والمسجلة بلجنة المنظمات غير الحكومية بالامم المتحدة (المجلس الاقتصادى والاجتماعى) ، محدود للغاية ولا يزيد على ١٧ منظمة . ومن أمثلة هذه المنظمات اتحاد المحامين العرب والمجلس العربى للطفولة والتنمية والمنظمة العربية لحقوق الانسان .

٤ - تتوافر شبكة من العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الأهلية العربية، وهى تبرز فى مجالات متنوعة من النشاط مثل الثقافة والتعليم والتدريب المهنى والمرأة والطفولة وتنمية المجتمعات الفقيرة والبيئة والمعاقين والمسنين ، وغيرها من المجالات . يضاف إلى ذلك الروابط العالمية التى تجمع المهنيين مثل المحامين والأطباء والمهندسين ، والتى تدخل فيها الاتحادات العربية طرفا .

وبعض هذه المنظمات تنشط من خلال مكاتب وفروع لها فى الأقطار العربية مثل كاريتاس Caritas ومنظمة الرعاية Care وهيئة الاغاثة الكاثوليكية Catholic Releif وينشط بعضها الاخر دون فروع ، ومن خلال تمويل أو دعم فنى لبعض الأنشطة . ولا تتوافر بيانات عن عدد المنظمات فى الأقطار العربية ، وإن كانت نشاطاتها معروفة . ولكن على سبيل المثال يقدر عدد هذه المنظمات فى لبنان بحوالى ٢٠٠ منظمة اجنبية كما يقدر عدد فروع المنظمات الدولية غير الحكومية فى مصر بحوالى ٢٥ منظمة [٨١]، وفى تونس ٢٤ فرع منها [٨٢]. وتعتبر المؤتمرات والندوات وبرامج التدريب التى تنشط فيها هذه المنظمات ، إحدى وسائل تعميق الشبكة الاتصالية العالمية ومحفلا لتبادل الخبرات .

٥ - نتيجة لطبيعة موقع المنطقة العربية وامتدادها إلى آسيا وافريقيا وكذلك بسبب طبيعة التكوين السكانى الذى يضم المسلمين والمسيحيين توجد شبكة اتصالية بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنتمية الى آسيا وافريقيا ، تربطها بالمنظمات العربية . كما توجد منظمات اسلامية تجمع بينها (مثل هيئة الاغاثة الاسلامية) وأخرى مسيحية (مثل مجلس الكنائس العالمى) . ويضم أقطار البحر الابيض المتوسط شبكات اقليمية ، لها هى الاخرى تفاعلاتها ودوائر لاهتمامها.

٦ ـ تدخل الدول أحيانا بشكل مباشر وأحيانا اخرى بشكل غير مباشر من خلال بعض أجهزتها الرسمية ، فى علاقات مع المنظمات الأهلية فى بعض الاقطار العربية من أهم هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية (من خلال وكالة التنمية الامريكية)، وهولندا ، والسويد وفرنسا وبريطانيا . من امثلة نشاط وكالة التنمية الامريكية فى هذا الميدان المشروع ثلاثى المراحل فى مصر والذى قدم التمويل لأكثر من ١٤٩٧ جمعية ، تعمل فى ميدان التنمية المحلية (٨٨ ـ ١٩٩٠) ثم الاتفاقية المصرية الامريكية لدعم المنظمات التطوعية الخاصة (عام ١٩٩١) وبموجبها يتوفر تمويل قدره ٢٠ مليون دولار لمشروعات انتاجية . وكذلك تعاون وكالة التنمية الامريكية مع اتحاد الجمعيات الخيرية فى الاردن ، فى مجال المشروعات الانتاجية استفاد منها١٤ ٪ من اجمالى الجمعيات عام ١٩٩٢ [٨٢] وتوجد مشروعات مماثلة فى تونس والمغرب ولبنان واليمن.

ب – الشبكة الاقليمية العربية

إلى جانب امتداد الشبكات الدولية Global Network فى المنطقة العربية ، هناك شبكة أخرى اقليمية ، تربط بين المنظمات . إلا أن الملاحظة الاولى التى ينبغى تسجيلها هى غياب مظلة ، تحقق التعاون بين هذه المنظمات ، وغياب آلية منظمة للتعاون بين المنظمات الأهلية العربية .

إن توافرهذه المظلة من شأنه تقوية مكانة المنظمات الأهلية فى مواجهة الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات التمويل الدولية . ومنذ عام ١٩٨٩ ، وهو تاريخ عقد مؤتمر المنظمات الأهلية العربية فى القاهرة ، تطرح ضرورة توفير هذه المظلة ، وقد ظهر كمقدمة لها أشكال مختلفة من العمل العربى المشترك فى هذا الميدان . إذ أسفرت توصيات المؤتمر سابق الذكر عن تأسيس «لجنة للمتابعة» قامت بتنظيم دورات تدريبية للعاملين والمتطوعين فى الجمعيات العربية ، كما قامت بالإشراف على عدة دراسات فى هذا المجال . وقد سعت اللجنة سابقة الذكر إلى حشد جهود المنظمات التطوعية الخاصة للتمثيل العربى فى المحافل الدولية ، وخلق شبكة اتصالات عربية قوية بين هذه المنظمات . إلا أنه حتى هذه اللحظة لم يتأسس اتحاد أو مظلة تجمع هذه المنظمات ، فى إطار رسمى .

وتتوافر عدة منظمات عربية تجمع كافة المهنيين والمتخصصين فى

مجال واحد مثل اتحاد الاطباء العرب واتحاد المهندسين العرب واتحاد المحامين العرب ، والجمعية العربية لعلماء الاجتماع ، والجمعية العربية للعلوم السياسية وغير ذلك . هناك أيضا منظمات اقليمة غير حكومية تنشط على المستوى العربى مثل المجلس العربى للطفولة والتنمية الذى تأسس عام ١٩٨٧ ، بهدف حفز وتنسيق الجهود فى مجال تحسين أوضاع الطفولة العربية .

من المهم الإشارة الى الدور الذى تلعبه بعض منظمات التمويل العربية النشطة على المستوى الاقليمى ، والتى تقوم بدعم وتمويل مشروعات تتبناها الجمعيات الأهلية . من أهم هذه المنظمات برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية والذى تأسس عام ١٩٨١ كمؤسسة أو هيئة لتمويل المشروعات الانسانية والانمائية فى دول العالم الثالث وتتألف موارد البرنامج من مساهمات الدول الأعضاء ، بالاضافة إلى تبرعات الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة فى الدول الأعضاء وباقى دول العالم. وأهم ما يميز برنامج الخليج توجهه نحو توطيد مشروعات التنمية التى تقوم بها الجمعيات الدولية والاقليمية والمحلية والتركيز على الخدمات الاساسية ، فى المجالات الصحية والغذائية والثقافية فى دول العالم الثالث ، خاصة النساء والاطفال. وحتى عام ١٩٩٠ وصل عدد المشروعات التى تقوم بها المنظمات العربية (غير الحكومية) والتى يسهم البرنامج فى تمويلها الى ٤٧ مشروعا موزعا على ١٥ دولة عربية ، وبتمويل إجمالى حوالى ٨ ملايين دولار امريكى . يضاف إلى ذلك مشروعين على المستوى الاقليمى العربى وهما مركز تدريب وبحوث المرأة العربية ، ومركز التوثيق والمعلومات التابع للمجلس العربى للطفولة والتنمية(٨٣) .

وهناك مؤسسات وصناديق تمويل أخرى تقدم الدعم المالى والفنى لمشروعات تقوم بها الجمعيات الأهلية ، منها صندوق النقد العربى ، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وبنك التنمية الاسلامى بالسعودية ، والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وغير ذلك من مؤسسات تمويل عربية .

ويلاحظ أن الدور الذى تلعبه جامعة الدول العربية – كمنظمة اقليمية تضم الحكوما ت محدود للغاية فى مجال دعم الجمعيات الأهلية ، وتبذل الجهود حاليا لتنشيط هذا الدور ، خاصة بعد تأسيس إدارة مستقلة لهذه

التنظيمات .

والخلاصة أن انخراط المنظمات الأهلية ا الخاصة فى الشبكة الدولية ، أكثر فاعلية وقوة من انخراطها فى شبكة اقليمية ومن المأمول تأسيس مظلة عربية لهذه المنظمات تستطيع أن تنسق طاقاتها وتحشد امكاناتها على المستوى العربى وفى المحافل الدولية .

ثانيا : نظام تصنيف الأمم المتحدة

يتوافر فى الأمم المتحدة نظام لتصنيف الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية فى كل أنحاء العالم ، يطلق عليه " النظام العالمى لمعاييرتصنيف الصناعة " ويميز هذا النظام بين الانماط المتعددة من «المنشآت» Establishments فى كل الاقتصادات القومية ، ومن منظور النشاط الاقتصادى الذى تنخرط فيه . وقد تطور هذا النظام منذ نشأته عدة مرات لكى يكون قادرا على تصنيف الأنشطة الاقتصادية الهادفة للربح وغير الهادفة للربح . ورغم أهمية احصاءات القطاع الأهلى أو القطاع الثالث فى الأقطار العربية ، الا انها لا تتوفر ضمن نظام الامم المتحدة سابق الذكر ، ويعود السبب فى ذلك إلى عدم تضمينها ضمن الحسابات القومية والانشطة الاقتصادية داخل كل قطر . وهذه القضية على درجة عالية من الأهمية ، وهى تعكس – من جانب الحكومات العربية – إدراك محدودلدور القطاع الثالث وإسهامه فى الاقتصاد القومى ، ومن المؤكد أن اتباع نظام الامم المتحدة بهذا الخصوص سيوفر قدرا كبيرا من البيانات نحتاج اليه على المستويين الاكاديمى والعملى .

ثالثا : الحملات الدولية والاقليمية

شاركت المنظمات الأهلية العربية فى عدة حملات دولية واقليمية ترتبط بطبيعة نشاطها ، من أهمها ما تعلق بالمعاقين والمسنين والشباب والطفولة والاسرة . كما تنشط بعض هذه المنظمات فى الحملات الدولية والحركات التى ترتبط بقضايا حقوق الانسان . وعادة ما تتشكل لجانا وطنية فى كل قطر تنظم عملية الاسهام فى هذه الحملات الدولية ، وتحدث لقاءات واجتماعات على المستوى الاقليمى للتنسيق فيما بينها .

الا أن هذه الحملات العالمية ترتبط فى معظمها بالامم المتحدة ، ويندر توافر حملات اقليمية نابعة من احتياجات المنطقة العربية ذاتها هو أمر طبيعى نتيجة غياب اتحاد أو مظلة تجمع المنظمات العربية . وعلى مستوى كل قطر توجد حملات محلية تنشط إزاء قضايا وموضوعات محددة ، من اهمها ما تعلق بالاطفال والمعاقين والصحة.

الفصل الخامس

رؤى المستقبل

يهتم هذا القسم الاخير من التقرير بمناقشة إدراك القطاع الأهلى فى الأقطار العربية للتغيرات العالمية وانعكاساتها عليه ، كما يهتم بتلخيص التحديات والمعوقات التى تواجهه والأبعاد الايجابية المنظورة، ثم تقويم تفاعل هذا القطاع مع التغيرات المجتمعية .

أولا: التغيرات العالمية ورؤية القطاع الأهلى لها

تتوافر شبكة دولية واقليمية واسعة النطاق تربط بين بعض المنظمات الأهلية – التى تشكل العمود الفقرى للقطاع الثالث – وبين العالم وقد اتسع نطاق هذه الشبكة فى عقد الثمانينيات على وجه الخصوص ، وذلك بفعل عدة عوامل بعضها له صفة عالمية والبعض الاخر له صفة اقليمية ومحلية . فقد تحول العالم الى قرية صغيرة ، وتبين وزن الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية ، سواء على المستوى الدولى أو الاقليمى العربى أو القطرى . فهذه المنظمات تزايد تأثيرها فى عملية صنع السياسات ، ولعبت دورا ضاغطا على حكوماتها ، وعلى المنظمة العالمية (لامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) . وهى تسهم فى صياغة جدول أعمال القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وذلك من حيث ترتيب الاولويات وحجم الدعم الذى ينبغى أن تستحوذ عليه . ومراجعة سريعة لقضايا حقوق الانسان والبيئة والسكان والثقافة ، تكشف عن إدراك عالمى واقليمى عربى لوزن هذه

المنظمات وامكاناتها .

ومن ناحية أخرى فقد تبين أيضا خلال عقد الثمانينيات أن المشاركة الشعبية والمبادرات التطوعية لها دور رئيسى فى التحولات السياسية والاقتصادية . وكانت أحداث اوروبا الشرقية وإنهيار الاتحاد السوفيتى ، دليلا واضحا على أن غياب هذه المشاركة هو كفيل بأن يؤدى الى انهيار نظم وايديولوجيات . كما تبين أن ازمة التنمية فى دول العالم الثالث ، تعود جزئيا الى أن الحكومات وحدها هى التى تتحمل عبء التغيير ، وأن ادراك الدولة كفاعل وحيد رئيسى قد أسهم فى ازمة التنمية هذه . وفى الوقت نفسه فان اتجاه العالم مع بداية عقد الثمانينيات نحو ما يطلق عليه " دولنة الرأسمالية " ثم عمليات التحول الى القطاع الخاص قد أدى إلى أن تصبح بعض المنظمات الدولية غير الحكومية آلية لتحقيق هذا التحول. وقد انعكس كل ذلك بالضرورة على المنطقة العربية ، فتدفق التمويل الاجنبى إلى بعض الأقطار العربية التى تعانى من أزمة اقتصادية ، قد ارتبط جزئيا بدعم المنظمات الأهلية . إذ بدت هذه المنظمات مدخل الى دعم دور القطاع الخاص على وجه العموم ، وآداة للتحول نحو اللامركزية ، قد تؤثر على عملية التحول الديموقراطى وعلى سبيل المثال فإن قيام وكالة المعونة الامريكية بتقديم معونات ضخمة الى المنظمات الأهلية فى بعض الأقطار العربية قد ارتبط ببعدين أولهما الاسهام فى تحقيق اللامركزية وثانيهما الإسراع بعملية التحول الى القطاع الخاص والتى ترتبط وفقا لهذا المنظور بدعم الديمقراطية (٨٤).

ومن ناحية أخرى فى ضوء إدراك الدولة لأهمية مشاركة المواطن ، وإدراك بعض الحكومات العربية لمحدودية الدور الذى تلعبه المنظمات الوسيطة بينها وبين المجتمع ، تنامى الادراك بأهمية تقوية المنظمات الأهلية . وينبغى أن نتفهم ذلك فى ضوء الواقع العربى ، الذى تلعب فيه الاحزاب السياسية (فى النظم التى أخذت بالتعددية السياسية) وكذلك جماعات المصالح دورا محدودا . وفى الوقت نفسه فإن بعض الحكومات العربية (مصر ، المغرب ، تونس ، الاردن وغيرها) قد أدركت محدودية قدراتها على تحمل عبء التنمية وحدها وخاصة أن البعض منها يلتزم بسياسات إصلاح اقتصادى هيكلى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

إن كل هذه الضغوط والمتغيرات العالمية والاقليمية قد دفعت نحو تشجيع المبادرات التطوعية ، والتى أصبحت تدرك كآلية يمكن أن تسهم فى

تحقيق التغيير . والجمعيات الأهلية فى العالم العربى ، تدرك بدورها التغيرات العالمية كماتدرك التغيرات الاقليمية ، وظروفها الخاصة المجتمعية . وقد أدى ذلك إلى تعامل بعض هذه المنظمات مع المتغيرات الجديدة ، والاستفادة من الامكانيات المتاحة ، لحل مشكلات اقتصادية واجتماعية تواجهها . وبدا أن الفقر و" مأزق التنمية " هو أهم القضايا على جدول أعمال المنظمات الأهلية، ومن ثم عملت كآلية تواجه بها مثل هذه القضايا . وفى أقطار عربية أخرى بدت هذه المنظمات كقناة لمشاركة المواطن، وتحقيق ديموقراطية على المستويات المحلية الشعبية من خلال منظمات ذات جذور شعبية تواجه مشكلات هذه المجتمعات . إلا أن تدفق المعونة الاجنبية إلى بعض المنظمات الأهلية قد خلق اشكالية مهمة وهى مدى استجابة هذه المنظمات لاولويات قد يفرضها المانح الاجنبى ، وتختلف عن الاولويات الواقعية للمجتمع . كما آثار تدفق التمويل الاجنبى قضية الاعتماد على الذات والقدرة على تدبير الموارد على المستوى المحلى .

ثانيا: التحديات والعقبات التى تواجه القطاع

من جملة المناقشات السابقة التى تضمنها هذا العمل ، واستنادا على الكتابات المتوافرة حول الموضوع ، والزيارات الميدانية واللقاءات الشخصية التى أجراها الباحث ، يمكن أن نوجز التحديات والعقبات التى تواجه القطاع الأهلى فى المنطقة العربية على النحو التالى :

١ ـ توافر نظام دقيق للمعلومات ، فاذا غابت الاحصاءات والمعلومات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة والمنظمات الأهلية من جهة اخرى ، يصبح من الصعب انطلاق القطاع الثالث نحو مستقبل أفضل . وقد تبين لنا قصور نظام المعلومات طوال مراحل إعداد وكتابة هذه الدراسة، والأهم من ذلك غياب تصنيف دولى أو اقليمى موحد للمنظمات التى يضمها هذا القطاع ، مما يخلق صعوبات كثيرة فى محاولة تقييم أداء القطاع . وقد عبر أحد قيادات هذا القطاع عن مشكلة غياب نظام المعلومات والاحصاءات والدراسات ، بقوله ": من المؤسف انه على الرغم من وجود قطاعات مختلفة عاملة فى الميدان الاجتماعى ، إلا أن ما يتوفر لديها من معلومات او احصائيات هى فى حدها الأدنى، حتى انها تفتقر إلى أبسط الأمور . وغياب

المعلومات أو محاولة تجنب دراسة الظواهر الاجتماعية قد انعكس على قناعات العديد من الرسميين الذين لايستطيعون تصور أن هناك مشكلة فقر أو أن هناك مشكلة إعاقة بهذا المستوى الذى نتحدث عنه .. ويقينا أن غياب المعلومات هو الكارثة الاولى التى يعيشها العمل الاجتماعى بشقيه الرسمى والشعبى (٨٥) ".

٢ ـ مشكلات وتحديات ترتبط بالعلاقة بين القطاع والحكومة ، من أبرزها أن الرقابة والمتابعة من جانب الحكومة تأخذ شكلا بيروقراطيا يعوق العمل ، واحيانا ما يؤثر على استقلالية المنظمات الأهلية ، وأحيانا أخرى ما تأخذ العلاقة بين الطرفين أشكالا تنافسية وليس تكاملية ، مما يثير توترا فى مناخ العمل . كما أن هناك ضرورة لتعديل التشريعات التى تتعلق بنشاط وتأسيس وفعاليات هذه المنظمات ، وهو ما يرتبط فى المقام الأول بارادة الحكومة وإدراكها للمشكلات والأولويات ولمدى ضرورة التغيير . وهناك تحد آخر يرتبط بطبيعة العلاقة بين القطاع والحكومة ويتمثل فى تحقيق مشاركة هذه المنظمات فى عملية صنع السياسة بهدف الاستفادة من الجمعيات الأهلية وعملها فى الميدان . وفى ضوء ما سبق يعتبر تحقيق الاستقلال الذاتى لهذه المنظمات أحد التحديات التى تواجهها ، خاصة وأنه يصعب تعميم طبيعة العلاقة بين المنظمات والحكومة ، فهى تبدو فى اطار نفس الظروف مختلفة ومتفاوته . ويمكن أن نعبر عن ذلك بمتصل يقع فى طرفه الاول مجموعة من المنظمات الأهلية التى تفتقد استقلالها الى حد كبير ، ويدمج البعض منها وظيفيا مع الدولة . اما الطرف الاخر من " المتصل " فتقع عليه مجموعة أخرى من المنظمات التى تتمتع باستقلالها الذاتى . وبين الطرفين تتوزع باقى المنظمات لتقترب من الاستقلال الذاتى أو الاندماج . وتشغل هذه القضية حيزا رئيسيا من اهتمام الرأى العام والمتخصصين .

٣ ـ مشكلات وتحديات ترتبط بالمنظمات الأهلية : تتعدد هنا هذه المشكلات والتحديات، ومن الممكن إيجازها فيما يلى:

- تحقيق التنسيق بين المنظمات ودعم التعاون فيما بينها ، خاصة تلك التى تنشط فى مجال واحد وبحيث يكون ذلك خطوة نحو استخدام الموارد المتاحة (المادية والبشرية) بأكبر كفاءة ممكنة . وقد يتطلب ذلك فى بعض الأقطار(مثل لبنان وأقطار الخليج العربى وتونس) تأسيس هيئات تنسيقية تضطلع بتنفيذ ذلك . أو قد يتطلب الأمر فى

أقطار عربية أخرى تتوافر بها هذه الهيئات بالفعل (مصر والاردن) إعادة النظر فى هيئات التنسيق الجغرافية والنوعية القائمة بالفعل ، وتطويرها وتوفير الامكانات والسلطات لها حتى تتمكن من العمل بفعالية . وهناك مستوى آخر من التنسيق وهو الاقليمى العربى ، برزت الحاجة إليه فى السنوات الأخيرة ، فى إطار نظام عالمى يشهد تكتلات حكومية وغير حكومية . ولأن قضية التنسيق على المستوى العربى من خلال اتحادات أو هيئات أو ما يعرف باسم " المظلة " ، تواجه حساسيات وتحفظات من جانب بعض المنظمات العربية غير الحكومية ، فإن هناك آليات أخرى تتبناها بعض المنظمات التى تعمل على المستوى العربى من ذلك لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية . ويستند عملها على عدة محاور ، أولها تبنى مشروع للتطوير الإدارى والبناء المؤسسى لتدريب العاملين والمتطوعين بالجمعيات فى الأقطار العربية . وثانيها خلق جماعة علمية أكاديمية عربية توفر البحوث والدراسات الأساسية لهذا القطاع ، وثالثها تطوير شبكة إقليمية عربية من المنظمات غير الحكومية ، للمشاركة الايجابية فى المحافل العربية والدولية.

- مشكلة تعبئة المتطوعين وتدبير الموارد: تمثل مشكلة تدبير الموارد البشرية والمادية تحديا آخر يواجه الجمعيات الأهلية فى أغلب الأقطار العربية ، وذلك بدرجات متفاوتة . ففى الأقطار التى لا تشهد مشكلة تدبير الموارد المادية (مثال منطقة الخليج العربى)، هناك مشكلة فى حفز المواطنين على المشاركة والتطوع . بينما فى أقطار أخرى قد تكون مشكلة تدبير الموارد لها الأولوية (حالة مصر)، دون إغفال مشكلة المتطوعين ... وهكذا هناك درجات مختلفة فى حدة مشكلة تدبير الموارد البشرية والمادية من قطر الى آخر ، وأيضا من منظمات الى أخرى داخل نفس القطر . ومن المؤكد أن المواجهة الفعالة لهذا التحدى تستلزم أولا تطوير البناء الإدارى والمؤسسى للمنظمات وتستلزم ثانيا توعية للمواطنين من خلال أجهزة الاعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ، وتستلزم ثالثا العمل على تطوير مهارات تدبير الموارد لمواجهة أزمة التمويل سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الاقليمى والعالمى.

ـ مشكلة الإدارة الذاتية الديموقراطية للمنظمات الأهلية : تبرز مشكلة الممارسة الديموقراطية داخل المنظمات من عدة زوايا ، أولاهما وجود قيادات تاريخية لهذه المنظمات تستمر لفترات طويلة دون توفير الفرصة لقيادات شابة جديدة ، وهو ما يؤثر سلبا على عملية التواصل بين الأجيال ويخلق الشعور بالاحباط لدى الشباب . وثانيتها عملية صنع القرار داخل هذه المنظمات ، والتى تتم فى أحوال كثيرة بشكل فردى وليس جماعيا . وبالتالى هناك قصور فى مؤسسية صنع القرارات التى تتعلق بإدارة برامج ونشاطات هذه المنظمات ، على الرغم أن القوانين العربية تحدد ضمانات لعقد الجمعيات العمومية والعلاقة بينها وبين مجالس الإدارة. ومع ذلك هناك فجوة بين الواقع وبين القوانين هذه .

ـ احترام ميثاق الشرف الاخلاقى للمنظمات الأهلية: هناك أبعاد قيمية واخلاقية تكمل الأبعاد الإدارية والمؤسسية ، وهى تتعلق بالقيم الأساسية التى ينبغى احترامها فى إطار العمل الاجتماعى ونشاط القطاع الثالث على وجه العموم . إن هذه القيم تحدد علاقة المنظمات بعضها بالبعض الآخر ، وعلاقتها بالمجتمع ، ثم أسلوب إدارة العلاقات داخل نفس المنظمة وبين قياداتها ، وكذلك بين المتطوعين والعاملين بأجر . هناك ضرورة للإتفاق الجماعى حول ميثاق اخلاقى Ethical Code ، يؤكد على القيم الأساسية التى يمكن أن تقود حركة المنظمات غير الحكومية ، خاصة فى مرحلة تتسع فيها نشاطات هذه المنظمات وتشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية من شأنها التأثير على القيم .

ـ مشكلة التوازن بين الريف والحضر: فتوزيع المنظمات الأهلية يشهد عدم توازن جغرافى بين الحضر والريف لصالح الحضر ، هذا على الرغم من احتياج الريف الى خدمات هذه المنظمات . فنسبة السكان تحت الفقر فى بعض الاقطار العربية (مصر، الاردن ، الصومال، السودان ، اليمن) أعلى فى الريف عنها فى الحضر . كما أن نسبة الأمية والحصول على الخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية هى أقل فى الريف العربى عن الحضر . وبالتالى ينبغى أن تحدث مواجهة لقضية عدم التوازن ، فى فعاليات المنظمات الأهلية ، بين

الحضر والريف .

٤ ـ تحديات ومشكلات مصدرها المجتمع: من أبرزها قضية إنحسار أو تراجع المتطوعين ، وهى الاخرى قضية ذات بعد عالمى ، ظهرت تحت ضغط الحياة اليومية وتعقدها من جانب وبسبب نظم وشروط التطوع من جانب آخر . يرتبط بذلك ضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية وهى فى جانب منها محصلة للثقافة السياسية والاجتماعية ، ولادراك دور الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسى . وأخيرا فإن هناك مشكلة ذات طبيعة خاصة تبرز فى بعض مجتمعات الخليج العربى (مثل حالة قطر) حيث كان للتمايز الاجتماعى وطبيعة التكوين الاجتماعى والثقافى آثاره على ضعف المنظمات الأهلية ومحدوديتها . وفى لبنان حيث تطرح مخاوف عن تراجع هذا القطاع بعد انتهاء فترة المحنة الطويلة ، بسبب انكماش الموارد التى كانت تدعمه ويحصل عليها من الداخل والخارج .

هذه التحديات والمشكلات جميعا ، تتوقف عملية مواجهتها على كل من المنظمات الأهلية والدولة معا ، كما تتوقف على إمكانية استقطاب شرائح عديدة فى المجتمع للعمل فى مجالات وميادين نشاط القطاع الثالث ومن أهم هذه الشرائح النساء والشباب . تتوقف مواجهة هذه التحديات أيضا علياإحداث تغيير قيمى وثقافى فى المجتمعات العربية ، يؤكد على قيمة المشاركة من خلال هذا القطاع ، وقدراته على الاسهام فى التنمية .

ثالثا: العناصر الايجابية التى توفر انطلاق القطاع الأهلى

اتسم القطاع الأهلى فى الخمس سنوات الأخيرة – على وجه الخصوص – بمرونة أكبر فى الاستجابة لمشكلات واحتياجات السكان فى بعض الأقطار العربية عامة ، وهو ما يمثل أحد الأبعاد الايجابية فى صياغة رؤيتنا للمستقبل القريب لهذا القطاع . وقد برز ذلك على وجه الخصوص فى الأقطار التى تشهد ما يعرف باسم " سياسات الاصلاح الهيكلى " للاقتصاد القومى ، حيث أدى التغير فى توجهات السياسة الاقتصادية واتباع إجراءات صارمة من جانب الحكومات لضغط الانفاق العام ، إلى تقدم القطاع الأهلى لسد الثغرات فى أداء السياسات العامة ، كما أدى إلى اهتمام منظمات هذا

القطاع بالفقراء والفئات الأقل حظا فى المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن الأقطار العربية التى شهدت ، أو لاتزال تشهد ، ظروفا استثنائية مثل الحروب والكوارث الطبيعية ، فقد أبرز القطاع الأهلى فيها درجة عالية من المرونة فى الاستجابة للمشكلات والاحتياجات المتغيرة ومن ثم فقد ظهرت فى منطقتنا العربية المئات من الجمعيات الأهلية التى تسعى نحو التعامل مع ضغوط المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما أن جمعيات أخرى – كانت قائمة من قبل – قد اتجهت هى الأخرى نحو الاستجابة للمتغيرات الجديدة والتعامل معها .

ومن ناحية أخرى فإنه لاشك أن استناد القطاع الأهلى على تقاليد راسخة تعود إلى القرن التاسع عشر ، تشجع على التضامن والتكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع ، وذلك انطلاقا من مبادىء الدين ، يوفرهوالآخر بعدا ايجابيا فى رؤيتنا لمسار القطاع الأهلى فى المستقبل القريب .

ولا يمكن إغفال ملامح التغير فى سياسات بعض الحكومات العربية إزاء القطاع الأهلى ، والمنظمات الأهلية التى يضمها . ففى إطار تشجيع مشاركة المواطن فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتخفيف من الأعباء الضخمة على هذه الحكومات ، برز خطاب سياسى (فى مصر ، الاردن ، تونس ، لبنان ...) يشجع ويدعم دور القطاع الأهلى . وفى بعض الأقطار(تونس على سبيل المثال) حدث تغيير فى قانون الجمعيات الأهلية ، وفى أقطار أخرى (مصر والأردن) يطرح على الساحة وبقوة ضرورة تغيير الإطار القانونى ، وهناك من الدلائل ما يشير الى تحقيق التغيير . كذلك فقد برزت أخيرا ملامح تعاون وتنسيق – أقوى من ذى قبل – بين بعض الحكومات العربية والجمعيات الأهلية ، انعكس على الموارد المخصصة لدعم الجمعيات من جانب الحكومات والتوسع فى الموافقة على إشهار وتسجيل الجمعيات ، والتصديق على اتفاقيات بين هذه الحكومات ودول ومنظمات دولية أجنبية للدعم المالى والفنى للجمعيات الأهلية .

وفى بعض الأقطار العربية نلمس «بذورا جنينية» لحركة المنظمات غير الحكومية ، سواء فى تكوين شبكة اتصالية تنسيقية بينها (مصر ، ولبنان ، وتونس ...) أو فى التعاون والمشاركة فى تنفيذ مشروعات طموحة ، أو فى ميلها نحو الاسهام بفعالية فى المحافل والمؤتمرات العالمية. وأخيرا فإن قضايا

الجمعيات الأهلية قد أصبحت فى كثير من المجتمعات العربية محورا لإهتمام الرأى العام ، وذلك بشكل لم يكن قائما من قبل ، وفى مجتمعات عربية أخرى دخلت قضايا الجمعيات ساحة البرلمان لأول مرة (حالة مصر) وأصبحت محلا للضغط على الحكومة نحو التغيير .

إن محصلة هذه العوامل معا ، تؤكد أن هناك عناصر إيجابية تتوافر للقطاع الأهلى ، وتسمح لنا بالقول أن تغييرا ملحوظا وفعالا سوف يشهده المستقبل القريب .

رابعا: تفاعل القطاع مع التغيرات المجتمعية

يمكن القول بصفة عامة ، أن هذا القطاع قد حقق درجة عالية من التفاعل مع المتغيرات التى لحقت بالمجتمعات العربية ، سواء تلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو السياسية . ويتضح ذلك من مراجعة التطور فى حجمه وفى أنماط نشاطاته ، فهى تعكس ادراكا من جانبه ، للاطار المجتمعى الذى تعيش فيه وتتفاعل معه . وهذا القطاع على وجه العموم – فى تجاوبه مع التغيرات المجتمعية – قد اتسم بالمرونة فى استجاباته ، وأحيانا ما كانت مرونته إزاء بعض القضايا والمتغيرات ، أسرع من استجابة الحكومات ، وأكثر فاعلية فى الوصول الى الفئات المحرومة .

ويمكن أن نستند على بعض الأمثلة المميزة ، والتى تلخص اقتراب الجمعيات الأهلية من المجتمع ومن قضاياه ، وقد سبق الإشارة لبعضها مدعما بالبيانات فى متن هذه الدراسة ، من أبرزها:

١ ـ نسبة عالية من هذه المنظمات تتوجه الى الطبقات الفقيرة اما من خلال منظمات خيرية (مساعدات نقدية وعينية) ، أو من خلال منظمات تنموية (توفير فرص التأهيل والتعليم والتدريب وفرص العمل) . ويعكس ذلك إدراك من جانب هذه المنظمات لتفاقم مشكلة الفقر فى بعض الأقطار العربية التى تعانى من ضغوط وتحولات فى سياساتها الاقتصادية .

٢ ـ توجه قطاع كبير من المنظمات نحو تقديم خدمات فى مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ، واتجاه هذا القطاع نحو النمو فى الحجم والنشاط ، هو مؤشر آخر لإدراك هذه المنظمات للتغيرات فى المجتمع وفى السياسات العامة . فالمجالات سابقة الذكر تمس الاحتياجات الأساسية

Basic Needs من جانب ، كما ان سياسات الحكومة –بفعل متغيرات اقتصادية واجتماعية – قد اتجهت نحو خفض انفاقها مما أثر بالسلب على اشباع هذه الاحتياجات .

٣ ـ استجاب القطاع للتغيرات القيمية فى المجتمعات العربية ، فاتجهت بعض المنظمات الأهلية نحو الاهتمام ببعض القضايا التى تشكل فيها الثقافة أبعادا أساسية . من ذلك الاهتمام بالدفاع عن حقوق المرأة ومشاركتها ، والاهتمام بالمسنين ، وبالمعاقين .

٤ ـ ان استجابة القطاع للظروف الاستثنائية التى تمر بها بعض الاقطار العربية سواء حروب أو كوارث طبيعية (لبنان ، فلسطين ، السودان) ، هو مؤشر آخر لتفاعل القطاع الثالث مع التغيرات المجتمعية . فالمنظمات العاملة فى الضفة الغربية وغزة تتوجه فى الفترة الحالية نحو الاستعداد لبناء الاساس للدولة الفلسطينية .

٥ ـ توافر عشرات من المنظمات الأهلية التى تدافع عن حقوق الانسان ، وذلك فى مصر ولبنان وتونس والاردن والمغرب واليمن وغيرها ، يكشف ايضا عن إدراك ووعى من جانب القطاع الثالث ككل للتعامل مع القضايا السياسية أيضا .

٦ ـ الاهتمام من جانب المنظمات الأهلية بالبيئة وقضايا السكان ، يعكس هو الآخر إدراكا واعيا من جانبها لدورها من ناحية ، ولطبيعة التغيرات المجتمعية التى تتعامل معها من ناحية أخرى .

٧ ـ ظهرت مبادرات من جانب بعض المثقفين والمهنيين العرب ، لتأسيس منظمات هدفها " التنوير الثقافى " للمجتمع ، والدفاع عن الحريات، وقد كان ذلك رد فعل للحركة الاسلامية الأصولية فى بعض الأقطار العربية ، من أمثلتها جمعية النداء الجديد ، وجمعية التنوير وجمعية المرأة الجديدة فى مصر كذلك تزايد ميل البعض لتأسيس منظمات لا تهدف الى الربح ، تتبنى أهدافا ثقافية وعلمية وتنويرية ، استنادا على قانون الشركات المدنية .

إن هذا الإدراك والتجاوب للتغيرات الاجتماعية ، هو بمثابة إضافة للأبعاد الايجابية المبشرة ، التى توفر مقومات نجاح القطاع الثالث فى الغد القريب ، فى المنطقة العربية .

خاتمة

تمر الجمعيات الأهلية، فى العالم العربى، بمرحلة انتقالية حاسمة بفعل عدد من المتغيرات الإقليمية والعالمية . فعلى المستوى الاقليمى، تدرك أغلب الأقطار العربية أهمية هذه المنظمات وقدراتها كقناة تدعم مشاركة المواطنين ، وتتوجه إلى احتياجات المجتمع ، وتسد الفجوات فى أداء السياسات العامة . وقد أسهم فى ذلك الإدراك المتنامى - لدى الحكومات ولدى المجتمعات - للتغيرات السياسية والاقتصادية التى تشهدها أغلب الأقطار العربية، سواء الغنية أو الفقيرة. فسياسات الإصلاح الاقتصادى وضغط الإنفاق العام ، قد أدت إلى تهميش بعض فئات المجتمع وإلى الحرمان من بعض الخدمات الأساسية التى اعتادت الحكومات العربية تقديمها للمواطن . وفى إطار تشجيع القطاع الخاص - الهادف للربح وغير الهادف للربح - طرحت أهمية القطاع الثالث (إلى جانب الدولة والقطاع الخاص)، باعتباره أحد الحلول لمواجهة الأزمة الاقتصادية . وبالتالى أصبح المناخ مهيئا أكثر لتشجيع ودعم القطاع الثالث، وهو ما أكد عليه الخطاب السياسى الرسمى فى بعض الأقطار العربية (مصر، تونس، المغرب ، الأردن، لبنان) .

وقد كان أيضا للتوجهات الديموقراطية التى تبنتها بعض الأقطار العربية ، أثر على تهيئة المناخ السياسى والاجتماعى ، لصالح دور أكبر للمنظمات الأهلية. وفى الأقطار الأخرى التى لم تشهد تحولات ديموقراطية

أساسية ، بدت هذه المنظمات كقناة لتعبير بعض القوى الاجتماعية والاقتصادية عن توجهاتها ، وكقناة لمشاركتها فى السلطة حتى لو كان من خلال العمل الاجتماعى (أقطار الخليج العربى).

وبالإضافة إلى هذه المتغيرات الإقليمية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - فإنه لايمكن إغفال دور المتغيرات العالمية ، التى لعبت دوراً ضاغطا غير مباشر لتهيئة المناخ لدعم المنظمات الأهلية على وجه العموم. ففى إطار اتصال عالمى مفتوح ، أتيحت للمنظمات العربية فرصة تبادل الخبرات وفرص التعاون المباشر مع المنظمات العالمية الحكومية التى تقدم لها الدعم (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة)، ومع المنظمات الدولية غير الحكومية . وقد تم هذا التعاون أو الدعم من خلال المؤتمرات ، والمشروعات المشتركة ، والتمويل، والدعم الفنى .. وغير ذلك .

وفى إطار كل هذه المتغيرات ، برزت مؤسسات عربية تدعو الى التنسيق على المستوى العربى ، بين المنظمات غير الحكومية ، وتدعم المشاركة العربية من جانب هذه المنظمات فى المحافل الدولية . وبرزت مؤسسات أخرى لتقديم العون المادى والفنى لمشروعات التنمية ، التى تقوم بها بعض المنظمات العربية ، واتسع نطاق تمويل بعض المؤسسات المالية والتجارية لدعم مشروعات هذه المنظمات ... وكلها مؤشرات تسمح بالتنبؤ بأن المستقبل سوف يشهد دورا أكثر فاعلية للقطاع الثالث ، وأن هناك أنماطا جديدة من المنظمات سوف تتبلور إسهاماتها بشكل أقوى فى المستقبل ، منها على سبيل المثال: المنظمات العاملة فى مجال التنمية والبيئة وحقوق الإنسان، والمنظمات التنويرية الثقافية التى تدعم الحقوق والحريات الليبرالية. يمكن أيضا التنبؤ بأن المستقبل سوف يشهد قدرا أكبر من المؤسسية لهذه المنظمات ، وقدرا أكبر من التنسيق والتحالف فيما بينها على المستوى القطرى وعلى المستوى الإقليمى . وفى الأجل الطويل ، سوف تؤثر عملية التحول الديموقراطى على أداء المنظمات ، كما ستؤثر هذه المنظمات فى عملية التحول ذاتها ... هناك عملية تفاعل بين المتغيرات التى ترتبط بالتحول الديموقراطى وبين هذه المنظمات التى تشكل أحد أركان المجتمع المدنى ... وانعكاسات هذا التفاعل لن تتوقف عند حدود كل قطر ، وإنما ستمتد إلى المنطقة ككل ، وهو أحد الدروس التاريخية المستفادة من دراسة

تطور هذا القطاع .

ومن المؤكد أن هذه الاتجاهات العامة التى تحكم رؤيتنا للمستقبل ، سوف تختلف فى اتساعها وتأثيرها من قطر إلى آخر ، وفقا لخصوصيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولكن يبقى ماهو مشترك فيما بينها ، والذى يسمح لنا بطرح رؤية مستقبلية للمنطقة ككل .

لقد كشفت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج الهامة ، بعضها يعكس الاتجاهات العامة المشتركة بين الجمعيات الأهلية فى العالم العربى ، وبعضها الآخر يعكس خصوصية بعض المناطق أو بعض الأقطار . وقبل أن نقوم بتلخيص هذه النتائج ، من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات ، والتى تذكرنا بطبيعة هذا العمل والصعوبات الأساسية التى تواجه دراسة هذا الميدان.

١ ـ إن هذه الدراسة هى جزء من عمل أكبر له صفة عالمية ، إذ أن هناك دراسات – تنشر فى نفس التوقيت تقريبا – عن القطاع الثالث فى كل منطقة من مناطق العالم (آسيا ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية ، أوروبا ، الولايات المتحدة الامريكية وكندا ..) ، وبالتالى فإن دراسة الجمعيات الأهلية فى العالم العربى هى جزء من مشروع عالمى ، قامت به " منظمة التحالف العالمى من أجل مشاركة المواطن " والمعروفة باسم CIVICUS . كما يصاحب نشر الدراسات الإقليمية ، مؤلف ضخم – ينشر باللغتين العربية والانجليزية – حول القطاع الثالث في كل مناطق العالم .

٢ ـ من المهم أن نأخذ فى اعتبارنا طبيعة القارىء أو المتلقى لهذا العمل ، لأن ذلك قد انعكس على اسلوب الدراسة التى بين ايدينا ومنهجية تناول الموضوع . تتوجه هذه الدراسة إلى الجماعة الأكاديمية من جانب وإلى الممارسين والعاملين والمهتمين بالقطاع الأهلى من جانب آخر . ولذا لم يكن مطلوبا الاستغراق فى بعض التفاصيل خاصة التى ترتبط بتقييم الادبيات والنظريات أو التى ترتبط بقضية المفاهيم . وقد اعتمدت الدراسة على المفهوم المتداول واقعيا وقانونيا ، وهو "الجمعيات الأهلية " ، كما استخدمت تعبير القطاع الثالث أحيانا ليعبر عن القطاع الأهلى العربى ، الذى يعكس مبادرات أهلية تطوعية منظمة غير هادفة إلى الربح .

٣ ـ اعتمدت منهجية الدراسة على مسح الأدبيات المتوافرة التى تضم بحوثا ودراسات حول الجمعيات الأهلية العربية وتقارير بعض هذه المنظمات

والتقارير الرسمية الصادرة عن نشاط هذا القطاع . كما اعتمدت على أسلوب المقابلات الشخصية مع رموز القيادات العربية النشطة فى هذا المجال ، وذلك فى بعض الأقطار(مصر ، لبنان ، الأردن ، تونس ، المغرب) . وقد مكنت هذه المنهجية من توفير بيانات أساسية حول ملامح القطاع الأهلى العربى ، واستكمال الثغرات من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية . ومع ذلك تبقى هناك صعوبات أساسية تعترض العمل فى هذا المجال ، من أهمها نقص الاحصاءات والبيانات ، وتناقضها وضعف مصداقيتها أحيانا ، وكذلك غياب المعلومات عن بعض الأبعاد الهامة لتطوير مثل هذه الدراسات . مثال ذلك عدم توفر بيانات ومعلومات حول اسهام هذا القطاع فى الاقتصاد السياسى فى أغلب الأقطار العربية ، وعدم توفر بيانات حول إسهام القطاع الأهلى العربى فى توفير فرص عمل ، وفى بعض الاقطار لا تتوفر بيانات عن حجم المستفيدين أو عدد المتطوعين أو حجم العاملين فى هذا القطاع .

وفيما يلى نعرض للنتائج الأساسية للدراسة، والتى تتمثل فيما يلى:

١ ـ نتائج تتعلق بقضية المفاهيم والتصنيف .
٢ ـ نتائج ترتبط بالعلاقة التفاعلية بين البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل مجتمع وبين ملامح الجمعيات .
٣ ـ نتائج تلقى الضوء على العلاقة بين الجمعيات – كمؤسسات للمجتمع المدنى – والدولة .
٤ ـ نتائج تمس محور العلاقة بين الجمعيات والمجتمع .
٥ ـ ملامح الاستمرار والانقطاع .

قضية المفاهيم والتصنيف

إذا كانت الأقطار العربية تستخدم مفهوم الجمعيات الأهلية ، على المستويين القانونى والفعلى (فى الممارسات اليومية) ، فإن مشكلة المفاهيم والتصنيف تبدأ فى الظهور والتصاعد ، حين نراجع مكونات أو مضامين هذه الجمعيات من ناحية ، وحين نتعامل مع البيانات والإحصاءات الرسمية من

ناحية أخرى . فالجمعيات والمؤسسات الخاصة (وأحيانا ما تسمى جمعيات النفع العام أو جمعيات الصفة العامة)، تختلف مضامينها فى بعض الاقطار . فالجمعيات التعاونية قد تشكل أحد الأركان الأساسية للمفهوم فى بعض الأقطار (حالة اليمن على سبيل المثال)، بنيما هى خارج دائرة هذا المفهوم تماما فى حالات أخرى (مصر ولبنان والأردن) كما أن الجماعات المهنية قد تكون أحد أنماط الجمعيات الاهلية فى بعض الأقطار العربية فى (منطقة الخليج العربى) ،وينطبق عليها قانون الجمعيات ، بينما هى خارج هذه الدائرة ولها قوانينها المستقلة فى أقطار ومناطق أخرى مثل مصر والسودان والمشرق العربى عامة .. وهكذا نلحظ اختلافات فى مكونات أو وحدات قطاع الجمعيات الأهلية ، ينعكس على البيانات والاحصاءات وعلى مجال تطبيق قوانين الجمعيات . من هنا أيضا تبرز مشكلة تصنيف مكونات القطاع الأهلى، والاتفاق على " تيبولوجية" للتعرف على الأنماط المختلفة التى يضمها هذا القطاع .

ومن ناحية أخرى فإن القوانين العربية تتعامل مع الجمعيات والمؤسسات الخاصة " كحزمة واحدة " ، بحيث لا توجد مكانة قانونية مستقلة تميز بعض أنماط النشاط الأهلى ، من ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية الخاصة ومؤسسات وصناديق التمويل القطرية التى تدعم هذا النشاط الأهلى يضاف الى ذلك ظهور جمعيات أهلية غير مسجلة وفقا لقانون الجمعيات ، وانما وفقا لقانون الشركات المدنية (حالة مصر مثلا) وذلك لتجنب الإجراءات القانونية المعقدة التى تسمح بتسجيل الجمعية وفقا للقانون .

بهذا الصدد تنشأ صعوبات أمام الباحث لكى يتمكن من التفرقة بين الأنماط المختلفة سابقة الذكر، ولكى ينجح فى صياغة معايير محددة لكل نمط وتطبيقها فى الواقع ، كما تبرز صعوبات عملية فى المقارنة بين أوضاع الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية .

التفاعل بين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين ملامح الجمعيات

كشفت الدراسة عن أن هناك مجموعة من المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، يؤدى تفاعلها معا إلى صياغة ملامح

محددة للجمعيات الأهلية سواء من حيث الحجم أو طبيعة الدور أو الفاعلية أو أنماط التنظيمات السائدة . وبالتالى فإن حديثنا عن ملامح عامة لهذا القطاع، ينبغى ألا يحجب رؤية الاختلافات بين الجمعيات الأهلية من قطر الى آخر أو من منطقة إلى أخرى .

هناك اختلاف فى المتغيرات الاقتصادية مثل متوسط دخل الفرد ، وحجم الناتج القومى ، ودور الدولة ودور القطاع الخاص ، تؤثر على صياغة ملامح الجمعيات . فالمشكلات والتحديات الاقتصادية التى ترتبط بمجموعة من الأقطار العربية مثل مصر والأردن ولبنان وتونس والمغرب، والتى دفعت الى تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادى وتوقيع إتفاقية مع صندوق النقد الدولى، قد انعكست على قطاع من الجمعيات يسعى إلى التعامل مع الفقراء والمهمشين اجتماعيا واقتصاديا ، كما أدت هذه المتغيرات إلى بروز أنماط جديدة من الجمعيات لم تكن قائمة من قبل ، من ذلك جمعيات تهدف إلى توفير التدريب والتأهيل وخلق فرص عمل ، أو جمعيات للمشروعات الصغيرة. ومن ناحية أخرى فإن دور دولة الرعاية فى أقطار الخليج العربى ، والتى توفر الخدمات الصحية والتأمينات الصحية والاجتماعية لمواطنيها ، قد أدى إلى شبه غياب للجمعيات التى تهتم بتقديم الخدمات الصحية . بينما هذا النمط الأخير من الجمعيات له أهمية كبيرة فى حالة أقطار أخرى مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب .

كشفت الدراسة أيضا عن أن المتغيرات السياسية وطبيعة النظام السياسى ، تلعب هى الأخرى دورا محوريا فى تشكيل ملامح القطاع الأهلى . ففى الأقطار التى تشهد تحولا ديموقراطيا ، يميل حجم الجمعيات نحو النمو المضطرد ، كما تتنوع أنماط نشاط الجمعيات فيها لتمتد الى قضايا سياسية (الديموقراطية وحقوق الانسان) .. بينما فى الأقطار ذات النظم السياسية المحافظة فإن اتجاه نمو الجمعيات فيها غير ملموس ، وحجم هذا القطاع فيها محدود إلى درجة كبيرة (مثال أقطار الخليج العربى) .. وبسبب القيود القانونية والفعلية ، فإنه تغيب بعض مجالات نشاط المنظمات الأهلية مثل منظمات حقوق الإنسان والتنظيمات الدفاعية فى مجال المرأة. ومن ناحية أخرى فقد تبين من الدراسة أن طبيعة القوى السياسية السائدة تنعكس على الجمعيات ، وأهم نموذج لها هو انعكاس تنامى القوى الإسلامية على الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية ، وكذلك طبيعة النخبة القائدة للقطاع

الأهلى عامة .

وأخيرا فإن هناك تفاعلا بين المتغيرات الثقافية والاجتماعية التى تميز طبيعة المجتمعات العربية ، وبين ملامح الجمعيات الأهلية . فهناك انعكاسات لاختلاف الدين ثم اختلاف الطوائف الدينية على أنشطة وأنماط عمل الجمعيات ، حيث يبرز حرص كل الأطراف على تأسيس جمعيات أهلية لخدمة مصالحهم وخدمة الدعوة الدينية . كما يبرز فى بعض الأقطار (خاصة فى منطقة الخليج العربى) تأثير الأقليات على بنيان القطاع الأهلى، فالمهاجرين من دول جنوب شرق آسيا مثلا لديهم تنظيماتهم الخاصة لتقوية العلاقات فيما بينهم . وأحيانا ما يؤثر هذا العامل – الخاص بالأقليات – سلبا على قيمة العمل التطوعى وإمكانات المشاركة (حالة قطر) .

يدخل فى هذا الإطار أيضا مشاركة المرأة فى ميدان العمل الأهلى وقيم المشاركة السياسية السائدة سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل ... وكلها متغيرات تتفاعل معا لتصيغ فى النهاية ملامح القطاع الأهلى .

نتائج تتصل بطبيعة العلاقة بين الجمعيات والدولة

إن طبيعة هذه العلاقة – ومنذ القرن التاسع عشر – تتردد ما بين التعاون والصراع الخفى أحيانا والواضح فى أحيان أخرى ، هى علاقة ما بين المجتمع المدنى والدولة يشوبها عدم الثقة وينعكس ذلك على طبيعة القوانين المنظمة لتأسيس ولنشاط الجمعيات الأهلية فى أغلب الأقطار العربية . فالقانون هو أداة أساسية لتحقيق رقابة الدولة على الجمعيات ، و أحيانا للهيمنة على نشاطها . وأغلب القوانين العربية الخاصة بالجمعيات تفرض رقابة على تأسيس الجمعيات ، ثم رقابة على نشاطها ، وتتمتع الدولة بحق حل الجمعيات أو دمجها دون أن يكون ذلك من سلطة القضاء ، بل من سلطة الجهة الإدارية المختصة .

وفى السنوات الخمس الأخيرة بدت عدة دلائل تشير إلى تغيير سياسات الحكومة إزاء الجمعيات الأهلية ، فقد أصبحت هذه التنظيمات آلية لإدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى ظهرت قدراتها فى التخفيف من بعض أعباء الحكومات . لقد حدث تغير جزئى فى الخطاب السياسى الرسمى لبعض الحكومات العربية فيما تعلق بالجمعيات ، وحدثت تعديلات جزئية فى بعض القوانين ، وبرز اهتمام غير مسبوق من جانب

الرأى العام العربى فى بعض الأقطار ومن جانب البرلمانات بموضوع الجمعيات الأهلية .

العلاقة بين الجمعيات والمجتمع

تستمر جمعيات المساعدات الاجتماعية ، أو الجمعيات الخيرية فى دورها لدعم الفقراء ، لكى تمثل اتجاها عاما تاريخيا في كل الأقطار العربية إلا أنه قد حدث تغير من الشكل التقليدى لمساعدة الفقراء ماديا وعينيا ، إلى الشكل غير التقليدى الذى يعتمد على منهجية التدريب وتوفير فرص عمل منتج . كذلك فإن جمعيات الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة اجتماعيا ، تمثل هى الأخرى قنوات اتصال أساسية بين مؤسسات المجتمع المدنى هذه وبين المجتمع ، ومن ثم فإن وزن هذه الجمعيات يرتفع ضمن التشكيلة العامة لهذه التنظيمات .

وفى بعض الأقطار العربية حدث تصاعد ملموس فى وزن – حجم ودائرة نشاط – الجمعيات التى تقدم خدمات صحية للأطفال والأمهات ، ولمن يطلب الخدمة الصحية عامة . وقد لمسنا فى متن الدراسة تزايد عدد المنتفعين بهذه النوعية من الخدمة فى فلسطين ولبنان والأردن ومصر ، وبرزت عدة أسباب لتفسر ذلك من أهمها الظروف الاستثنائية فى فلسطين وغياب دور الدولة لفترة طويلة فى لبنان ، والتحول إلى سياسة القطاع الخاص فى مصر والاردن وبالتالى ارتفاع قيمة الخدمات الصحية .

وعلى الجانب الآخر هناك أزمة فى جمعيات التنمية ، وذلك بالرغم من زيادة نسبة هذه الجمعيات فى بعض الأقطار العربية (٢٥ ٪ فى حالة مصر) . لايزال مفهوم التنمية غير واضح فى نشاط هذه الجمعيات ، ولاتزال هناك صعوبات فى احتواء مشاركة المواطن . وبالتالى من المهم إبراز قيمة المنظمات القاعدية أو المنظمات ذات الجذور الشعبى Grass Rootes Organization ، وتوجيه الدعم لها لكى تضمن بين نشاطاتها ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ملامح الاستمرار والانقطاع فى عمل الجمعيات الأهلية

لقد أوضحت هذه الدراسة – خاصة فى بعدها التاريخى – الدور الحافز للدين منذ القرن التاسع عشر حتى هذه اللحظة .. وقد انعكس ذلك

على حركة تأسيس الجمعيات ونموها, وعلى تعبئة التمويل لهذا النمط من الجمعيات ، من خلال أموال الزكاة والصدقة . كما أن الأوقاف أو الأحباس كانت ولازالت مصدرا لدعم القطاع الأهلى وإثراء نشاطه . ويلاحظ أن هذه الجمعيات الدينية المنتشرة فى كل الأقطار العربية تستند على مفهوم شامل للنشاط يتم فيه إدماج الوظائف الدينية مع العلمانى[(دعوة دينية ، تحفيظ قرآن ، توزيع الصدقات على الفقراء ، خدمات صحية واجتماعية ...)

أوضحت أيضا هذه الدراسة أن أحد ملامح الاستمرار هو دور أو وزن المتغير الخارجى فى صياغة جانب من معالم القطاع الأهلى . ففى المرحلة الأولى لميلاد الجمعيات الأهلية كان التهديد الخارجى من الاستعمار والأقليات الأجنبية والبعثات التبشيرية ، عوامل ضاغطة ودافعة لحفز تطور الجمعيات وتصديها للتحديات الخارجية . وفى مراحل تالية فى القرن العشرين كان للبحث عن الهوية القومية وحمايتها من مصادر التهديد الخارجى ، انعكاساته على تطور القطاع الأهلى . وفى الوقت الحالى لايزال للقوى الخارجية – بشكل أو بآخر – تأثيراتها على صياغة ملامح جانب من القطاع الأهلى ، سواء من خلال تدفق الدعم الخارجى للجمعيات أو من خلال الانخراط فى شبكات دولية وإقليمية ، وعلى النحو الذى أشرنا إليه فى متن الدراسة .

من ملامح الاستمرار أيضا دور الجمعيات كنظام غير رسمى للضمان الاجتماعى ، فالجمعيات كانت ولاتزال نظاما للتكافل الاجتماعى يسير بشكل موازٍ لدور الدولة الرسمى . ويؤكد ذلك مراجعة وزن جمعيات المساعدات الاجتماعية فى النسيج الإجمالى لمنظومة الجمعيات.

إن إستجابة الجمعيات للظروف الاستثنائية والمتغيرة ، هو ملمح آخر من ملامح الاستمرار ، فهذه التنظيمات تتسم بدرجة عالية من المرونة الاستجابية فى مواجهة احتياجات ومشكلات متغيرة ، أو فى مواجهة الظروف الاستثنائية (كوارث بيئية وطبيعية ، حروب.. الخ) .

وإذا كان ما سبق يمثل ابرز ملامح الاستمرار فى نشاط الجمعيات الأهلية العربية ، فإنه يقابل ذلك بعض ملامح الانقطاع التى يهمنا الإشارة إليها . لعبت الجمعيات الأهلية العربية – تاريخيا– دورا فى إفراز النخب السياسية وبالتالى فقد كانت تعد من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية فى العالم العربى . هذا الدور قد تعرض للضعف إلى حد كبير فى

الفترة الحالية ، نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية .

كذلك فإن التطوع كقيمة وممارسة يتعرض الآن لمشكلات كثيرة ، خاصة لدى جيل الشباب ، وهو ما يمثل ملمحا آخر من ملامح الانقطاع فى الخبرة التاريخية للجمعيات .

يضاف إلى ذلك تضاؤل الدور الحالى للأوقاف أو الأحباس باعتبارها ممارسة إسلامية تشجع على عمل الخير وتوفر موارد ذاتية للجمعيات الأهلية .

يمثل ما سبق أبرز النتائج التى كشفت عنها دراسة الجمعيات الأهلية فى العالم العربى ، وهى تمثل خطوة أولى على طريق دراسة المجتمع المدنى، ولعلها تكون فاتحة لتطوير اهتمام الباحثين بهذا الموضوع الهام .

المراجع

---

١ ـ اعتمدت البيانات فى هذا الجزء على:

ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد، (صندوق النقد العربى، الكويت: ١٩٩٢)، ص ص ١١ ـ ٣٩ ن ص ٥٥.

ـ التقرير الاحصائى السنوى عن واقع الطفل العربى، (المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة: ١٩٩٢)، ص ص ١١ ـ ٦٤.

٢ ـ وفاء البابا، تقرير عن الجمعيات الأهلية فى لبنان (تقرير غير منشور، بيروت: ١٩٩٣)، ص ١٨.

٣ ـ Soliman Ali Bold and others, Local Non Governmental Sector in Sudan, A Critical Survey Unpublished Report: (Khartoum: 1992), p 88.

٤ ـ مؤشرات الرعاية الاجتماعية فى مصر، (وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة: ١٩٩٣)، ص ١٧٠.

٥ ـ د. رؤوفة حسين، تقرير عن الجمعيات الأهلية فى اليمن، (تقرير غير منشور، صنعاء: ١٩٩٣)، ص ٧.

٦ - Soliman Ali Bold, op.cit, 21.

٧ - د. المنصف وناس، «تاريخ العمل الأهلى فى المغرب العربى»، فى: بحوث ودراسات مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، (القاهرة: ١٩٨٩)، ص ٢٥١.

٨ - د. محمد عفيفى، الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩١)، ص ص ١٥ - ٢٠.

٩ - محمد عبد الرشيد، الطرق الصوفية والتنمية، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جمهورية مصر العربية: جامعة المنيا، ١٩٨٨).

١٠ - Amani Kandil, The Role of Islamic Non Profit Organizations in Egypt and Promoting the Caring Society, Spring Research Forum Working Papers, On Transmitting The Traditions of a Caring Society, The Independent Sector, (Texas: 1993), p.371.

١١ - د. نور فرحات، «المكانة القانونية للجمعيات الأهلية فى القوانين العربية»، فى: دراسات وبحوث مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، م. س. ذ، ص ٤٢٢.

١٢ - نفس المرجع، ص ص ٤١٩ - ٤٣٠.

١٣ - د. أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مصر، كتاب غير منشور، (القاهرة: ١٩٩٣).

١٤ - مقابلة شخصية مع أ. محمد بركات، مدير مؤسسات الرعاية الاجتماعية (بيروت: ٤ يوليو ١٩٩٣).

١٥ - د. رؤوفة حسين، م. س. ذ، ص ٧.

١٦ - د. سارة بن نفيس، حالة الجمعيات الأهلية فى تونس، (تقرير غير منشور، تونس: ١٩٩٣)، ص٩.

١٧ ـ د. باقر النجار، «الجمعيات الأهلية فى الخليج العربى»، فى: بحوث ودراسات ...، م. س. ذ، ص ص ٢٠٨ ـ ٢١٢.

١٨ ـ د. رؤوفة حسين، م. س. ذ، ص ٨.

١٩ ـ وفاء البابا، م. س. ذ، ص ٦.

٢٠ ـ Amani Kandil, Defining the Non Profit Sector in Egypt, The John Hopkins University, Institute for Policy Studies, Working Paper 10 (Baltimore: 1993), pp.2-3.

٢١ ـ سرى ناصر، «تاريخ العمل الخيرى فى دول المشرق»، فى: بحوث ودراسات ..، م. س. ذ، ص ص (٢٦٠ ـ ٢٦١).

٢٢ ـ د. باقر النجار، م. س. ذ، ص ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

٢٣ ـ تعتمد هذه البيانات التجميعية على التقارير القطرية الرسمية عن الدول العربية، وتقديرات بعض الدراسات، وكذلك المقابلات الشخصية.

٢٤ ـ سرى ناصر، م. س. ذ، ص ١٦٢.

٢٥ ـ د. أميمة الدهان، تقرير عن الجمعيات الأهلية فى الأردن (غير منشور، عمان: ١٩٩٣) ص ٥.

٢٦ ـ سارة بن نفيس، م. س. ذ، ص ٤.

٢٧ـ مؤشرات الرعاية الاجتماعية فى مصر، م. س. ذ، ص ١٧١.

٢٨ ـ تصريح رسمى لوزيرة الشئون الاجتماعية، (القاهرة: جريدة الأهرام، ٢ أبريل ١٩٩٣).

٢٩ ـ د. أمانى قنديل، ا لمجتمع المدنى ..، م. س. ذ.

٣٠ ـ وفاء البابا، م. س. ذ، ص ١٥.

٣١ ـ محمد بركات، م. س. ذ.

٣٢ ـ غسان صياح مدير جمعية الشبان المسيحية، مقابلة شخصية، (بيروت: ٥ يوليو ١٩٩٣).

٣٣ ـ د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٣.

٣٤ ـ د. عبد الله الخطيب، رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية فى الأردن، مقابلة شخصية، (عمان: يوليو ١٩٩٣).

٣٥ ـ د. رؤوفة حسين، م. س. ذ، ص ٨.

٣٦ ـ Soliman Ali Bold, op. cit, p.22

٣٧ ـ رشيدة عبد المطلب، «الإطار النظرى وخطة عمل دراسة العمل الأهلى التطوعى فى السودان» فى: بحوث ودراسات..، م. س. ذ، ص ١٣٥.

٣٨ ـ د. باقر النجار، العمل التطوعى فى أقطار الخليج العربى، مكتب المتابعة، (مجلس وزراء الشئون الاجتماعية لدول الخليج العربى، البحرين: ١٩٨٨)، ص ١٧.

٣٩ ـ د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ٩.

٤٠ ـ دراسة اقتصاديات العمل الاجتماعى فى الأردن، (مركز البحوث الاجتماعية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان: ١٩٨٨)، ص ص ١٣ ـ ١٤.

٤١ ـ د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٤.

٤٢ ـ وفاء البابا، م. س. ذ، ص ص ١٣ ـ ١٤.

٤٣ ـ باقر النجار، م. س. ذ، ص ٢١٤.

٤٤ – نفس المرجع، ص ٢١٩.

٤٥ ـ مؤشرات الرعاية الاجتماعية ...، م. س. ذ، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٤ .

٤٦ ـ Status Report, United States Economic Assistance to Egypt, (Cairo: 1991), pp.36-37.

٤٧ ـ مؤشرات الرعاية الاجتماعية، م. س. ذ، ص ١٧٦ .

٤٨ ـ Amani Kandil, The Role of Islamic Associations..., op.cit.,pp. 2-13.

٤٩ ـ د. أمانى قنديل، الجماعات المهنية والتحول الديموقراطى فى مصر، مؤتمر الديموقراطية فى العالم العربى، (القاهرة: ١٩٩٢)، ص ص ٥ـ٧ .

٥٠ ـ Soliman Alu Bold, op.cit., pp 14-16.

٥١ ـ أمانى قنديل، دليل الجمعيات الأهلية فى مصر، غير منشور، (القاهرة: ١٩٩٢) .

٥٢ ـ وفاء البابا، م. س. ذ، ص ١٨ .

٥٣ ـ د. باقر النجار، العمل الاجتماعى التطوعى ...، م. س. ذ، ص ص ١٦ـ١٧ .

٥٤ ـ دليل الجمعيات الخيرية فى فلسطين، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، (غزة: ١٩٩٢) .

٥٥ ـ تصريح وزيرة الشئون الاجتماعية، جريدة الأهرام، (القاهرة: ١ أبريل ١٩٩٣) .

٥٦ ـ د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٧ .

٥٧ ـ د. رؤوفة حسين، م. س. ذ، ص ص ١٦ ـ ١٨ .

٥٨ ـ وفاء البابا، م. س. ذ، ص ١٧ .

٥٩ ـ كامل مهنا، دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الاجتماعية، تجربة واقعية، (مؤتمر التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، بيروت: ١٩٩٢)، ص ص ١٠ ـ ١٣.

٦٠ ـ Soliman Alu Bold, op.cit., pp 30-33

٦١ ـ د. أمانى قنديل، المجتمع المدنى...، م. س. ذ.

٦٢ـ د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٣.

٦٣ ـ د. سرى ناصر، م. س. ذ، ص ١٦٣.

٦٤ ـ غسان صياح، م. س. ذ، ص ١٠.

٦٥ ـ د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٠.

٦٦ ـ وفاء البابا، م. س. ذ، ص ١٨.

٦٧ ـ اعتمدت البيانات على عدة مصادر تجميعية.

٦٨ ـ د. باقر النجار، العمل الاجتماعى التطوعى...، م. س. ذ، ص ١٧.

٦٩ ـ مقابلة شخصية مع مديرة جمعية صاحبات الأعمال، (عمان: يوليو ١٩٩٣).

٧٠ ـ د. باقر النجار، م. س. ذ، ص ص ١٦ ـ ١٧.

٧١ ـ دليل الجمعيات الأهلية لدول الخليج العربى، ١٩٩٣.

٧٢ ـ Amani Kandil, The Role of Islamic Associations.., op. cit., p.371.

٧٣ ـ وفاء البابا، م. س. ذ، ص ٢٣.

٧٤ ـ تقرير من ملتقى المنظمات غير الحكومية بتونس، (يونيه ١٩٩١).

٧٥ ـ رؤوفة حسين مديرة مركز دراسات المرأة فى اليمن، مقابلة شخصية، (القاهرة: سبتمبر ١٩٩٣).

٧٦ ـ رشيدة عبد المطلب، م. س. ذ، ص ١٢٩.

٧٧ ـ رؤوفة حسين، الجمعيات الأهلية فى اليمن، م. س. ذ، ص ٢١٨.

٧٨ ـ د. باقر النجار، «الجمعيات الأهلية فى الخليج العربى» ...، م. س. ذ، ص ٢١٨.

٧٩ ـ وفاء البابا، م. س. ذ، ص ٢٥.

٨٠ ـ د. محمد الرميحى، «الجمعيات وقضايا العمل الأهلى»، فى: بحوث ودراسات ...، م. س. ذ، ص ٤٥٠.

٨١ ـ Amani Kandil, Defining the N.P.S in Egypt, op. cit., p.6.

٨٢ ـ د. سارة بن نفيس، م. س. ذ، ص ١٣.

٨٣ ـ برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، التقرير السنوى، (الرياض: ١٩٩٠)، ص ص ٢٩ ـ ٣٠.

٨٤ ـ Revision of the Objectives of the United States Aid to Egypt, in: Status Report, op. cit., pp. 36-37.

٨٥ ـ د. عبد الله الخطيب، آليات العمل الإجتماعى، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية فى الأردن، (عمان: ١٩٩٢)، ص ١٢.



ملحق احصائى

جدول (١) يوضح توزيع السكان فى المنطقة العربية ومعدلات النمو السكانى (عام ١٩٩١)

الـدولـة	التوزيع السكانى	معدل النمو
الإمارات	١٩٠٩,٠	٣,٥
البحرين	٥١٠,٢	٢,٠
السعودية	١٥٣٠٨,١	٣,٠
عمان	٢٠٧٠,٠	٣,٥
قطر	٥٠٤,٢	٤,٢
الكويت	١١٠٠,٠	٤,٦
الجزائر	٢٥٧٥١,٣	٣
العراق	١٩٥٨٢,٤	٣,٥
ليبيا	٤٧٠٦,٨	٣,٧
تونس	٨٤٥٩,٢	٣,٤
سوريا	١٢٥٢٦,٠	٣,٤
مصر	٥٤٦٠٩,٠	٢,٧
الأردن	٤٢٨٨,٠	٦,٩
جيبوتى	٤٣٠,٠	٦,٩
السودان	٢٦٥١,٠	٢,٤
الصومال	٧٧٧٢,٧	٣,١
فلسطين (الضفة الغربية)	١٦٨,٠	—
لبنان	٢٧٣٠,٠	١,١
المغرب	٢٦٦٨٤,٠	٢,٦
اليمـن	١٣٦٩٥,٤	٣,١

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد .

جدول (٢) يوضح العمالة العربية
عام ١٩٩٠

البيـــان	النسبة المئوية
القوة العاملة (إلى السكان)	٣٠,٤
نسبة النساء فى القوة العاملة	١٧,٤
القوة العاملة فى الزراعة (إلى القوة العاملة) ١٩٦٥	٦٣,٠
القوة العاملة فى الزراعة (إلى القوة العاملة) ١٩٨٦ – ١٩٨٩	٣٨,٠
القوة العاملة فى الصناعة (إلى القوة العاملة) ١٩٦٥	١٣,٩
القوة العاملة فى الصناعة (إلى القوة العاملة) ١٩٨٦ – ١٩٨٩	١٤,٢
القوة العاملة فى الخدمات (إلى القوة العاملة) ١٩٦٥	٢٣,١
القوة العاملة فى الخدمات (إلى القوة العاملة) ١٩٨٦ – ١٩٨٩	٤٧,٨

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد .

جدول (٣) يوضح بعض مؤشرات التنمية البشرية

الترتيب الدولى وفقًا لمستوى التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) ١٩٩٠	معدل القراءة والكتابة بين الكبار ٪ ١٩٩٠	متوسط عدد سنوات الدراسة ١٩٩٠	الرقم القياسى التنمية البشرية (١)	نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية ٨٧ – ١٩٨٩	نسبة المقيدين فى المدارس الابتدائية والثانوية ٨٨ – ١٩٨٩
تنمية بشرية عالية :						
٤٥ الكويت	٧٣,٤	٧٣,٠	٥,٤	٠,٨١٥	١٠٠,٠	٩٤,٠
٤٧ قطر	٦٩,٢	٨٢,٠	٥,٦	٠,٨٠٢	...	٩٩,٠
تنمية بشرية متوسطة :						
٥٠ البحرين	٧١,٠	٧٧,٤	٣,٩	٠,٧٩٠	١٠٠,٠	٩٨,٠
٥٧ الإمارات	٧٠,٥	٥٥,٠	٥,١	٠,٧٤٠	٩٠,٠	٩١,٠
٦٧ السعودية	٦٤,٥	٦٢,٤	٣,٧	٠,٦٨٧	٩٧,٠	٦٣,٠
٧٢ سوريا	٦٦,١	٧٦,٠	٤,٢	٠,٦٦٥	٧٦,٠	٨٥,٠
٧٤ ليبيا	٦١,٨	٦٣,٨	٣,٤	٠,٦٥٩	١٠٠,٠	...
٨٢ عمان	٦٥,٢	٣٥,٤	...	...	...	...
٨٥ العراق	٦٥,٠	٥٩,٧	٤,٨	٠,٥٨٩	٨٩,٠	٧٥,٠
٨٦ الأردن	٦٦,٩	٨٠,١	٥,٠	٠,٥٨٦	٩٧,٠	...
٨٧ تونس	٦٦,٧	٦٥,٣	٢,١	٠,٥٨٢	٩١,٠	٧٩,٠
٨٩ لبنان	٦٦,١	٨٠,١	٤,٤	٠,٦٥١	٩٥,٤	٩٢,٠
٩٥ الجزائر	٦٥,١	٥٧,٤	٢,٦	٠,٥٣٣	٩٠,٠	٧٩,٠
تنمية بشرية منخفضة :						
١٠٦ المغرب	٦٢,٠	٤٩,٥	٢,٨	٠,٤٢٩	٧٤,٠	٥٠,٠
١١٠ مصر	٦٠,٣	٤٨,٤	٢,٨	٠,٣٨٥	٩٥,٣	٨٩,٠
١٣٠ اليمن	٤٦,٣	٣٨,٦	٠,٨	٠,٢٣٢	٣٥,٠	٥٨,٠
١٤٥ السودان	٥٠,٨	٢٧,١	٠,٨	٠,١٥٧	٥١,٠	٣٦,٠
١٥١ الصومال	٤٦,١	٢٤,١	٠,٢	٠,٠٨٨	٢٨,٠	١٤,٠
الدول العربية	٦٢,١	٥٨,٠			٧٦,٠	٧٣,٠

١ – رقم قياسى تنموى عن التنمية البشرية ، مركب من عدة مؤشرات من بينها ما يتعلق بالاحصاءات الحيوية والنواحى الصحية والتعليمية والمعيشية ، والسياسية.

المصدر . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، نيويورك ، ١٩٩٢ .

جدول (٤) يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولار فى دول الوطن العربى خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولار			
	سنة الأساس	القيمة	سنة المقارنة	القيمة
المجموعة الأولى				
الكويت	١٩٨٥	١٢٨٠٩	١٩٨٧	١٢٦٠١
ليبيا	١٩٨٥	٧٢٢٤ *	١٩٨٨	٥٧٣٠ *
البحرين	١٩٨٥	٨٨٨٢	١٩٩٠	٧٠٤١
قطر	١٩٨٥	١٦٢٧٠ *	١٩٨٧	١٣٢٥٦
السعودية	١٩٨٥	٧٤٥٦	١٩٨٩	٦٠٢٠ **
الإمارات	١٩٨٥	١٧٢٦٨ *	١٩٨٩	١٨٤٣٠
عمان	١٩٨٥	٤٢٠٨ *	١٩٩٠	**
المجموعة الثانية				٤٦٠٧
العراق	١٩٨٧	٣٠١٤	١٩٨٨	
الجزائر	١٩٨٥	٢٥٨٣ *	١٩٨٨	٢٧٤١
المجموعة الثالثة				٢٣٦٨ *
مصر	١٩٨٤	٧٧٣	١٩٨٩	
سوريا	١٩٨٥	١٩٨٨ *	١٩٨٧	٦٦٠ *
الأردن	١٩٨٥	١٦٦٩ *	١٩٩٠	٢٧٩٩ *
لبنان	١٩٨٥	٩٢٣ *	١٩٨٨	١٠٢٤
فلسطين	١٩٨٣	١١٩٥	١٩٨٧	٨٤٦
المغرب	١٩٨٥	٥٢٩	١٩٨٨	١٥٢٨
تونس	١٩٨٥ *	١١٤٠ **	١٩٨٨	٨٨٣
المجموعة الرابعة				١٢٨٦ *
الصومال	١٩٨٥	٢٤٢ *	١٩٨٨	
السودان	١٩٨٥	٣٤٣	١٩٨٨	١٢٦ *
جيبوتى	١٩٨٣	٤٢٥	١٩٨٦	٣٤٧
اليمن العربية	١٩٨٥	٥٧٨	١٩٨٧	٤٧٥
اليمن الديمقراطية	١٩٨٥	٤٨٥ *	١٩٨٧	٥٨٤ *
موريتانيا	١٩٨٥	٣٥٧ *	١٩٨٩	٤٣٠ *
				٥٩٥ *

* اللجنة الاقتصادية لغربى أسيا ESCWA وجامعة الدول العربية ، المجموعة الاحصائية العربية الموحدة ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١

** تقرير البنك الدولي للتنمية ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١

جدول (٥) نسبة السكان تحت خط الفقر في بعض الدول العربية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٩ *

الدولة	السنة	نسبة السكان تحت خط الفقر	
		حضر	ريف
الجزائر	٨٠ - ١٩٨٩	٢٠	—
مصر	١٩٨٤	٢١	٢٥
تونس	٨٠ - ١٩٨٩	٢٠	١٥
الأردن	٨٠ - ١٩٨٩	١٤	١٧
لبنان	٨٠ - ١٩٨٩	٢٠	١٥
المغرب	٨٠ - ١٩٨٩	٤٨	٤٥
الصومال	٨٠ - ١٩٨٩	٤٠	٧٠
السودان	٨٠ - ١٩٨٩	—	٨٥
اليمن	٨٠ - ١٩٨٨	—	١٥

المصدر :

* منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، اليونيسيف ١٩٩٢ ، ١٩٩١

بالنسبة لمصر : كريمة كريم «أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال بمصر ، دراسة جمعت لمنتدى العالم الثالث واليونيسيف ، ١٩٨٨ .

جدول (٦) الفجوة بين الذكور والإناث

البيان	النسبة المئوية الى مؤشر الذكور
العمر المتوقع	١٠٥
عدد السكان	٩٧
معدل القراءة والكتابة	
١٩٧٠	٣٦
١٩٩٠	٦٣
متوسط سنوات الدراسة	٤٣
المقيدون بالمدارس الابتدائية	
١٩٦٠	٥٧
٨٨ – ١٩٨٩	٨٣
المقيدون بالمدارس الثانوية	٧١
المقيدون بالتعليم العالى	٦٠
القوى العاملة	٢٣

المصدر : التقرير السنوى للمجلس العربى للطفولة والتنمية

جدول (٧) يوضح الملامح الأساسية للحالة الصحية ١٩٩٠

الحصول على خدمات صحية	٧٦
الحصول على مياه مأمونة	٧٤
معدل وفيات الأمهات	٣٢٠
عدد السكان مقابل كل طبيب	٣٧٢٠
عدد السكان مقابل كل ممرضة	٩٦٠
عدد الممرضات مقابل كل طبيب	٤,٢
حالات الولادة تحت إشراف صحى	٥٣
الأطفال الذين يولدون ناقصى الوزن	٨
معدل وفيات الأطفال الرضع	٧١
معدل استخدام معالجة الجفاف عن طريق الفم	٤٨
تحصين الأطفال الرضع	
١٩٨١	٤٠
١٩٨٨ - ١٩٩٠	٧٩
الرضاعة الطبيعية حتى نهاية السنة الأولى	٦١
معدل الوفيات دون سن الخامسة	١٠١

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد

جدول (٨) يوضح اتجاهات التنمية البشرية ومقارنتها بالدول الصناعية

البيان	المؤشر فى الدول العربية	النسبة إلى المؤشر المقابل فى الدول الصناعية ٪
العمر المتوقع		
١٩٦٠	٤٦,٧	٦٨
١٩٩٠	٦٢,١	٨٣
معدل الوفيات دون الخامسة		
١٩٦٠	٢٧١	٧٦
١٩٩٠	١٠١	٩٢
الحصول على مياه مأمونة		
٨٨ – ١٩٩٠	٧٤	
إمدادات السعرات الحرارية		
١٩٦٥	٩٢	٧٤
١٩٨٨	١١٦	٨٧
معدل القراءة والكتابة بين الكبار		
١٩٧٠	٣٤	٣٦
١٩٩٠	٥٨	٥٩
المقيدون بالمدارس الابتدائية والثانوية		
١٩٧٠	٥٠	٥٧
١٩٨٨ – ١٩٨٩	٧٣	٧٦
معدل وفيات الأمهات	٣٢٠	٨
عدد السكان مقابل كل طبيب	٣٧٢٠	١٢
معدل القراءة والكتابة بين الإناث	٤٦	٤٧
نسبة المقيدين بالتعليم العالى	٣٦	٣٤
نسبة العلميين والفنيين	١٢,٧	١٧
أجهزة الاستقبال الإذاعى	٢٣٧	٢٣
توزيع الصحف اليومية	٤٤	١٣
أجهزة الهاتف	٥٦	١٢

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد

المحتويات

صفحة

المجتمع المدنى فى العالم العربي ،دراسة للجمعيات الأهلية العربية: يكشف هذا العمل عن ملامح الجمعيات الأهلية العربية، والتى تمتد فى التاريخ العربى إلى القرن التاسع عشر، وقبل ذلك بكثير كان العمل الأهلى يمارس من خلال الوقف ومن خلال دور العبادة والزكاة والصدقات. يصف هذا الكتاب واقع الجمعيات الأهلية، من حيث حجمها وتوزيعها على الأقطار العربية، وأنماط نشاطها والمستفيدين منها. كما يتعامل مع إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى، وينتقل من الإطار الإقليمى إلى الإطار العالمى ليصف تفاعلات القطاع الأهلى مع العالم الخارجي. ويصل أخيرا إلى رؤى المستقبل والرصيد الإيجابى الذى يتوافر للجمعيات.

---

civicus: هى منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن، تهدف إلى تقوية مشاركة المنظمات والأفراد فى العمل التطوعى وخدمة المجتمع. وتسعى المنظمة إلى أن تكون محفلا عالميا لتبادل الخبرات والمعرفة بين المنظمات المحلية والإقليمية والعالمية.

د. أمانى قنديل: باحثة فى مجال العلوم السياسية، وخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية بالقاهرة، ومستشار المنظمات غير الحكومية بلجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية. تتضمن أعمالها مجموعة متنوعة من الكتا عن المجتمع المدنى فى مصر وال العربى، وجماعات المصالح، والس العامة، والجمعيات الأهلية.

